

الحاج لخضر -
ة الحقـــــــــــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية
والدراسات الإستراتيجية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
بوقارة

إعداد الطالب:
محمد المالك محزم

اعضاء لجنة المناقشة:

| الإسم و اللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الصفة |
|------------------------|----------------------|---------|---------------|
| د. عبد الناصر جندلي | استاذ محاضر | | رئيسا |
| د. حسين بوقارة | استاذ التعليم العالي | الجزائر | مشرفا و مقررا |
| د. عمر بغروز | استاذ محاضر | | عضوا مناقشا |
| د. مصطفى بن عبد العزيز | استاذ محاضر | الجزائر | عضوا مناقشا |

**البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية
في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.
وكل أفراد عائلتي...

محمد الفالك محرم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
أتقدم بفائق الاحترام والتقدير إلى أستاذنا القدير حسين بوقارة
الذي تحمل معنا مشاق الحرص والتقويم، فكان لنا شرفه الإشراف
والتقدير...
ثم الثناء والشكر إلى كافة الزملاء والرفقاء، الذين قاسموني عناء
الحرص والاهتمام...
والشكر الجزيل إلى كافة أساتذة العلوم السياسية الذين أغانوني
على إتمام هذه المسيرة العلمية ...

خطة البحث

الفصل الأول: البعد الإقليمي لتركيا:

المبحث الأول: المحيط الإقليمي لتركيا:

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا.

المبحث الثاني: الدور المحوري لتركيا:

المطلب الأول: تركيا كدولة محور .

المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية).

المبحث الثالث: نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الإقليمي التركي:

المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي.

المطلب الثاني: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي.

المبحث الرابع: مقارنة دور تركيا في محيطها الإقليمي:

المطلب الأول: المقاربة الواقعية (الأمنية)

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية (مقاربة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة)

المطلب الثالث: مقارنة ميزان القوى (في الشرق الأوسط).

الفصل الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

المبحث الأول: الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية:

المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي.

المطلب الثاني: العثمانية الجديدة .

المبحث الثاني: النظام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي.

المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية.

المبحث الثالث: الطاقة ومشكلة المياه:

المطلب الأول: الطاقة.

المطلب الثاني: عامل المياه.

المبحث الرابع: الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:

المطلب الأول: الأقليات في تركيا.

المطلب الثاني: الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال.

الفصل الثالث : الدوائر الجيوسياسية للتوجهات الإقليمية الترك :

المبحث الأول : الدائرة الجيوسياسية لدول لآسيا الوسطى والقوقاز:

المطلب الأول: أهمية دائرة آسيا الوسطى والقوقاز .

المطلب الثاني: القضايا التي يفرزها هذا التوجه.

المبحث الثاني: الدائرة الجيوسياسية لدول البلقان:

المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان.

المطلب الثاني: المسعى التركي نحو دول البلقان.

المبحث الثالث: الدائرة الجيوسياسية الأوروبية-الأمريكية :

المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا.

المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية.

المبحث الرابع: الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية:

المطلب الأول: العلاقات التركية - العربية.

المطلب الثاني: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الفصل الرابع : احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والامنية التركية:

المبحث الأول: دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003:

المطلب الأول: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه.

المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003.

المبحث الثاني: مكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال:

المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا.

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق.

المبحث الثالث: المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي:

المطلب الأول: التعامل التركي مع المشكلة الكردية.

المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام "كيان كردي" بعد احتلال العراق.

المبحث الرابع: تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليميا ودوليا:

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية- الأمريكية.

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا- عربيا و أوروبا.

مقدمة

أدت الاعتبارات الواقعية والعملية الناجمة عن انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، إلى حدوث تغييرات هيكلية وبنوية في طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته، بحيث باتت القضايا المطروحة على أجندات وسياسات الدول متشابكة ومعقدة، بشكل يجعل الوصول إلى تحليلات وتفسيرات دقيقة حول الوقائع الدولية المتسارعة أمرا صعبا للغاية، ناهيك عن وضع نظريات شاملة تضبط سلوكيات الفواعل في البيئة العالمية الجديدة، ما يحتم على الباحثين البحث عن أطر نظرية ومقاربات منهجية، التي تحاول أن تصيغ ذلك الواقع المعقد في قوالب نظرية ممنهجة تبسط على القارئ معرفة الأحداث والأسباب المتحكمة في تلك الظواهر الدولية والعالمية.

فتركيا تعد من بين الدول القلائل التي ناثرت تائرا عميقا بتغييرات المرحلة التي تلت الحرب الباردة وذلك على المستويين الإقليمي والدولي ففي حين اتته تيار من الباحثين إلى الاعتقاد بأن دور تركيا سينحصر بعد زوال الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية أمام بروز دول أخرى. إلا أن واقع الأحداث المتسارعة التي اعقبت نهاية هذه المرحلة مباشرة، ووصولاً إلى الأحداث التي هزت العالم بأسره في 11/09/2001 وحتى احتلال العراق في مارس 2003 بينت كل تلك الأحداث مجتمعة عودة تركيا إلى واجهة الاهتمام (الإعلامي والسياسي والاكاديمي) سواء بالنسبة للغربيين، الذين دابوا على تشخيص وتحليل سياستها الخارجية والعوامل المساعدة في رسمها وتحديد مساراتها، أو بالنسبة للعرب حيث أصبحت تركيا مركز الاهتمام الجيوسياسي للمنطقة العربية، مهما حاولت أن تتأى بنفسها عن الماضي الذي كانت فيه تبسط بنفوذها على معظم أجزاء الشرق الأوسط، الأمر الذي حفز النقاش حول السياسة الخارجية والأمنية التركية، واعدته الأحداث الدولية من جديد لتصدر الأحداث، خاصة وأن سياسة تركيا وأهميتها تتعلق بأكثر المناطق تعقيدا وتازما في العالم.

1/ التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع :- تحليل السياسة الخارجية- والتي تعد جزء من تحليل العلاقات الدولية، وتشكل مدخلا أساسيا من مداخل فهم العلاقات الدولية واستنباط

القواعد التي تحكم سلوكيات الفواعل على المستوى العالمي، بحيث تقدم لنا السياسة الخارجية العديد من المسائل الأساسية التي يستوجبها الـ أسد . ثلاث . المسألة الأولى وتتعلق من الفرق الموجود بين طبيعة السياسة الخارجية من جهة، وصنع واتخاذ القرار من جهة ثانية، وعليه يتجه التحليل نحو التركيز على السياسة الخارجية باعتبارها مجموعة من القرارات وبالتالي يرصد أهم هيئات وكيفيات اتخاذ القرارات الخارجية .

أما المسألة الثانية، وتتعلق بالفرق بين السياسة الخارجية بوصفها مجموعة من التوجهات . المدى المتوسط والبعيد ومختلف السياسات المميزة المتصلة بأوضاع وأزمات خاصة، وبالتالي يرصد التحليل جملة المبادئ العامة التي تبني عليها القوى الكبرى خاصة توجهاتها العالمية مقابل تحليل بعض السياسات الطارئة والمفاجئ التي تصدر نتيجة ظروف طارئة ومؤقتة والتي لا تمثل التوجه العام للدولة .

أما المسألة الثالثة، وتتعلق بالفرق القائم بين مختلف السياسات المميزة وتطبيقاتها في النظام الدولي ومدى تأثير هذا الأخير . ويكون تحليل السياسة الخارجية في هذه المسألة مبنياً أساس دراسة مجموعة الأفعال وردود الأفعال الخارجية للدول في إطار النسق الدولي .

وانطلاقاً مما سبق فإن دراستنا تستوجب الاعتماد على التوجهات الثلاثة في التحليل، مع الإشارة إلى أنه يمكن التركيز في كثير من الأحيان أكثر على المستويين الثاني والثالث، وذلك لما تستدعيه الدراسة من الوقوف على الأبعاد العامة لتوجهات السياسة الخارجية والتساؤل عن ما إذا كانت توجهات مسارية خطية، أم أنها نتاج لأوضاع جديدة وازمات مستحدثة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تدرس مدى تأثير السياسة الخارجية بالخصائص الجديدة للنظام العالمي، ومدى تأثير هذا الأخير على رسم سياسات الدول، وكذلك مدى ارتباطها أو انفصالها عنه وعن هذه التأثيرات .

تشير البدايات الأولى للتحويلات العالمية التي اعقبت نهاية الحرب الباردة، إلى أن تأثيرات ستكون على بروز ادوار جديدة او اختفاء لفاعلين كانت لهم مهام وادوار بارزة في مراحل زمنية معينة لكن معرفة هذه التأثيرات يتوقف على الإلمام بقيقة وطبيعة التحويلات الجديدة في النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة .

وتبحث هذه الدراسة في البعد الإقليمي ، للسياسة الخارجية التركيبة باعتباره جزءاً من التوجهات العامة للسياسة الخارجية ، ومدى تأثيرها بالجغرافيا الإقليمية المحيط بها، بحكم أن تركيا ذات أهمية وسياسية وإستراتيجية كبيرة . حيث تربطها علاقات جوارية مع العديد من الدوائر

الجغرافية والسياسية ، فتركيا جغرافيا موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان هذه الحقيقة أهم موضوعات البعد الإقليمي للتوجه التركي وكذلك هذه الدراسة، نبحث عن علاقة هذه الموضوعات بالخيارات السياسية لتركيا، وذلك لما تربطها بهذه الدوائر من صلة الجوار وبالتالي أثر ما تفرزه كل دائرة من قضايا الجغرافيا (المياه- النفط- الاقتصاد- الأمن) هذه من جهة ومن جهة ثانية لما تربطها بهذه الدوائر من صلة القرابة (أي لها امتدادات عرقية في الدول المجاورة لها).

وعليه سنحاول الوقوف فهم توجهات تركيا الإقليمية، وعن الأسباب التي تجعل من تركيا تتوجه نحو دائرة جغرافية على حساب أخرى إلى دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة جيوسياسية . نتناول المسعى التركي نحو تعزيز دور إقليم هو نجم عن التوظيف العقلاني لمواردها الاقتصادية والبشرية ولموقعها الجغرافي السياسي أم أنه لا يعدو أن يكون تحركا ضروريا فرضته أوضاع ومستجدات على الساحة العالمية والإقليمية بأنها تقع في قلب أكثر المناطق انفجارا (البلقان، القوقاز والشرق الأوسط) إلى هذا المسعى فإنه محاط ويتوقف على مكانة القوى الإقليمية في المنطقة، وعلى وعي مراكز النقل الإقليمية بالتحولات الإستراتيجية التي بدأت بالتشكل منذ سقوط جدار برلين 1989 إلى غاية حرب الخليج الثانية ووصولاً إلى احتل العراق في مارس 2003.

كما سنشير هذه الدراسة إلى موقع تركيا وأمنها داخل هذه الترتيبات الأمنية الجديدة الحاصلة في ظل تفجر الأوضاع في العراق وإيران ولبنان، وما سياترئب عن تلك الأزمات من تهديدا للأمن التركي الذي يستدعي هو الآخر من تركيا العقلانية في التعامل مع هذه الأزمات وفق الحسابات العقلانية التي لا تخسرهما حلفاء التقليديين من جهة ، ومن جهة أخرى الحفاظ على أمانها القومي ومصالحها الوطنية التي أصبحت مهددة ضمن الترتيبات والحسابات الأمنية، للمحيط الإقليمي لتركيا وخاصة في تازم الوضع في العراق والد الكردية.

2/ أهمية الموضوع:

لقد أصبح تحليل السياسة الخارجية ودراساتها، خاصة بعد الحرب الباردة من الدراسات المستعصية على الضبط، وذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين بالإضافة إلى تشابك وتعدد القضايا المطروحة على الساحة العالمية بفضل العولمة وتزايد نسبة الاعتماد المتبادل، أصبح من الصعب تحديد المحددات الأساسية لاي سياسة خارجية لاي دولة في العالم ، ناهيك عن معرفة المتغيرات التفسيرية المتحركة في الظواهر الدولية ، كما بات من الصعب على الدول ديد

أولوياتها في السياسة الخارجية وكذا تحديد الأخطار الأمنية التي تهدد مصحتها القومية. وعلى هذا الأساس ظهرت العديد من مراكز البحث التي تعنى بفهم وتحليل سلوكيات الفواعل الدولية، في ظل المتغيرات والمعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الباردة، ومدى تأثير هذه الأخيرة على توجيه وتحديد سياسات الدول.

و بالإشارة إلى تركيا كنموذج في السياسة الخارجية أشير إلى أن الموضوع د أشارت إليه العديد من الكتب والدراسات العملية السابقة التي كانت تسعى إلى توصيف التوجهات العامة الخارجي التركية بعد الحرب الباردة، كما كانت جل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع تقف عند الملامح الكبرى لهذه السياسة، أو تتخصص في دراسة جزئية معينة كدور المؤسسة العسكرية، الهوية التركية، أو تدرسه كتوجه محدد كعلاقات التركية- الإسرائيلية علاقة تركيا- بالإتحاد الأوروبي... الخ.

لهذا فموضوع دراستنا يحاول الوقوف عند جزء معين من التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية، الا وهو **البعد الإقليمي**، الذي يعد من الأبعاد الجديدة في التحليل خاصة بعد زوال القطبية الثنائي بحيث أصبح هناك هامش من المناورة على المستوى الإقليمي خاصة للدول التي **مميزات محورية (حيوية) و التي جعل البعض يصنفها ضمن القوى المتوسطة "Middle power** وهو تعبير في حقل العلاقات الدولية للدلالة على الدول التي ليست بالقوى العظمى، لكن لها تأثير خاص على الساحة العالمية، فبعض القوى المتوسطة يمكن اعتبارها قوى إقليمية والعكس بالعكس، لذلك فهذا المصطلح يستعمل للدلالة على المفهومين ، وهي كما يعرفها 'مارتن وايت': **الدولة التي تمتلك من القوة العسكرية والموارد والمواقع الإستراتيجية القوى العظمى تخطب ودها في وقت السلم، وفي وقت الحرب، مع انه لا امل لها في كسب الحرب ضد قوة عظمى، إلا ان بوسعها ان تامل بان تكلف قوة عظمى ما. مع كل ذلك يبقى المفهوم نسبي.** حاول دراستنا، ان تربط بين السياسة الخارجية التركية والمستجدات الدولية الحاصلة في الجوار الإقليمي المحيط الوضع الامني في العراق، ومدى انعكاساته على الكيان والدور التركي في الشرق الاوسط، وانعكاس كل ذلك على علاقات تركيا مع حلفائها الإستراتيجيين.

3/ أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية:

رغم الإسهامات العلمية الكبيرة والواسعة في ميدان العلاقات الدولية، إلا أنها تبقى قليلة وعامة، مقارنة بالقضايا المتسارعة التي تظهر وتستفز الباحثين، نحو البحث عن الكثير من القضايا أو المسائل العالقة علمياً (أو على حد تعبير توماس 'ون' "thomas khun": ألغز عالقة بدون حلول "puzzles without solutions"، وبالتالي فالموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لأسباب والدوافع التي تحرك وتتحكم في سلوكيات الدولة التركية على المستوى الإقليمي من خلال عدم الاكتفاء بوصف الظواهر بربطها مع مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية التي تساعد على التحليل من جهة، و تساعد على فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحركة في السلوك الخارجي التركي، لإعطاء صورة تفسيرية منطقية بروز قوى دولية ذات أدوار إقليمية، وأخذ تلك الاستنتاجات وتطبيقها على الحالات والنماذج، التي تشهد معطيات متشابهة أو قريبة لحالة دراستنا، كما لا تخلو النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الاستشرافي التنبؤي كإسهام تخطيطي توقعي لمستقبل منطقة ودولة لها أهمية بمكان على مختلف دول العالم.

ب/ الأسباب الذاتية:

نقدم هذه الدراسة المبسطة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد وذلك للإحاطة علمياً بامتدادي هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية عوداً إلى عزوف العالم العربي بمراكز بحوثه ونخبه السياسية عن الاهتمام بوحدة من أكثر دول الجوار التصاقاً بالتاريخ والجغرافيا والأمن العربي.

أما السبب الثاني ويعود إلى الرغبة في محاولة التدريب على الربط المنطقي للادوات العملية التي استفدنا منها في حقل العلاقات الدولية، بالظواهر الدولية المتنوعة. لكسب مهارة التحليل العملي، وخوض معركة جديدة نحو البحث والتأليف العملي.

4/ إشكالية الموضوع:

أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أن تركيا متواجدة في جغرافية سياسية جد معقدة وجد متازمة، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

وبينما كانت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفا في الاستقطابات الدولية، من ناحية أن تركيا كانت دائما مشدودة إلى أوروبا، سعيًا إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي، و من ناحية أخرى إستراتيجية عملت على توطيد علاقاتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة خاصة من الناحية العسكرية، معتقدة أن دورها في الإستراتيجية الأطلسية والأمريكية بشكل خاص سيبقى مهما وفعالا مما جعل البعض يقول أن تركيا دولة صغيرة 'مجبرة دائما على العيش بجوار قوة' . لكن سرعان ما أضعفت الأحداث الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من روابط

تركيا التقليدي. بحلفائها الغربيين، وفرض عليها تشددا في العلاقات ، الدول المجاورة لم تلبث كثيرا حتى كسرت هذا الاستقطاب بعض الشيء وذلك من خلال الانفتاح على العالم التركي في القوقاز و اسيا الوسطى، واستمر هذا التوجه أو الخيار الاستراتيجي في التجسد من خلال انضمام تركيا إلى العديد من المنظمات والمؤسسات الأوروبية والغربية، حتى تفجر الوضع في الشرق الأوسط، بدأ من المسألة العراقية" ثم احتلال العراق، وبروز قضايا على الساحة " المسألة اللبنانية" ثم " المسألة اللبنانية السورية" و"المسألة الإيرانية" ولم يعد الأمر مقتصر على هذا وحسب فالنقاش جاري أيضا حول 'المسألة السنية' و'المسألة الشيعية' وكانت التطورات العراقية وتحول المسألة الكردية في شمال العراق، إلى خطر فعلي على الوحدات الكيانية والاجتماعية لدول الجوار العراقي. واستمرار لهذا الطرح صار هناك جدل واسع في الساحة الاكاديمية والسياسية التركية حول اولويات السياسة الخارجية التركية في المنطقة الجوارية لها . في ظل هذه المعطيات المعقدة، حاولنا بلورة ا . التالية:

الإشكالية: ما هي الدوافع والمتغيرات التي تتحكم وتفسر التوجهات الإقليمية الخارجية التركية .

ويرتبط هذا التساؤل العام مجموعة من الاسئلة الفرعية التي يتطلبها التحليل:

- لماذا وعلى اي اساس تتجه تركيا نحو دائرة جيوسياسية على حساب اخرى؟
- هل يمكن لتركيا ان تبلور ادوار إقليمية في الخارجيه خارج نطاق المحور الاوروبي- الامريكي ؟
- هل ستظل ادوار تركيا تحت غطاء القوى الكبرى" ام انه ينبغي ان تعطي اسبقية صيانه امنها القومي ومصحتها الوطنييه لاسيما بعد تفجر الاوضاع الامنيه في المنطقه؟

- ما مدى انعكاس احتلال العراق و الـ الكردية على الامن التركي؟.

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة عن الإشكالية تتطلب مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية يتم التأكد منها واختبارها من خلال التحليل وهي:

- تعتبر التوجهات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية توجهات أفرزتها معطيات ما بعد الحرب الباردة، بمعنى أنها ناجمة عن التحول في النسق الدولي.
- يعتبر سعي تركيا لبورة دور إقليم، ناجم عن تصادم توجهاتها ومصالحها وتوجهات الحلفاء الغربيين التقليديين-أوروبا وأمريكا-.
- دور تركيا وتوجهها الإقليمي، مرهون بتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة.
- دور تركيا وتوجهها الإقليمي، مرهون بمدى إدراكها للاخطار الأمنية الجديدة في محيطها الإقليمي.
- التوجهات الإقليمية التركية في مساراتها المختلفة، قد تتقاطع مع مسارات وتوجهات القوى العظمى، وقد تؤثر وتتأثر بالعوامل التي توجهها.

15/ المقاربة المنهجية:

يمكن القول ان رغبتنا واهتمامنا بتحليل البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، تستوجب منا توظيف العديد من المناهج العلم التي يمكن الاستعانة بها في إنجاز هذا البحث وقد وظفنا

:

تحليل النظم system analysis: والذي نشأ في إطار التحليل السياسي الأمريكي لمواجهة الفكر الماركسي، والذي يقوم على مكونات معرفية أساسية هي:

- أي نظام لابد ان يتكون من مجموعة وحدات.
- هذه الوحدات يجب ان يكون بينها قدر من الاعتماد المتبادل، وإن كان التعبير الادق هو التوافق، كما ان علاقة التوافق فيما بين الوحدات يجب ان تكون اكثر كثافة من علاقاتها بغيرها من الوحدات.
- تفاعلات منتظمة بين الوحدات كنتيجة لظاهرة التوافق.
- نماذج لهذه التفاعلات تكشفها عبر الزمن وتكون هي سمة النظام موضوع الدراسة.

المنهج التاريخي المقارن ، والذي أستعين به في إظهار ترابط الأحداث والتوجهات في مراحل تاريخية إلى الاستعانة به لإدراك أوجه الاختلاف أو الاستمرارية في توجهات الخارجية التركية في فترة زمنية معينة قبل أو بعد الحرب الباردة.

- مستويات التحليل:

لا يمكن لأي دراسة علمية الاستغناء عن مستويات التحليل التي تشكل الهيكل المعرفي الذي يبنى على أساسه التحليل ليأتي بشكل متوافق ومرتز دون خلط الأحداث أو الظواهر ؛ وهو ابتكار معرفي لتنظيم الأفكار والتصورات الذهنية في قالب مقبول ومنطقي:

* المستوى الوطني: نعرض من خلاله مدى تأثير النخب الحاكمة التركية التوجهات الإقليمية الجديدة في المنطقة، ومدى تأثير التنوعات الفكرية لهذه النخبة على الخيارات المتاحة في هذا المجال. إلى ذلك نعرض في هذا المستوى متغير الهويات / الثقافي ومدى ثقله وتأثيره على وحدة الرؤية في السياسة الداخلية التي تنعكس بدورها على السياسة الخارجية (الصراع العلماني / الإسلامي) .

* المستوى الإقليمي: وهو المستوى المهم في تحليلنا، من خلاله نحاول فهم التوجهات الإقليمية لتركيا من حيث التوازنات الإقليمية الجديدة، وعن مجموعة مخرجات النسق التفاعلي الإقليمي ، وما تمليه تلك التوازنات من ضرورة إعادة التوازنات العقلانية والمنطقية لعلاقات القوى التي ستفرزها التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

* المستوى الدولي: سنحلل من خلاله مدى اتصال أو انفصال السياسات الجهوية والإقليمية لتركيا وخياراتها الأمنية عن الخيارات الإستراتيجية للقوى العظمى . (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) .

6/ خطة الدراسة:

لبلورة هذا المسعى البحثي في الواقع العملي اعتمدنا على خطة مكونة من أربعة فصول رئيسية حاول كل واحد من الإشكالية إلى أجزاء فرعية متعددة. ففي الفصل الأول حاول اصيغ بطاقة تقنية و جغرافية عن الجوار الإقليمي لتركيا، بصفته البيئة التي تؤثر وتتفاعل ضمنها السياسة التركية، كما اعرض جملة من التأثيرات التي اعقبت نهاية الحرب الباردة، وكان لها الدور البارز في ظهور تركيا على الساحة العالمية كقوة إقليمية فاعلة، ؛ حاولت التعرض لنقاش والجدل النظري في السياسة الخارجية بين الاتجاهات النظرية المختلفة ؛ ط بعض المقاربات التفسيرية التي تصلح لدراسة هذا الموضوع كما ؛ من خلال طرح هذا الجد

إلى الوصول إلى أي الإطار النظري الذي يقدم التفسير العقلاني لتوجه تركيا الإقليمي. نحو دائرة جيوسياسية على حساب أخرى ويشكل هذا الفصل في مجمله الإطار النظري الذي يؤسس لبقية الفصول. أما في **الفصل الثاني**، فأبحث عن المحددات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، من خلال تسليط الضوء على جملة المحددات الداخلية التي تعد متأصلة في طبيعة النظام السياسي، وتركيبته، وبنيته الاجتماعية والثقافية، كما أشير إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية والنابعة من المعطيات العالمية الجديدة، والتي تختلف حدة تأثيرها باختلاف الزمان والقضايا والتوجهات، والتي تعد نابعة من تفاعل تركيا بالنسق الإقليمي والدولي. أما في **الفصل الثالث** أتناول جملة الدوائر الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية. في هذا الفضاء الجغرافي :- السياسي الواسع التي انفتح أمام تركيا بعد الحرب الباردة، كما أحل أهم الدوافع التي تحرك تركيا نحو التوجهات الإقليمية المختلفة أتناول :- القضايا التي تشغل كل دائرة جيوسياسية، ؛ أشير إلى الدور التركي بين المحور الأوروبي- الأمريكي، من خلال التعرض إلى موقع تركيا في ظل الاستراتيجيات الكبرى للمنطقة، من خلال عرض مدى أهمية المشروع الأوروبي وهل لا يزال يمثل الخيار الاستراتيجي لتركيا في ظل الرفض الأوروبي المستمر لعضوية تركيا في الاتحاد بمعنى هل يمكن ان نتصور مستقبل الدور التركي خارج الإطار الأوروبي، كما نقف عند أهمية التحالف الاستراتيجي الأمريكي- التركي وهل يشكل التقارب الأمريكي شرط في تقوية السياسة الخارجية التركية ام العكس. أما **الفصل الرابع والآخر** فاطرح فيه انعكاسات احتلال العراق 2003 وتداعياته على السياسة الخارجية والامنية التركية، مع الإشارة إلى المسألة الكردية باعتبارها النتيجة المحورية المؤثرة في الامن التركي.

الفصل الأول

البعء الإقليمي لتركيا

من المهم في هذا الفصل وقبل تحليل الكيفية التي حاولت من خلالها تركيا تعزيز وتفعيل سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي، بما يتوافق والتغيرات الإستراتيجية والأمنية الحاصلة بعد الحرب الباردة، و لفهم أهم الدوافع والأسباب التي تتحكم وتوجه كل من سياستها الخارجية والأمنية ، يجب توصيف البيئة الإقليمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، ومدى تأثير المتغير الجغرافي على بروز تركيا كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى هذه الخلفية سنحاول في هذا الفصل معرفة هذه البيئة التي تتحرك في إطارها السياسة الخارجية التركية، كما أنها تشكل المجال الذي توجه إليه، وذلك من خلال الوقوف على موقع تركيا الجيو- سياسي والأهمية الإستراتيجية لهذا الموقع في ظل التفاعلات الحاصلة في المنطقة هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى المعالم المشكلة للقوى الإقليمية والسماوات التي سمحت لتركيا بنقمة مثل هذا الدور، ثم نخرج في المبحث الثالث على إفرزات الحرب الباردة والنتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي بصفة عامة، ثم بصفة خاصة انعكاساته وتأثيرها على تركيا، ثم في المبحث الرابع نحاول طرح النقاش النظري في السياسة الخارجية والذي من خلاله نحاول ان نارب دور تركيا في محيطها الإقليمي، وهذا في مجمله يشكل الإطار النظري العام الذي بقية الفصول.

المبحث الأول المحيط الإقليمي لتركيا

تحديد البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، يجب الإشارة إلى بعض المفاهيم المركزية التي لها علاقة وطيدة بالإطار التحليلي العام والتي يكون من الضروري التعرف . و أن المفاهيم النظرية تستند في كثير من الأحيان، إلى أكثر من معيار أو محدد لتحديد معناها، وبالتالي نحاول الوصول إلى المعنى والمغزى المرجو من تلك المفاهيم بما يتوافق وطبيعة دراستنا **السياسة الخارجية كإطار عام** : "النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة **بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل**"⁽¹⁾ وقد ربط مفهوم السياسة الخارجية في كثير من التعريفات بالنشاط الحدودي، أو استند على عامل الحدود ويفيد مصطلح "الحدود" (boundary) أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: **بيئة داخلية () وبيئة خارجية ()**.

لذا فإن صناع القرار في السياسة الخارجية يحاولون الوقوف عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين التوجهات المختلفة لتلك السياسة حيث **الداخليه** سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة وهي تشمل قاعدة موارد الدولة وموقعها الجغرافي بالنسبة للآخرين، وطبيعة ومستوى القيم تشكل الوسط المحلي أو الداخلي **والبيئة الدولية أو الخارجية** التي يتم التنفيذ الفعلي للسياسة وينطوي تنفيذ السياسة على الفور على فاعلين آخرين وتكون ردود أفعالهم تغذية رجعية (feedback) لنظام صنع السياسة.

وعلى العموم يقوم معظم صناع القرار في كثير من الأحيان، بمقاربه **البيئة الدولية من منظور إقليمي فالسياسة الجغرافية** تحدد النطاقات الحاصرة لهذه المقاربه **الإقليمية** فالدول يتعين عليها الاستجابة لجيرانها من جميع جوانب السياسة وبالتالي فإن هذا **البعد الإقليمي** ذو أهمية حيث تعد **البيئة الجغرافية (المجال الحيوي)** عاملاً مهماً وأداة أساسية في رسم م

¹ غراهام ايفانز . جيفري نوينهام. () للعلاقات الدولية). مركز الخليج للأبحاث. 1997. <http://elibrary.grc.to/ar/penguin.php>

(*) **المجال الحيوي** Lebensraum : جيوبوليتيكي (geopolitical) "حيز الحياة". هاوشوفر (1869 - 1946) ورفيقه في معهد السياسة الجغرافية (Geopolitics) في ميونيخ، لكن أشاعه أدولف هتلر في كتابه () . ويشير إلى السيطرة على أوروبا الوسطى والشرقية. دمه هتلر كجزء من فرضيته بأن قدر ألمانيا هو السيطرة على " وبالتالي يجب على الدول الأخرى أن تستجيب لطلبها للمجال الحيوي. وقد اعتبر التوسع الإقليمي ضروريا لذلك فقد اعتبرت أوكرانيا، على سبيل المثال، " ألمانيا. وللمجال الحيوي أيضا أطلال من معاني التنفوق العرقي، العرق الآري السيد الذي له حق رمزي للسيطرة على الشعوب المحيطة به.

السياسات الخارجية للدول كما تعد أيضا بمثابة الإطار الذي تستمد منه السياسة الخارجية قدرا من دوافعها ومسبباتها ذلك أن البيئة الجغرافية تساهم في تحديد أولويات والاهتمامات الخارجية للدولة، من ذلك أن وجود دولة في منطقة جغرافية معينة تسودها مشكلات سياسية وتوترات أمنية ، لابد أن ينعكس وضعها هذا على سياسة الدول الواقعة فيها، فحتى أهم الدول في العلاقات الدولية المعاصرة لها مصالح إقليمية وكثيرا ما يتم التعاون والتكامل على أساس إقليمي كما أن العديد من الصراعات بما في ذلك الصراعات المزمنة والدائمة، تعود في أصلها إلى السياسة الإقليمية وليس إلى السياسة العالمية ويمثل الصراع العرب - الإسرائيلي مثالا جيدا لذلك (1).

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية:

ينصب اهتمام المتغير الجغرافي أو ما يصطلح عليه (الجغرافيا السياسية) على دراسة الوحدات السياسية على اساس انها وحدة ذات شخصية وسمات قانونية واقتصادية واجتم ولها نظام سياسي مميز، وهذه السمات تنمو وتتطور داخل إطار معترف به "الحدود" الجغرافيا السياسية ، تهتم بدراسة الحدود السياسية تهتم بـ وإيراز أهميتها بالنسبة للدول الأخرى، باعتبارها عنصرا مؤثرا العلاقات بين الدول، وعليه باتت دراسات الجغرافيا السياسية في العصر الحديث تفتقرن بشكل كبير بالتصورات الإقليمية او المنظور الإقليمي اضحت من خلالها (البيئة الجغرافية) تعرف الإقليم Territory حيث يشكل هذا الأخير العنصر الثاني الذي لابد منه، إلى جانب القومية لوجود الدولة ومفهوم الإقليم له دور مهم وحساس في مفاهيم العلاقات الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد الإقليم عامل مؤثر في رسم السياسات الخارجية للدول.

1/ مفهوم الإقليم:

___ : من هذه الناحية بـ : "رقعه الأرض التي يقطنها شعب الدولة" (2) بمعنى انه الحدود الجغرافية التي يتقاسمه ويعيش عليه مجتمع معين. فمن الناحية اللغوية يمكن ان تتعدد الإقليم وذلك وفقا لتطورها التاريخي. من جانب، ووفقا لطرق استخدام الإقليم من جانب ثان.

(1) غراهام ايفانز .جيفري نوبنهام . (العلاقات الدولية) .-

(2) أيمن عبد الوهاب. (مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها). عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

على العموم هو يشكل الوسط الذي يحيط بالدولة وكيانها من الوجهة الاجتماعية ويحد سلطانها على ما فيه من البشر والأشياء من الوجهة القانونية . الأصل لم يكن الإقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدرا للثروات وللقوة ثم أصبحت فكرة الإقليم مرتبطة بتنظيم وتوسيع السلطة السياسية .

اصطلاحاً: من الناحية الاصطلاحية يمكن أن نستنبط : إقليم مدلولان أحدهما صرف، والآخر قانوني.

أ/ المعنى السياسي:

وهو ينبعث من جوهر السياسة (في الإنسان) أو لخدمة الإنسان ذلك الجوهر الذي يؤدي إلى ظاهرة التميز السياسي في الداخل (والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين) هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التميز بين المجتمعات السياسية التي هي في الداخل عن التي هي في الخارج . حيث أن كل مجتمع سياسي يرتبط بإقليم معين كعنصر من عناصر ذلك المجتمع (الدولة كصورة أخيرة للتجمع الانساني) وهذا الإقليم لا يرتبط اعضاء مجتمعه حسياً فقط ولكن هناك عنصراً إقليمياً يتراكم عليه . اعتبار هذا الإقليم دار الأباء والأجداد وانه دار السلام وما عداه دار الحرب و العصر الحديث نلاحظ ان ظاهرتي الاستعمار والاتحاد قد تسببتا : ظهور نظريات جديدة : طبيعة الإقليم، فنجد ان الدولة الاستعمارية تفرق في المعاملة بين مواطنيها من جانب، وسكان مستعمراتها من جانب آخر، فقد أصبح إقليم الدولة الاستعمارية يتمتع بأهمية أكبر من أقاليم المستعمرات، فأقليم الدولة الاستعمارية يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر كيان الدولة على حين ان أقاليم المستعمرات لا تقوم بهذه الوظيفة بصفة أساسية .⁽¹⁾

ب/ المعنى القانوني:

ظهر هذا المفهوم منذ ان 'جون بودان' JOHN BUDAN إلى مفهوم السيادة : لصيقة بالدولة، او بعبارة أخرى السيادة كوصف قانوني للواقع السياسي في عصره الذي كان يتمثل في الاحتكار الفعلي لادوات العنف في يد امير واحد على حساب الامراء الإقطاعيين القدامى والافراد بالقرار السياسي في مواجهتهم في الداخل وفي مواجهة البابا في الخارج⁽²⁾ . ويبدو هذا المفهوم جلياً . ظل النظام الإقطاعي حيث كانت علاقة الإنسان بالارض التي تحدد توزيع السلطة داخل الدولة ويضاف إلى ذلك، ما افرزته ظاهرة الاتحاد بين الودعات

⁽¹⁾ أحمد خضير الزهراني: " دور السئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية " .
⁽²⁾ . معهد الدراسات الدبلوماسية . 15 يونيو 1992 . 58

السياسية من تجديد ؛ تحديد الطبيعة القانونية للإقليم ويستند هذا التجديد في المفهوم إلى ضرورة تبرير ازدواجية السلطة ؛ الدولة الاتحادية، فكيف يمكن اعتبار رقعة معينة من الأرض جزءا من إقليم الدولة العضو ؛ الاتحاد، بمعنى أنه يحق للدول الاتحادية استعمال أقاليم الدول المنظمة تحت الإتحاد بوصفها إقليم إتحادي، وبغض النظر عن قضية ازدواجية السلطة والإشكالية القانونية الخاصة بقانون أي إتحاد ما إذا كان للدولة المنضوية تحت الإتحاد لها صلاحيات التمتع بالإقليم أم لا؟ وعليه يمكن أن نفهم أن الإقليم من الناحية القانونية هنا يبدو "وكانه إطار جغرافي مارسة اختصاصات يحددها القانون".⁽¹⁾

وعليه يعتبر القانون الدولي والدستوري أن الإقليم بمعناه القانوني إنما يتضمن سطح أرض الدولة، ما تحتها من الأعماق وما فوقها من الطبقات الجوية، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية، اتجهت النظرية القانونية، إلى الإقرار بضرورة وجود إقليم في تكوينها، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون تحتها ويمرون بأراضيها، وتعيين حدود الإقليم لكل دولة في العالم اليوم بشكل قانوني وباعتراف سائر الدول يزول احد الأسباب الرئيسية التي من أجلها كانت تنشب الخلافات في الماضي.⁽²⁾

2/ تعريف النظام الإقليمي:

رغم حداثة هذا المفهوم كمستوى للتحليل ؛ العلاقات الدولية إلا انه يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى عقد الستينيات فقد شكل مفهوم النظام الإقليمي وكذلك الإقليمية احد الموضوعات الأساسية ؛ مجال التنظيم الدولي، وخاصة مع ما صاحبه من جدل ممتد حول ما يسمى بالعالمية ؛ مواجهة الإقليمية واي المنهاجين ؛ إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين دوله حيث يعرف النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدوله القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية اخرى وهو في ابسط معانيه "نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسيه مستقلة داخل إقليم جغرافي معين"⁽³⁾ اي انه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض انه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي إلى ما يحمل ضمنا اعتراف داخليا وخارجيا لهذا النمط كنمط مميز.

¹ (أيمن عبد الوهاب.) مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها).

1. بيروت. 1979.

² (عبد الوهاب الكيالي. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراس

246

³ (إدريس محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية: أصول العلاقات الدولية الإقليمية.

الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة 2001 . 24.

وفي هذا الصدد وضمن هذه الدراسة أشير إلى أن النظام الإقليمي هنا لا نقصد به الإطار التنظيمي والقانوني الذي تنضوي تحته مجموعة من الدولة، بل هنا نقصد حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا التي عادة ما تكون نسبة التفاعل بينها أكبر وأكثر كثافة أما الدول التي قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، ولا يستثنى من ذلك سوى الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة، مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات إستراتيجية عسكرية واقتصادية فالإقليم هو مجموعة فرعية من النظام الدولي ومع ذلك، فإن تحديد الإطار العام لأي إقليم والأسس التي يتشكل منها النظام الإقليمي، دائما ولهذا وجدت عدة معايير يمكن أن تعطينا مفهوم المحددات العامة لأي نظام إقليمي، والذي يختلف عن المفاهيم الأخرى ونذكر أهم تلك المعايير (1) :

- **المعيار الجغرافي:** ويعتبر من أهم معرر التصنيف في هذا المجال، وعلى أساس هذا المعيار يتشكل ويتكون الإقليم من المنطق أو الدول المجاورة لأي دولة، ويشمل الحد الخارجي، والذي يكون مبني على أساس الحدود الطبيعية مثل المحيطات والتضاريس، الجبال... الخ. رغم جدوى هذا المفهوم في العلاقات الدولية إلا أن الدراسات الحديثة أرجعت دور هذا المعيار بسبب الاختراق التكنولوجي الهائل.

- **المعيار القانوني:** ومن خلال هذا المعيار يمكن أن تكون دولة ما لها العضوية مؤسسات دولية أو جهوية يعطيها صبغة الإقليم، على غرار الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي الإتحاد الأوروبي.

- **المعيار الثقافي:** ويمكن أن يكون المعيار الثقافي داعيا إلى الوحدة ويضفي صبغة الإقليم على أي تجمع دولي، كما يشكل هذا المعيار السمة الأساسية والمميزة لحضارات وبين صموئيل ننتغتون "Samuel . Huntington" **اصدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** أن المعيار الثقافي سيكون هو أساس التكتل والتوحد بين مختلف الحضارات، ومع ذلك، إذ تجانس الثقافي عادة ما ينظر إليه من الخارج أكثر من الداخل هذا من جهة ومن جهة أخرى رغم وجود التجانس الثقافي بين الدول الإسلامية نلاحظ عدم وجود كتلة إقليمية موحدة، على العموم يتصل هذا المفهوم الثقافي ؛ حيث أن هناك من المناطق كما يتصور أعضاء المجتمع أنفسهم بانهم ينتمون معا إلى قيم وثقافة، و

1) Bjørn Møller." Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis". Paper for the 27th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) on Meeting Human Needs in a Cooperative World 2326 June 1998, Durban, South Africa <http://www.ciaonet.org/wps/mob06/index.html#11> . ** .

دول العالم الاعتراف بها على هذا النحو وبصرف النظر عما إذا كان لديها إي الهدف في إقامة مؤسسات.

- **المعيار الاقتصادي:** ويمكن أن تكون من هذا المعيار بعض المناطق محددة على نحو معين من التجارة أو غيرها من أشكال التفاعل الاقتصادي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ليس فقط الحدود بين الدول لكن أيضا تنتج في الغالب السوق العالمية من أ. تفعيل التبادلات التجارية، على غرار البلدان المصدرة للنفط في الخليج الفارسي.

- **المعيار الأمني:** وأخيرا قد يكون الإقليم، من المناطق التي تحدها الكثافة في التفاعلات الأمنية والعسكرية، كما هو الحال في التحالفات الإقليمية أو أنظمة الأمن الجماعي، أو كما هو الحال في سباقات التسلح أو الحروب ويعتبر 'باري بوزان' **buzan** الذي اقترح عبارة الأمن المعقد على الإقليم، والذي يشير به إلى دجوعة من الدول والتي تشكل فيها الشواغل الأمنية دواعي كافية لربط العلاقات فيما بينهم ، اخذ بعين الاعتبار تطور مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على القضايا الأمنية⁽¹⁾

وبالنظر إلى تركيا من حيث البيئة الجغرافية لما بعد الحرب الباردة، نجد ان هذه البيئة قد وضعت تركيا امام جملة من التغيرات الأساسية سواء على مستوى النظام السياسي الداخلي او على مستوى التفاعلات الإقليمية هذه التغيرات اكدت الاهمية الجيو إستراتيجية للدولة، واعطتها مجالا واسعا وخصبا لتعزيز سياسة خارجية فاعلة في المنطقة، ولكن هذه التغيرات ايضا وضعت تركيا بين مجموعتين من التحديات المجموعة الأولى والتي تتضمن التحديات التقليدية والمتعلقة بالأمن الوطني، التوترات الحدودية، الاستقرار السياسي، والمجموعة الثانية وتشمل كيفية او الطريقة التي تساعد للوصول إلى سياسات ناجعة، منها كيفية الوصول إلى الاسواق العالمية، ضمان الاستقرار الاقتصادي، تأمين مستلزماتها من الطاقة، واكبر تحدي لها هو عضويتها في الاتحاد الأوروبي.⁽²⁾

وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية (بحيث تعد تركيا عضوا في حلف الناتو و إحدى دول المجلس الأوروبي) والتي امتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدوائر الجيوسياسية الأخرى وجدت نفسها من بيئة جغرافية حرجة وشديدة الحراك، وبناء على هذه البيئة الجغرافية

¹⁾ Bjørn Møller. "Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis". Op.cit.

²⁾ Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. chaillot paper .Institute for Security studies .N92 (European Union).september2006. p7

الديناميكية اتجهت تحت زر التغييرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وأضحت لاعبا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة . وضع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا وكذلك جمهوريات البلقان والقوقاز تركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية وبدا في الأفق الحديث عن 'عالم تركي' يربط أترك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان بتركيا يأخذ اهتمام كبيرا في النشاط الإقليمي التركي". (1)

إن أهمية المجال الجغرافي (الإقليم) كعامل مؤثر في رسم السياسات الخارجية للدول للحديث عن العلاقة بين الجغرافية والسياسة فقد استدعى تحليل تلك العلاقة (بين الجغرافية والسياسة) إلى ظهور مدرسة علم اأختصت بهذه الظاهرة وهي "المدرسة الجيوبوليتيكية" التي تزعمها الألماني راتزل Ratzel (*)، في القرن التاسع عشر، التي عنيت بدراسة أهمية كل من الموقع ، المناخ، التضاريس... كعوامل محركة للدور الذي يلعب الإقليم في السياسات الخارجية للدول من حيث انه (الإقليم) مجال للدبلوماسية والإستراتيجية (وجهي السياسة الخارجي للدول) فاصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية ، قد انتهوا إلى القول بحتمية تأثير البيئة الجغرافية على السياسة الخارجية إلى حد قول راتزل: "إن موقع جغرافي ما يحدد بالحتم سياسة الدول" (2) إلا أن هناك مدرسة معاصرة (المدرسة الفرنسية) التي قد انتهى اصحابها إلى القول بأن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة ؛ لأنها تتوقف على عوامل أخرى من عوامل قوة الدولة من هنا البيئ الجغرافية (الإقليم) ' تحتم على الدول سياسات بطريقة تلقائية بل لابد أن تعمل في هذا المجال ؛ عوامل أخرى اجتماعية، سياسية واقتصادية. من كل ما سبق ورغم تشكيب المدرسة الفرنسية ؛ فكرة راتزل عن حتمية تأثير البيئ الجغرافية على سياسات الدول، فهي لا تستبعد العامل الجغرافي و أهميته بالنسبة لسياسات الدول، ولكن بمفهوم ، حيث تستند المدرسة الفرنسية على حقيقة مفادها أن هناك دول كثيرة تتشابه من الناحية الجغرافية لكنها تختلف من ؛ القوة على سبيل المثال بريطانيا وسنغافورة. (3)

تركيا وقضايا السياسة الخارجية:

(1) خورشيد حسين دل

09 .1999.

(*) Friedrich Ratzel (1844 - 1904) : المفكر الألماني ، يعتبره البعض مؤسس علم الجغرافيا الحديث ، درس راتزل في هايدلبرج سنة 1868م علم الحيوان والجيولوجيا والتشريح ، له كتاب بعنوان "جغرافية الإنسان"

(2) أحمد خضير الزهراني. " دور البيئ الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"

وبغض النظر عن أوجه الاختلاف بين هاتين المدرستين أن البيئة الجغرافية لها أثر كبير في السياسات الخارجية للدول ولكن بشكل نسبي، بحيث يعمل هذا المتغير مع عوامل اجتماعية أخرى وعلى حد تعبير طه بدوي في وصف قوة الدولة: "القدرة على تحريك عوامل قوة الدولة الطبيعية، بالكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تفرض إرادتها على من سواه من الدول".⁽¹⁾ إن للبيئة الجغرافية تأثيرا على السياسات الخارجية للدول ولكنه ليس الوحيد، كما أنها عنصر أساسي من عناصر القوة الطبيعي والتي تتطلب إلى جانبها قوى اجتماعية وتدفعه

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا:

قبل عرض أهمية الموقع الجغرافي لتركيا، أشير إلى أن أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لرسم السياسات الخارجية للدول : محرك دوار الإقليم يجب أن يفهم هنا أن الغرض من دراسته ليس مجرد الربط بين الأرض و الوحدة السياسية، ولكن هنا نهدف إلى إبراز القيمة الحقيقية والفعلية للموقع الجغرافي، وفي هذا الصدد هناك عبارة لراتزل يقول فيها: "إن من المواقع الجغرافية ما يحقق قيمة سياسية بذاتها"⁽²⁾، ونضيف هنا على ما قاله راتزل أن من الدول الصغيرة بمساحتها وموردها قد لعبت دور حساس في الساحة الدولية جاوزت به الأدوار التي قامت بها الدول الكبرى نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز كما يجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن قيمة الموقع الجغرافي السياسية والإستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة لتغير العوامل والظروف.

وعليه للموقع الجغرافي لتركيا أهميته كبيرة، وخاصة ظل المعطيات الامنية الحاصلة في جوارها الإقليم حيث تعتبر تركيا واحدة من اغنى الدول العالم من احتوائها على الاثار التاريخي والمناخ الجيد بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الحساس، حيث تمتد اراضي تركيا على قارتي اسيا و اوروبا، يشكل الجزء الاسيوي والذي يدعى **الاضول**^(*) حوالي 97% من

⁽¹⁾ محمد طه بدوي. لى علم العلاقات الدولية. المكتب المصري الحديث. القاهرة 1989. 136
⁽²⁾ " الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية

معهد الدراسات الدبلوماسية. 05. (1985). 99

^(*) : شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، تقدر مساحتها ب 743000 2 تحيط بها ب

مجموع أراضيها التي تقدر مساحتها الإجمالية 779.452 كلم² بينما يكون الجزء الأوروبي الذي يدعى ترافيا^(*) 3% ومساحته 23.623 كلم² من مجمل مساحة البلاد.⁽¹⁾

بحيث تبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق و الغرب، تبلغ حدود تركيا حوالي 9.848 كلم، منهم 7200 كلم شواطئ على البحر، يقع بحر إيجه في الغرب، البحر المتوسط في الجنوب، و البحر الأسود في الشمال، تتقاسم باقي حدودها مع ثماني دول أخرى جورجيا (252 كلم)، أرمينيا (268 كلم)، إيران (499 كلم)، أذربيجان (9 كلم)، سوريا (822 كلم) العراق (352 كلم) اليونان (206 كم) أريا (240 كم) وتسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على آسيا وإفريقيا وأوروبا. 'الإطالة هنا ليست بالمعنى الجغرافي إنما بالمعنى الحيوي للموقع' كما هي ممر بحري وجوي وبري بين هذه القارات.⁽²⁾

هذه الجغرافية الحيوية التي تتوسط ثلاث قارات مهمة، والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدوائر الجغرافية و الإستراتيجية المحيطة وذلك وفقا للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وإلى بلورة خيارات جديدة لهذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار فهذا الموقع الجيو استراتيجي والذي يعتبره الباحثين (كما ذكرنا في مدرسة الجيوبوليتيك) مساعدا ومحددًا لأدوار السياسة الخارجية للدولة كما ان هذا القرب الجواري النابع عن موقعها الحساس، يطرح موضوع الحدود، وهل من الأفضل كثرة الحدود او قلتها بالنسبة للدولة؟⁽³⁾

ومن هذا السؤال ينبثق نقاش حول تأثير البيئة الجغرافية او بالاحرى المسافة الجغرافية بين الدول على سلوكها السياسي فيرى فريق من ان التجاور الجغرافي يخلق عدوات حتمية بين الدول المتجاورة، على غرار قول الفيلسوف الهندي "KAUTILYA" مؤكدا هذا القول: "ان نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي اعداء طبيعيين"⁽⁴⁾.

(*) ترافيا: هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور ترافيا ثلاثة بحار:

¹ (حسن المنقوري) "دولة تركيا". 112-119. معهد الدراسات الدبلوماسية. 1989.

² (خورشيد حسين دلي) تركيا وقضايا السياسة الخارجية: مرجع سبق ذكره. ص 14-15.

³ (عبد المعطي أحمد عمران) "الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية السعودية". مرجع سبق ذكره. ص 102.

⁴ (السيد محمد سليم) تحليل السياسة الخارجية. دار الجيل. بيروت - القاهرة - تونس. ط 2 2001 ص 307.

ويرى "فريدريك شومان": "كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيران" (1) والقرب الجغرافي يغذي كل التنافس في السيطرة على مناطق الحدود، والتي ما أن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه . ومثال ذلك ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية التي تشترك حدوديا مع العديد من الدول، الأمر الذي تطلب منها وضع أسس لعلاقات خارجية مقبولة مع العديد من الدول الأوروبية ذات المصالح المتضاربة، مما كان يجعلها دائما تتخوف من تطويقها، وقد أدى ذلك بالحزب النازي عن طريق الخطب أن يدعو في دعوته إلى المجتمع الأوروبى كما أدت مواجهة فرنسا وجها لوجه مع ألمانيا إلى ضرورة التجنيد الإجباري وإلى دعم ميزانية الدفاع، ونقل كثير من الصناعات التي كان يجب أن تقوم في الشمال لوجود حقول الفحم هناك، إلى جهات بعيدة عن الحدود.

وفي المقابل يرى فريق آخر من الباحثين أن التقارب الجغرافي بين الدول ينشئ أنماط تعاونية من المعاملات ويزيد فرص تسوية الصراعات بينهم، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ونظرا لقلّة الحدود مع جيرانها، بحيث لديها جارتين فقط، فهي تعيش نوعا من الاستقرار وبعيدة عن الاضطرابات التي تمس أنحاء العالم . (2)

وعليه لا ننكر دور المتغير الجغرافي والمحيط الإقليم لتركيا ومدى تأثيره على السياسة الخارجيّة التركية خاصة بعد الحرب الباردة حيث وجدت تركيا نفسها محاطة ببيئة جغرافية الحساسة، التي تستدعي منها أن تقوم بادوار خارجية مهمة، رغم أن التغيرات التكنولوجية السريعة قلصت من تأثيره وجعلته نسبيا مع ذلك فهذا المتغير يعبر عن القوة الطبيعيّة للدولة بمعنى انه موجود اليا بحكم الانتماء على رقعة تراب معينة، فتأثيره إذن لا بحيث لا يمكن أن يؤثر ما لم تكن هناك قوى سياسية واجتماعية تأخذ بعين الاعتبار هذه الميزة، لا يمكن أن نهمل عناصر قوة الدولة الأخرى الطبيعة الاقتصادية العسكرية السكانية التي تخول لها طاقة وقوة توظفها في السياسة الخارجية.

(1) المرجع السابق. ص 307.

(2) عبد المعطي أحمد عمران. " الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المملكة العربية

المبحث الثالث

الدور المحوري لتركيا

بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به و يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، وكذلك قد تتغير صورة الدولة ، مرور الزمن ومع حدوث تحول أساسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات. (1)

المطلب الأول: تركيا كدولة محورية

يعد مصطلح الدول المحورية (او ال دوية) (Pivotal states) من مصطلحات الجغرافيا السياسية، والذي يطلق على تلك الدول (المحيطة تقليديا) التي يمكن ان يقرر مصيرها الاستقرار الإقليمي و او الدولي ويقابلها بحريا نقاط الاختناق ويتمثل الوضع الكلاسيكي على ذلك في القرن التاسع عشر بتركيا التي كانت في ان واحد 'رجل اوروبا المريض' والمركز الذي تدور حوله المنافسة الإمبراطورية بين بريطانيا وروسيا على مناطق نفوذ كل منهما في شرقي البحر الابيض المتوسط، وبلجيكا. ففيما يخص تلك الاخيرة وصف 'نابليون انتورب' (N.Antwerp) وهو الخبير في هذه المسائل بانها 'مسدس مصوب إلى قلب انجلترا'. من هذا المنطلق وبعد انفصال بلجيكا عن هولندا في 1830 منحت الدولة البلجيكية الجديدة وضع الحياد الدائم وبعد ذلك (1945) اعتبرت بريطانيا استمرار حيادها مصلحة قومية حيوية. (2) واثناء الحرب الباردة، ومع القبول واسع النطاق 'لنظريه الدومينو'، اصبحت جميع الدول المحيطة تعتبر 'محورية' لان سقوط او فقد واحدة ينطوي بالضرورة على انهيار الدول

¹ (يوسف ناصيف حتي . النظرية في العلاقات الدولية . دار الكتاب العربي . بيروت .: 1985 ، ص 172

(الدولية) . مرجع سبق ذكره.

² (غراهام ايفانز . جيفري نوبنهام .)

الأخرى، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي. ولعل المنتبع لتاريخ تركيا الحديث، يرصد بسهولة التحول الحاصل في أهمية الدولة الإستراتيجية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فالبعض يرجع هذه الأهمية ليس لمكانتها الجغرافية وحسب، وليس لقوتها ومساحتها فهي صغيرة مقارنة بروسيا أو الصين، لكن الأمر الذي يجعل لها هذه الأهمية ويجعلها دولة محورية هو أنها تقع عند ملتقى ثلاث قارات أو المناطق التي تشهد تزايد في أهميتها بالنسبة للقوى الكبرى (الو.م.أ، أوروبا)، هذه المناطق هي: (البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط).⁽¹⁾

حيث يقول بعض المعلقين الحديثين (تشيس (Chase) (Hill) وكنيدي (Kennedy)) في كتابهم (1966) **The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World** (أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن الأجندة الأمنية الشمولية الجديدة، وبتأكيدا على الأخطار غير العسكرية مثل زيادة السكان، تاكل البيئة، الصراع الإثني، الهجرة غير الشرعية، المساعدات، الجوع، الفقر، المخدرات، الخ. تقتضي وجود 'إستراتيجية محورية جديدة' لولايات المتحدة فيصبح تحديد تلك الدول مهمة ضرورية لرسم السياسات صانعي القرار من منظور الولايات المتحدة الإستراتيجي تعد الدول التالية محورية: أمريكا الوسطى والجنوبية - المكسيك والبرازيل؛ إفريقيا - الجزائر، مصر وجنوب إفريقيا؛ الشرق الأدنى والأقصى - تركيا، الهند وباكستان؛ آسيا - المحيط الهادئ - اندونيسيا وتايوان وفي حين أن هذه الدول قد تكون محورية من منظور أمريكي، فإن من شأن صانعي القرار الروس والصينيين واليابانيين والأوروبيين أن يضعوا قائمة مختلفة للدول المرشحة للضم إلى تلك القائمة.⁽²⁾

فبعد فترة من انهيار الاتحاد السوفياتي، والمتقنين وصناع القرار الأمريكي يسعون إلى إيجاد مبادئ جديدة تبنى على أساسها الإستراتيجية الوطنية، كما أن النقاش الدائر حاليا حول مستقبل النظام الدولي بما فيها تنبؤات من 'نهاية التاريخ' 'اصدام الحضارات' 'الفوضى القادمة' أو 'عالم بلا حدود'، كل تلك الأطروحات ت في التوصل إلى اتفاق بشأن ما يجب أن تتخذه سياسة الولايات المتحدة في البيئة العالمية الجديدة، لكن الإطار الجامع لكل تلك الأطروحات هو الفوضى واللامركزية في التفاعلات الدولية الجديدة، بحيث لم تعد أمريكا أمنها هي نجاح أو فشل احتواء الشيوعية تواجه الآن تحديات كثيرة وأكثر انتشارا وهي ذات أولويات قصوى تحتم عليها البحث عن الإدارة الدقيقة لكل تلك التفاعلات والعلاقات، سواء مع

¹) Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty . Rand publications , N-y USA 2003 -p2-3

²) غراهام إيفانز . جيفري نوبنهام. (قاموس بنغوين للعلاقات الدولية). - مرجع سبق ذكره.

أهمية من غيرها ، على حد سواء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية ،وعليه الولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية الجديدة؛ أن تعتمد سياسة تمييزية تجاه العالم النامي ويركز طاقاته على الدول المحورية بدلا من نشر اهتمامها ومواردها في أنحاء الكرة الأرضية. وبالفعل ، فإن "نظرية الدومينو" حسب بعض الإستراتيجيين قد تصلح الآن للاحتياجات الإستراتيجية الأميركية. على نحو أفضل مما كانت أثناء الحرب الباردة. فنظرية "الدومينو الجديدة" أو "الدول المحورية" فهذه الدول لم نعد في حاجة إلى المساعدة ضد أي تهديد خارجي الذي يعادي النظم السياسية الداخلي ، بل الخطر هو أنها ضمن الفوضى الداخلية التي تمثل تهديدا لمصالح أمريكا في تلك الدولة أو الإقليم.⁽¹⁾

على الرغم من هذه الاعتبارات التي تصنف تركيا أنها دولة محورية وذلك من منظور استراتيجيات القوى الكبرى (الو.م.أ)، أي مدى نجاح استراتيجيات تلك القوى يتوقف على مدى تقاربها وتباعدها مع هذه الدولة، إلا أن البعض يعتبر بغير التحديد بمهمة ذاتية (subjective) وعليه يذهب إلى أن تركيا دولة محورية لاعتبارات ذاتية ليست خارجية، ونتيجة لمعطيات و مجموعات من العوامل لها أهمية حاسمة تتمتع بها، ومن هذه المرتكزات، (السكان، الموقع الجغرافي، الوزن الاقتصادي والعسكري - القدرة على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي-).⁽²⁾

المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية):

1/ السكان:

يعتبر عدد السكان ونموه عامل قوة للدولة ، لكن هذا المنغير او الديموغرافيا تؤثر في البلدان المتطورة اكثر مما تؤثر في البلدان الفقيرة بحيث يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 70 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2005.

التركيبة السكانية لتركيا معقدة و مكونة من عشرات الاعراق، التي يرجع اسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل اراضي واسعة في اسيا، اوروبا و افريقيا و تحكم العديد من الشعوب. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الاعراق، لان

¹) Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy . " Pivotal States and U.S. Strategy".op.cit.

²) Stephen Larrabee, Ian O'Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty .Op.cit .p04

الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات و خاصة الأكراد.

حسب تقديرات في هذا الصدد، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي 70-80%). يليهم الأكراد (20-30%). ثم الزازيون (2-3%). فالعرب (2%). الشركس (5%) و الجورجيون (5%).

كم أن هناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، اشور، أراميون، بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار، لازيون وغيرهم، كما تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.⁽¹⁾

جدول 01: التركيبة السكانية حسب إحصائيات سنة 2004:

* عدد السكان: 5889396 نسمة طبقا لتقديرات 2004.

* بحيث نسبة التركيب الإجمالي للسكان و اعداد الجنس منهم لكل مرحلة وذلك طبقا لتقديرات 2004.

| النسبة المئوية | مراحل العمر |
|----------------|-------------|
| 26.6% | 14 - 0 |
| 66.8% | 64 - 15 |
| 6.6% | 55 فأكثر |

جدول 01: نقلا عن موقع الموسوعة الإلكترونية :- :-

<http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec03.doc cvt.htm>

2/ الموقع الجغرافي:

لقد سبق و اشرنا إلى الموقع الجغرافي لتركيا و اهميته الإستراتيجية، هذا المتغير رغم تراجعاه في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي السريع، والذي ينبا عن تراجع اه

¹ من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة نقلا عن:

الجغرافيا السياسية مقابل هذا التطور الهائل للأسلحة، لكن دع كل هذا لا يمكن أن الدول الجغرافيا السياسية للمحافظة على أولويتها الدولية، ويبقى هذا الأمر معطى أساسي في الشؤون الدولية.

بحيث يخول الموقع الجغرافي لتركيا أن تصنف ضمن الدول المحورية، بحيث تبلغ مساحتها 779.452 كلم² وهي شبه جسر يربط بين خمس عوالم جغرافية - إثنية العالم الأوروبي، العالم الروسي، العالم التركتوني، العالم الإسلامي والعالم العربي⁽¹⁾.

بناء على هذا المعطى الجغرافي، لقد اعتبر خبراء الإستراتيجية والجغرافيا السياسية أن هذه العوالم والمناطق لا تزال محل نزاع وأخذ وجذب بين القوى الكبرى اليوم. وخاصة روسيا التي لا تزال تعتبرها الأراضي الداخلية للاتحاد السوفياتي سابقا (الجوار القريب)، و بالتالي ضرورة الاهتمام به واحتواؤها، من ناحية أخرى فالولايات المتحدة على جانب آخر حاولت احتواء هذه المناطق ببساطة من خلال ربطها بنظم حليفة مختلفة تشكل تركيا امتن حلقة في هذه السلسلة من الاحلاف⁽²⁾.

وتعد تركيا الحليف الاستراتيجي للو.م.ا بحيث تعود العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين إلى فترات تاريخي بعيدة منذ توقيع اتفاقية سنة 1947 والتي بمقتضاها تحصلت تركيا من الو.م.ا ما قيمته 3.9 بلايين دولار في المجالات الاقتصادية، و 7 بلايين دولار في المجالات العسكرية، غير ان العلاقة بينهم كانت قد عرفت فجوات وقطيعة في العديد من المحطات التاريخي (سنوضح هذا حينما نعرض على دراسة العلاقات التركية - الو.م.ا)⁽³⁾.

فلتركيا دور مهم في الإستراتيجية الامريكية لاحتواء تلك المناطق التي خلفها سقوط الإتحاد السوفياتي والتي تعرف بدورها فراغ إستراتيجي، كما تسعى إلى الحفاظ على مصالحها بتلك المناطق، لهذا اصبحت جغرافية تركيا مهمة، وإلى جانبها إيران وباكستان في سياسة القوى الكبرى. وفي هذا السياق جاء الحديث عن بروز منطقة إستراتيجية جديدة تضم معظم دول اسيا الوسطى وشمال وجنوب القوقاز والدول القريبة مثل تركيا، إيران، أفغانستان، باكستان، والصين⁽⁴⁾.

¹ (عبد الله تركماني، (تركيا ومحيطها الإقليمي -01)، ، نقلا عن : <http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923> : 18

² عبير ياسين. (الأمن والجغرافيا السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية). نقلا عن: المصدر: Insight Turkey, Vol. 3, No. 4, نقلا عن: <http://www.ahram.org.eg/acpss>.

³ حسن المنقوري "دولة تركيا". مرجع سبق ذكره ص 125

⁴ (عبير ياسين. (الأمن والجغرافيا السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية). المرجع السابق.

3/ القدرة الاقتصادية:

لقد مرّ اتركيا منذ أن تأسست الجمهورية بفترات تخللها ركود اقتصادي و عجز وتدهور في ميزان المدفوعات والميزان التجاري كما أن جل المحطات التاريخي للاقتصاد التركي كانت تعرف تذبذبات عديدة في هذا المجال.

وبالقائنا نظرة سريعة عن طبيعة النظام الاقتصادي التركي الذي بين تركيبة معقدة من الصناعات الحديثة والتجارة، إضافة قطاع زراعي تقليدي. حيث يعتمد الاقتصاد التركي على قطاع خاص قوي، سريع النمو؛ غير أن الدولة لا تزال تؤدي دورا مهما مختلف القطاعات الاقتصادية و. أنشطة الحياة الاقتصادية تشير إلى أن تركيا بلد غير نفطي، بل لعله البلد الكبير الوحيد مع (إسرائيل) في الشرق الأوسط الذي لا يملك ثروة نفطية أو غاز طبيعي، بحيث تشكل التكاليف النفطية عبئا ثقيلًا على الخزينة التركية.⁽¹⁾

في الوضع الاقتصادي في تركيا، خلال السنوات الأخيرة، بتذبذب معدلات النمو، والخلا شديد في التوازن. فبعد هبوط حاد في عام 1994، ارتفع متوسط النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي، إلى نحو 6.5% ل الفترة من 1995 إلى 1998، ثم انخفض ثانية إلى 5% عام 1999، حين تآثرت تركيا سلبا بالازمة الاقتصادية في روسيا، والزلازل الشديدين الذين تعرضت لهما؛ ثم ارتفع إلى 6.5% 2001. وخلال تلك الاثناء، تجاوز العجز المالي في القطاع العام التركي 10% من إجمالي الناتج المحلي. وكان ذلك راجع في جانب كبير منه، إلى عبء مدفوعات فوائد الديون، التي تجاوزت 40% من إنفاق الحكومة المركزية عام 2003. اما معدلات التضخم، فقد هبطت في عام 2003 إلى 18.6% إلى 96% 2001. وربما تقف هذه المشكلات وراء استمرار انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلاد؛ إذ اذ

تتجاوز البليون دولار سنويا. وبصرف النظر عن ازمات النمو والاستقرار المتكررة، فإن السياسة الاقتصادية التركية الهادفة إلى النمو اساسا كانت ناجحة نجحا ملحوظا، وسائرة على طريق ردم الهوة مع الاقتصاديات المتطورة، و. فإن قدرة تركيا الاقتصادية تفوق نظيراتها في جميع البلدان المجاورة في المنطقه، ربما باستثناء إسرائيل.⁽²⁾

ولا تقتصر تأثيرات السياسة التي اتبعتها تركيا من اجل تفعيل النجاح الاقتصادي الداخلي التركي و فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي وهو الذي قد يسبب لها بلعب ادوار إقليمية كبيرة يكون الاقتصاد العامل الاول وراء تحريكها وفقا لتقرير تركي اعده كريد م

¹ محمد نور الدين. "تركيا والحرب العراقية". (مجلة شؤون الأوسط، العدد 111، 2003). ص 184

² هاينكس كرامر، ترجمة: فاضل جتكر. تركيا المتغيرة تحت عن ثوب جديد. مكتبة العبيكان، ط 1، السعودية 2001. ص ص 33-34

بلدجي، فقد حققت صادرات تركيا أرقاماً قياسية وهي تحطم الرقم ثلث الآخر، و قد نما الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 445.3 بليون دولار، طبقاً لإحصائيات 2003 أما معدل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار إلى حدود 6700 دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم طبقاً لتقديرات 2003 و بينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكل نسبة 2.6% منذ الأعوام 1993 و حتى العام 2002، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل و مضاعف وسريع إلى 7.3% في ما بين 2003 - 2007.⁽¹⁾

ووفقاً لتقرير صادر عن مركز 'ستراتفور'، فإن الاقتصاد هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً ففي عام 2006 حققت تركيا المركز الثامن عشر للدول الأعلى نمواً في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، و قد حققت نمواً مستمراً بين 5 و 8% في السنة لأكثر من خمس سنوات حتى الآن لتحل خلف بلجيكا و السويد مباشرة و في العام 2007، تقدمت تركيا مركزاً لتحل المركز الـ 17 إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا و استراليا مباشرة بعد أن انت تركيا تحتل المركز الـ 26 في العام 2002 و بواقع 183 مليار دولار فقط.⁽²⁾

4/ القدرة العسكرية:

بموجب التقاليد ووفقاً للنصوص المستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن الجمهورية، وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه جملة من التهديدات الداخلية منها والخارجية والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد، تقع ضمن دائرة مسؤولية الجيش، ولا بد بالتالي من اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل وركناً أساسياً من أركان النظام السياسي التركي.⁽³⁾ وبغض النظر عن أن الجيش ركناً أساسياً في النظام السياسي التركي و محدداً أساسياً أيضاً لسياستها الخارجية والأمنية كما سنشاهد هذا في الفصل الثاني. لكن ما يهمنا هنا القدرة العسكرية لهذا الجيش والتي تؤهله إلى مصاف الدول القوية حيث سعت تركيا ولسنوات عديدة إلى اكتساب قدرات عسكرية كبيرة بالإضافة إلى محاولتها الحثيث من أجل تطوير

⁽¹⁾ علي حسين باكير. " حزب العدالة والتنمية). نقلاً عن: [http://www.maktoobblog.com/view_myprofile.htm?uid="+userID,"Maktoobblog","toolbar=no,menubar=no,resizable=yes,scrollbars=yes,left="+l+",top="+t+",width="+w+",height="+h](http://www.maktoobblog.com/view_myprofile.htm?uid=)

⁽²⁾ المرجع نفسه.

⁽³⁾ هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سابق ص 64.

وتحسين قدرات الاحترافية من الناحية العسكرية، بحيث نلاحظ أن الإنفاق العسكري التركي مرتفع للغاية كما يعد الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف الناتو.⁽¹⁾ ولقد اتبعت تركيا في طريق تعزيز مكانتها العسكرية مسارات متعددة أخذت من خلالها تطوير مشاريع لتحديث قدراتها العسكرية، أهمها المشروع الذي بدأته في عام 1996، وهو عملية غير مسبوقة لتحديث الجهود والخصوصيات المتعلقة بالصناعات الدفاعية، وهذا المشروع في نظر المحللين سيؤثر سواء على علاقات تركيا مع حلفائها وكذلك على عملية الديمقراطية داخل تركيا.⁽²⁾

في حين يرى بعض الباحثين على غرار محمد نور الدين و سيفي طاشهان، أن تركيا مضطرة لامتلاك قوة عسكرية قوية كونها تريد السلام، ويجب أن تصرح تركيا عن امتلاكها للقوة العسكرية كي تقطع الطريق أمام بعض الدول التي تنتج أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن تلحق الضرر بالمصالح التركية، ولهذا السبب يقول "سيفي طاشهان": "نحن ننفق هذه المبالغ أي يجب أن تكون القوات المسلحة التركية قوية سواء استخدمتها أم لم تستخدمها، لكي تكون قوة رادعة وليس من أجل الاحتلال".⁽³⁾

جدول 02 : يمثل الجدول حصة تركيا من سوق الأسلحة وبالضبط من الخمس الدول الأولى المصدرة للسلاح خلال عشرة سنوات (1989 - 1999).

| تركيا من سوق الأسلحة من أكبر الدول مصدري الأسلحة الخمس الكبرى : % | | |
|--|------|------|
| الدول | 1989 | 1999 |
| روسيا | 34.8 | 6.0 |
| الو.م.ا | 30.9 | 63.9 |
| بريطانيا | 8.9 | 10.1 |
| فرنسا | 4.5 | 5.6 |
| المانيا | 2.1 | 3.7 |
| الناتج العام | 81.3 | 89.3 |

جدول 02 : (The Political Economy of Turkish Military Modernization). Elliot Hen-Tov .

Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004.

<http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html>

¹ (طاشهان سيفي. "جيوپوليتيكا تركيا". شؤون الأوسط. العدد 108. 2002) ص 125
² Elliot Hen-Tov . (The Political Economy of Turkish Military Modernization). Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004. <http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html> .

³ (طاشهان سيفي. "جيوپوليتيكا تركيا". المرجع السابق. ص 126)

الجدول 03: القوات المسلحة

| <u>2003</u> | <u>2002</u> | <u>2001</u> | <u>2000</u> | <u>1999</u> | <u>1998</u> | <u>السنوات</u> |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------------|
| 11.1 | 9.2 | 7.4 | 10.00 | 10.1 | 8.4 | الإنفاق العسكري |
| 8.1 | 6.5 | 5.7 | 7.6 | 8.9 | 7.8 | الموازنة العسكرية |

الجدول 03: نقلا عن موسوعة مقاتل الإلكترونية

<http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/sec10.doc> cvt.htm

الجدول:04: المساعدات العسكرية من الـو.م.أ (بالمليون دولار)

| 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | الولايات المتحدة الأمريكي |
|------|------|------|------|------------------------------|
| 1.5 | 1.5 | 1.6 | 1.5 | |

الجدول 04: نقلا عن موسوعة مقاتل الإلكترونية

<http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/sec10.doc> cvt.htm

وبعرضنا لتلك العناصر الأربعة نكون قد حددنا المرتكزات الرئيسية "الدول المحور؛" وذلك من الناحية التطبيقية الواقعية أي ما تمتلكه الدولة من مقدرات القوة المادية (الطبيعة). كما أشير أيضا ان من تمتلك هذه العناصر ليس بالضرورة تكون قوة فاعلة في السياسة العالمية والإقليمية، فهناك من يضيف عناصر أخرى للدولة المحورية يمكن ان نعتبرها عناصر قوة معنوية، مثل الموروث التاريخي والثقافي للدولة، الذي يشكل في كثير من الأحيان حافزا معنويا لدفع الدول على تبني سياسات بالنسبة لتركيا التاريخ العثماني والثقافة الإسلامية الممتدة خلال الإمبراطورية العثمانية، والتي تشكل الفلسفة أو الإيديولوجية والخلفية المعرفية التي تنطلق منها في رسم وصنع سياسياتها الخارجية والامنية.

كما أنه أيضا على الدولة المحورية أن تكون مؤثرة أو تؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي، وبهذا المقياس أو المعيار تترجح تركيا بوضوح مع دول مثل المكسيك والبرازيل والجزائر ومصر والهند وإندونيسيا لمثل هذا الدور، وبالتالي ما الذي يمكن أن تقوم به تركيا في هذا المجال و بإدراكها لمقدرتها الذاتية، إما مقدرتها على تعزيز الاستقرار في جوارها الإقليمي أو الفوضى والخوض في النزاعات الإي (1).

إن فالدولة المحورية، أو الزعيم الإقليمي الذي يطلق على بعض الأدوار الوطنية التي تقوم به بعض الدول و تركيا التي تسعى لتقمص مثل هذا الدور خاصة بعد الحرب الباردة نظرا للمعطيات الأمنية الجديدة الحاصلة في جوارها الإقليمي .

من كل هذا يمكن أن نخلص لمفهوم الدولة المحور أو الزعيم الإقليمي بحيث : " الدولة التي تمتلك إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤولية خاصة، توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشيط على الصعيدين الإقليمي والدولي، تعمل مثلا للتأثير على انماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية وتحاول ان تجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليميا وتحاول ان توظف ثقلها الإقليمي المستوى الدولي و احيانا توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي (2).

لقد كانت تلك الميزات الأساسية التي تتمتع بها تركيا لان تكون فاعل إقليميا لكن في المبحث التالي سنبحث الوضع الدولي الذي وجدت فيه تركيا نفس هذه المعطيات والمقدرات ، ونرصد التغيرات التي خلفها سقوط الاتحاد السوفياتي، في تلك البيئة الحساسة بالإضافة إلى ذلك نرصد اثر التغيرات سياستها الخارجية والاد .

المبحث الثالث

نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الإقليمي التركي

أدت التغيرات الدولية الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، جعل تلك التغيرات تلقي بظلالها على الكيان التركي من جهة، وبتأثيراتها دور إقليمي وكذا موقعه النكتلات العالمية من جهة ثانية.

المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي:

لقد كان لانتهاء الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 اثر بالغ في تغيير طبيعة النظام السياسي الدولي بشدة وكذا في ديناميكيات العلاقات بين الدول، فاصبحنا امام نظام دولي يوصف بانه احادي القطبية والذي في الحقيقة نظام دولي في الولايات المتحدة القوة العسكرية الذي ايضا الغرب وبهيمنته الاقتصادية كذلك. وفي عانيه ايضا انه لا توجد سلطة واحدة او تحالف من الدول الذي يمكن ان قوة موازنة غرب اقتصاديا وعسكريا. (1)

هذا الوصف لا يعني بالضرورة ان للغرب الحرية الكاملة في العمل والتحرك على الساحة الدولية وفقا لميوله ورغباته، لكن هذه الفترة قلصت من التأثير المضاد الذي كان يمارسه الاتحاد السوفياتي على تحركات الولايات المتحدة، بالشكل الذي كانت فيه امريك تهتم بردود الافعال التي يتبعها الاتحاد السوفياتي، كما اعطت هذه الفترة حرية غربية للعمل والقدرة على بسط النفوذ والقوة في الكثير من المناطق الواسعة في العالم وهي التي بدأت تظهر جليا منذ حرب الخليج 1991، فزوال الاتحاد السوفياتي من المنافسة الدولية اثر تأثيرا بالغا على موازين القوى بين الدول الغربية والدول الاخرى خصوصا اولئك الذين يعدون في موقع ضعيف عسكريا

¹⁾ Hunter Shireen .(Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture).

Volume XXXIV No. 1 (January-March 1999).

http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99hus01.html -->

واقصديا كما لا يعني هذا التغيير في الميزان أيضا، أن للقوى الغربية القدرة المطلقة في أن تجبر تلك الدول بفعل ما تريده إرادات لكنة يعني أنهم يملكون كل الإجراءات التأديبية ضد تلك الدول التي يرفضون سياساتها، وتعد السياسة الأمريكية اتجاه إيران خير دليل على هذه التحولات.

وفي ظل هذا النظام الدولي الجديد(*) يمكن أن نرصد بعض النتائج الأخرى لانتهيار الاتحاد السوفياتي :

- تاكل الأبعاد التعاونية للعلاقات بين عدد من الدول الإقليمية بسبب إزالة التهديد السوفياتي المشترك، والذي جعل العديد من الدول على تماس مباشر مع بعض الأعداء التقليديين (ومثال على ذلك تدهور العلاقات الإيرانية الباكستانية والعلاقات التركية الإيرانية).
- البروز الشديد لسمات النزاع في الكثير من جوانب العلاقات بين الدول، وكذا بداية ظهور المنافسات القديمة التي قمعت خلال الحرب الباردة بسبب الخوف المشترك من التوسع السوفياتي مثال ذلك: (التنافس الفارسي العثماني القديم).
- تطوير التحالفات الجديدة (مثال ذلك : تحالف تركيا وإسرائيل) .
- بروز قضايا دولية جديدة اكتسبت صفة العالمية (البيئة، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.. الخ) ، كما شكل هذا النظام عودة بعض القضايا التقليدية مثل الصراع على الطاقة والموارد الطبيعية.
- عودة لعبة الموازنات الإقليمية، سواء لحماية مصالح الأطراف الفاعلة في تلك المناطق، أو لسيطرت نفوذ في المناطق التي ترجح لانفجار في المستقبل.
- التنافس على النفوذ في الفضاء بعد ما بعد الاتحاد السوفياتي (بين روسيا والغرب ، و تركيا وإيران وباكستان).⁽¹⁾

(*) : نقصد به الواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة وشكل التفاعلات الجديدة وذلك بعيدا و بغض النظر عن الآراء المختلفة الموافقة والرافضة لهذا الطرح، وفي هذا الصدد يقول برجسكي: "لأطمئن أن الرئيس الأمريكي يمتلك معنى واضح في ذهنه لاصطلاح النظام العالمي الجديد ولكن على أي حال تطبيق هذه النظرية لابد أن يكون في العالم قوة واحدة فقط لها حضورها".

¹⁾ Hunter Shireen.(**Bridge or Frontier? Turkey's Post-Cold War Geopolitical Posture**). Op.cit.

المطلب الثاني: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي:

لقد أثرت تلك النتائج بشكل كبير على بروز المسعى التركي نحو لعب أدوار إقليمي وفهم تلك التأثيرات والنتائج التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة يجب أن ندرك أولاً الظروف والمحطات التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية ، لأنها تشكل مدخل مهم للغاية لفهم الخط الأساسي لحركة النظام السياسي في الداخل والخارج، والتي يمكن أن نجملها في التالي:

1- إن إنشاء الجمهورية التركية الحديثة في 1923، وتعزيز قوة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي قد تعايشا في فترة زمنية واحدة ، وهذا ما يعني أن السياسة الخارجية التركية المستويين الإقليمي والدولي كانت تصمم على درجة كبيرة من قربها للاتحاد السوفياتي س التاريخ التقليدي مع روسيا القيصريّة، وطن هاجسا تركيا ؛ إلى كيك الدولة وتقسيمها، هذه الهواجس جعلت الحركة التركي إزاء محيطها المباشر تتسم بالطابع الأمني- العسكري، في شمال العراق، قبرص وإيجة والقوقاز عموم، وإدراك هذه الهواجس يفسر جانبا من سلوكات تركيا في أكثر من مكان ومرحلة.

في مرحلة الخمسينات وحتى الثمانينات كانت معالم السياسة الخارجية التركية واضحة بحيث كانت ترسم بالقرب من الجوار الجيو- لاتحاد السوفياتي ؛ هذه الحقيقة لعبت دورا حاسما طبيعه والاتجاه العام للسياسة الخارجية تركية في تلك المرحلة ولقد ترتب على هذا القرب تهديد لامن تركيا كما ان هذا الوضع تركيا عرضة لضغوط السوفيات من ضغوط هذه الأخيرة جهودها الرامية إلى زعزعة استقرار البلاد داخليا هذا من ناحية، ومن أخرى عزز هذا الخطر من قرب تركيا إلى المنظومة الغربية وادى إلى إدراجها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن حقيقة هذه العضوية في حلف الناتو ، جعلها عضوا بارزا في الحلف الأطلسي وكان لها دورا بارزا فيه لكن لم يكن لها مشروع خاص عالمي او إقليمي في هذا الحلف بقدر ما تقدم : إستراتيجية وبوابة أمنية لاوروبا(1)

¹ محمد نور الدين. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** . رياض الرئيس للكتب والنشر - لبنان(1997) ص 22

إن تلك المرحلة كان توجهها العام نحو الغرب، ثم تطور بالسعي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، أما من الناحية الأمنية و الدفاعية فقد تـ حارجية التي حاولت تجنب المصالح خارج الإقليم وعدم الخوض في القضايا التي تتجاوز حدود الدولة.⁽¹⁾ والمضطلع على تلك المرحلة أيضا يرى مدى انحسار السياسة الخارجية والأمنية التركية تلك الأهداف ما يجعلنا نفهم دورها الجيو استراتيجي. إطار الصراع الكلي بين شرق غرب أثناء الحرب الباردة.

2- بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب ظهرت للعيان معطيات جديدة ، التي كانت لها تأثيرات واسعة وبنسبة كبيرة على الدول المجاورة لاتحاد السوفياتي وبشكل خاص تركيا التي كان لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي وأيضا كانت هناك بينهم علاقات تاريخية طويلة مع الإمبراطورية الروسية قبل وصول الشيوعية، عموما استفادة تركيا من التغيرات الشاملة بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي ويمكن ان نرصد اهم تلك النقاط :

- إن تركيا وبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، استمرت عضوا اسـ لكن في إستراتيجية المواجهة الامريكـ مع خصومها وفي مقدمتهم إيران والحركات الإسلامية، كما اتجه النفوذ الروسي في القوقاز واسيا الوسطى والبلقان وفي جانب ما اتجاه الإتحاد الاوروبي.⁽²⁾
- اضعف انهيار الاتحاد السوفياتي اعداء ومنافسي تركيا مثل، سوريا العراق وإيران وهذا ما زاد من شعورها بالارتياح إزاء بعض السياسات الامنية المنافسة في الجوار الإقليمي.
- زاد من خياراتها الاقتصادية، بحيث فتح مجالات جديدة للنشاطات الاقتصادية والسياسية التركية، خاصة في المناطق مثل دول البلقان إلى القوقاز اسيا الوسطى وافغانستان.
- السيطرة الغربية على النظام الدولي واغلب تفاعلاته حسن موقع تركيا لدى الغرب وافادها من اصبحت حليف رئيسي وشريك للغرب.⁽³⁾

¹) Ziya Onis.(turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences). Maria .journal volume 5, No. 2 - June 2001
<http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue2/onis>.

²) محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. الط 1. بيروت. لبنان. 1998. ص. 14.

³) Hunter Shireen. .(Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture). Op.cit.

- زوال الخطر الشيوعي همش أهمية تركيا الأطلسية من جهة، وأفسح المجال من جهة أخرى أمام ظهور قوى عالمية وإقليمية جديدة تحاول وراثة التركة الشيوعية، كما في البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى كذلك في القوقاز وآسيا الوسطى.⁽¹⁾

طبعاً هذا لا يعني أن تركيا لم تكن ذات أهمية إستراتيجية بل على العكس تماماً النقاشات الفكرية الكبرى في أوائل التسعينات، التي حاول من خلالها الخبراء تقرير إذا كانت تركيا قد ازدادت أم قلت أهميتها الإستراتيجية من ذي قبل توصلوا إلى أنها أصبحت ذات أهمية إستراتيجية عن ذي قبل " تركيا قد انتقلت من كونها الإستقطاب الدولي في إطار الصراع بين القطبين إلى كونها فاعلاً رئيسياً في النزاعات الإقليمية الـ والفعلية كدول يمكن القول أنها انتقلت من الجناح إلى الجبهة.⁽²⁾

و ظل هذه البيئة الجيوسياسية المتغيرة بسرعة بدا وكان تركيا قد أصبحت ضمن تفاعلات دولية جديدة، يطغى عليها سمة الصراعات العرقية، كذلك هذه البيئة تراجعت فيه الأهمية الكبيرة لدور الناتو بسبب انحسار الخطر السوفياتي، والتي تعد تركيا جزءاً من هذا الحلف، كذلك الرؤية الأوروبية الجديدة للتوسعة قد أبدت تحفظاتها من الانضمام الكلي لتركيا في الاتحاد الأوروبي وفي أواخر التسعينات وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، سبب ذلك تشعباً في الكثير من القضايا التي تمس الكيان التركي بحيث أصبحت معها تركيا تواجه تحديات قديمة وجديدة ان واحد في علاقاتها الدولية ضوء التطورات الناجمة عن احتلال العراق، وانفجار الوضع الأمني في الشرق الأوسط، وضع الدولة التركي في هذه المرحلة كما يرى المراقبون هو عبارة عن: 'دولة امامية في مواجهة جبهات متعددة وتسعى إلى إيجاد خارجية وأمنية التي تكون قادرة على التعامل بنجاح مع مجموعة من التحديات الأمنية والاقتصادية.'⁽³⁾

إن عمليات التعديل والرد على الديناميكيات التي أفرزتها سقوط الاتحاد السوفياتي على المستوى الدولي والإقليمي كان لها الأثر البارز على بروز التوجه التركي في محيط إقليمي كفاعل يبحث عن مصالحه الإستراتيجية والأمنية هذا من جهة ومن جهة أخرى لحد الان لم نمط التفاعلات لما بعد الحرب الباردة الدولية منها والإقليمية، التي تشهد سرعة ف

¹ (محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات. مرجع سبق ذكره ص 22

² Philip Robins. (Turkish Foreign Policy)
<http://www.biu.ac.il/SOC/besa/publications/mfa3.html>

³ Ziya Onis. (turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences). Op.cit.

تطور الأحداث خاصة منها الأمنية، الذي وضع التحركات التركيب في موقف حرج إزاء جوارها الإقليمي خاصة في الفضاء الواسع الذي خلفه زوال الإتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى الانفلات الأمني في الشرق الأوسط وخاصة التهديد الكردي المتزايد في جنوب تركيا وشمال العراق، بحيث كانت المشكلة الكردية موجودة في تركيا منذ أواخر العهد العثماني، واستمرت مع العهد الجمهوري بين الصعود والنزول في حدة المواجهات لكن هذه المشكلة لم تشكل في يومها من الأيام خطرا على الكيان التركي مثل الذي تمثله اليوم خاصة بعد احتلال العراق 2003.

إن هذه الأحداث أعادت الأهمية الإستراتيجية نتيجة للبيئة الأمنية الجديدة ونتيجة للمعطيات الدولية الحاصلة في المنطقة، وبـ . وجب إعادة النظر في البنى التحتية القديمة لسياستها الخارجية والأمنية.

المبحث الرابع:

مقاربة دور تركيا في محيطها الإقليمي:

يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة قد وضعت تركيا في محيط إقليمي جد حساس، وكثير التفاعلات بالإضافة إلى القضايا الحساسة التي بدأت تتزايد حدثها الواحدة تلو الأخرى الأمر الذي جعل العديد من دول 'جوار تركيا' تبني سياساتها انطلاقاً من الحرص والمراعاة لتلك القضايا، لهذا تتوقف مكانة أي قوة إقليمية على مدى وعيها بمقدراتها من جهة، وعلى مدى وعيها بالتحولات الإستراتيجية التي بدأت تتشكل في المنطقة من ناحية أخرى. ولقد يشار أن من عوامل فشل السياسة التركية في محيطها الإقليمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، أنها كانت تفتقد إلى اليات المعرفة الضرورية لفهم محيطها الشاسع الذي انكشف فجأة في اسيا الوسطى والقوقاز إلى البلقان مروراً بالشرق الأوسط، وعندما كانت المعرفة التركية مؤسسه طوال نصف قرن على ثنائية الصراع-الاطلسي/الشيوعي، فجاء انهيار هذا الأخير ليكشف بالنسبة لتركيا عن محيط متحول من جهة، وليصعد من جهة ثانية مشكلات مزمنة تمس الواقع التركي.⁽¹⁾

هذا التشابك والضبابية في الرؤية التركية لهذا الواقع الدولي الجديد، يعقد على صانع القرار وضعه، تكفل له تحقيق المصالح الوطنية، وكل هذا راجع في طبيعته إلى تعقد مجال العلاقات الدولية والطابع المركب لهذا الحقل الأمر الذي يصعب الباحثين الوصول إلى تحليلات دقيقة عن الواقع الدولي، لذلك هم يطورون قوالب نظرية أو مقاربات تحاول تجرّب الواقع السياسي هذا من جهة وليستعين به صانع القرار من جهة ثانية في رسم السياسات ووضع الخيارات المتاحة لديه، للتكيف والاستجابة مع أي اوضاع أو مستجدات طارئة على الساحة الدولية أو الإقليمية، لهذه الأسباب توجد هناك العديد من التفسيرات المتنوعة لظاهرة واحدة، نظراً لمتغيرات التابعة التي تتبدل تختلف تلك المقاربات والنظريات في تناولها لأي موضوع في العلاقات الدولية وذلك راجع للاختلاف في المنطلقات والدوافع الإيديولوجية التي ينطلق منها كل مقترّب من جهة ثانية.

¹ محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. مرجع سبق ذكره. ص 12

ولإعطاء صور أكثر عمقاً عن السياسة الخارجية والأمنية التركية لما بعد الحرب الباردة وجب علينا النظر إلى توجهاتها الخارجية من خلال زوايا مختلفة بحيث تعطينا كل زاوية منها مقارنة منهجية والتي تعطينا هـ الأخرى تفسيراً د على معطيات تحليلية د .

المطلب الأول: المقاربة الواقعية (الأمنية):

تمثل المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية زردة فعل أساسي على التيار المثالي في حقل العلاقات الدولية والتي جاءت دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. وعلى الرغم من الكم الكبير للنظريات في العلاقات الدولية،⁽¹⁾ إلا أن النظرية الواقعية استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة وفي بقائها واستمراريتها من جهة أخرى، وهو ما جعلها و لفترة زمنية طويلة، أن تهيمن على جل النظريات في حقل العلاقات الدولية، و ان تصبح 'النظرية المهيمنة' لى جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالنزاع والحرب، الأمر اكسبها قيمة تفسيرية كبيرة وشهرة واسعة. كما تعد هذه النظرية النقطة التأسيسية للكثير من المقاربات والنظريات الجزئية التي جاءت لتفسر ظواهر بعينها، كالنزاع، التكامل، السياسة الخارجية، الامن، وعليه فالمقاربة المقدمة للتحليل في هذه الدراسة، لا تشتمل على كل المسلمات والفرضيات الأساسية لهذه النظرية بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمننا في التحليل هو تفسير السياسة الخارجية والفرضية الرئيسية التي تركز عليها هذه المقاربة ان السياسة الدولية لا تعرف حدوداً لحركة الدول، انه تتوقف مكانه القوى في التفاعلات الإقليمية على مدى إدراكها لمقدراتها المادية والمعنوية. التي تخول لها لعب دور إقليم فعال وتكفل لها ما تحافظ به على امنها ومصالحها الوطنية ، وب بقدر ما يكون هناك تصميم واهداف واضحة للدوله بقدر ما تستطيع ان تتحرك في تفاعلاتها الخارجية هذه المقاربه مبنيه على اساس التوظيف العقلاني والمجدي لموارد الاقتصادية والبشرية ولموقع الجيو،⁽²⁾

¹ (يوسف ناصيف حتي . النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره. 23.
² (عبد الله تركماني. (محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي . (1). 18 تشرين الثاني 2006. نقلًا عن :
<http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923> <--

و هذه المقاربة في تفسيرها للسياسة الخارجية تنطلق من أن 'طبيعة الفاعل' تتخذ شكل ' نموذج الفاعل العقلاني' بحيث يكون سلوك الفاعل مبني على أساس ت لكل الموارد المتاحة لديه، لتحقيق الأهداف التي تكون واضحة ومسطرة مسبقا كما أنها تتصور أن هذا الفاعل يتصرف أيضا من مصلحته الذاتية. أو بصفة أخص انطلاقا من 'أهدافه' بحيث يسعى هذا الفاعل على أن تكون أفعاله رشيدة وأن يضمنها بحساب التكاليف والفوائد المرجوة من سلوكه، ولتحقيق الأهداف بحد أدنى من التكاليف.(1)

ونتيجة لهذا تكون السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل السلطة فيما بين الدول، التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصلحتها الوطنية إلى أقصى حد ممكن، و الأداة المتوفرة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول في نهاية الأمر هي القوة العسكرية، مع مراعاة ب ض مسارات الدبلوماسية والتحالفات، لكن دائما لا تستبعد القوة العسكرية. وهذا ما يشكل المفهوم النسبي القوة عند الواقعيين الجدد- في ظل النظام الدولي الموسوم بالفوضوي يتعين على الدولة أن تعتمد على مواردها الذاتية، التي تساعد على تحقيق أهدافها ومصلحتها الوطنية وتؤهلها متميزة في النسق الدولي.(2)

فسلوك الفاعل رسم وصنع السياسة الخارجية من وجهة نظر هذه المقاربة يقتضي ان يكون مبني على اساس وضع خطط ومسارات عديدة للعمل ثم يتم تقييمها على ضوء النتائج المتوقعة من تلك الاهداف. وهذا التصور في التحليل يقترح مجموعة من المراحل، ال التكيف العقلاني مع اي قرار صادر عن البيئة الخارجية، عندما يواجه صانع القرار موقفا صادر عن البيئة الخارجية، يقف و يضع الاسئلة التالية:

- ما هي الخيارات المتاحة لدي؟
 - ما هي اهدافي؟
 - ماهي النتائج المحتملة لكل واحد من الخيارات'
 - ما هو الخيار الافضل لدي، على ضوء اهدافي الذي يعظم لدولتي الفائدة القصوى، مـ
- مراعاة احتمالات مختلف النتائج المحتملة والمرتبطة بكل خيار؟(3)

¹) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Centre of international relations .institute of political science. Ebrhard karls university of tuingen. new orleans.la.march 24-27.2002. p 2

²) جون بيليس وستيفن سميث. عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة. 2004. ص 7

³) Volker Rittberger. Op.cit. p 3

وكما تتطرق هذه المقاربة من أن مستوى التحليل الذي يفرض نفسه هنا : أفقي ينطلق من القمة إلى القاعدة top to down أي من منظور النظام الدولي، المفتاح الأساسي لفهم سلوك الدول.

ولفهم سلوك الدولة، لابد من فهم الحوافز والقيود والمعايير التي هي خارج الإطار المحلي (الدولة) خاصة بعد زوال الثنائية القطبية ، وبالتالي هدف الدولة في الفوضى التي تطبع هذا النظام الدولي هو تحقيق مصلحتها الذاتية وكحد أدنى لهذا الهدف هو ضمان البقاء من خلال الحفاظ على أمنها القومي و سلامة أراضيها.(1)

وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة، نجد أن تركيا قد وجدت نفسها بعد الحرب الباردة وبشكل مفاجئ في مركز مهم جدا أي أنها تحولت في فترة قياسية من الهامش إلى المركز، هذا من ناحية (2) ومن ناحية أخرى وضعت هذه البيئة الجيوسياسية الجديدة دوائر الخارجية التركية أمام ارتباك هائل، وأمام احتمالات : وغمضة، فبعد أن كانت تواجه خطر واحد محدد وثابت على مدى خمسين عام (الشيوعية) الآن هي واقعة بين مجموعة من الاخطار، منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها ظروفه وتعقيداته وتأثيره المباشر عليها بحيث لم تكتم تركيا قلقها الشديد من الانعكاسات السلبية جدا على الكيان التركي (المشكلة الارمينية، المشكلة الكردية... الخ). (3)

فطبيعة النظام الدولي الذي كان مبني على اساس الثنائية القطبية، كان تركيا فيه مجموعة من الادوار ال عملية الموازنة في اللعبة الإستراتيجية الغربية الشرقية، كما كان لها هامش واسع من حرية التحرك بعيدا عن عملية الاستقطاب الدولي، في حين ان النسق الدولي لما بعد الحرب الباردة قلص من ذلك الهامش، واستدعى ذلك ضرورة تركية مبنية على اساس اجتراف سياسات مستقلة مبنية على اساس المقدرات والمكونات الذاتية للدولة . حد اهم الجوانب التي تميز السياسة الخارجية التركية الحالية ومن تصور هذه المقاربة وعلى حد تعبير الباحث البارز في السياسة الخارجية التركية ' اوونيس زييا "Ziya Onis" الذي يشير إلى ان تركيا ذ التسعينات يمكن اعتبارها قوة إقليمية خلال هذه الفترة تركيا تميزت باستعداد، لاستخدام القوة ، والتهديد باستخدام القوة وغيرها من ادوات المواجهة للسياسة الخارجية، وذلك لإدراكها لضرورة الاعتماد على النفس لتحقيق مصالحها وامنها.(4) وعلاوة على ذلك، فهو

1) Volker Rittberger. Op.cit. p 4-5

2) طاشهان سيفي. (جيوبوليتكا تركيا). مرجع سبق ذكره. ص123

3) نور الدين محمد. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات . مرجع سبق ذكره ص 21

4) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent time.Op.cit. p 13

يرى أن صنع السياسة الخارجية التركية مقصّر اعتادت على مشاهدة الدوائر الجيوسياسية المحيطة بالعالم التركي من منظور الأمن القومي. وعلى ضوء هذه الخلفية محلل عسكري أميركي يشير إلى إمكانية أن تصبح تركيا خطرا على الأمن في الشرق الأوسط (أو بالأحرى تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة).⁽¹⁾

فالساسة الخارجية و الأمنية التركية في هذه الفترة ومن منظور هذه المقاربة حان لها أن لا تكون محسوبة ، أي تيار أو حلف معين باعتبارها قوة إقليمية ويقودها اعتبارها هذا إلى الشعور بالمسؤولية في تحقيق أهدافها لوحدها التي تقاطعت مع حلفائها الغربيين، كما أنها لم تعد مصدر أمن لسياسات الاتحاد الأوروبي، وبإلقاء نظرة سريعة في السياسة الخارجية التركية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأمن يكشف عن نمط جديد من السلوك الخارجي المبني على الواقعية و المصلحة الوطنية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.⁽²⁾

و على ضوء هذه المقارب تسعى تركيا إلى صياغة اهداف واضحة للتعامل مع هذه البيئة وتحاول الاستفادة منها لتبرز كقوة إقليمية، من خلال محاولة إدارة التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصلحتها القومية هذا من جهة، ومن جهة النضال الحثيث لتصبح قوة إقليمية يستوجب عليها صياغة سياسات عقلانية لمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تكون حجر عثرة امام هذا الدور.

وبناء على ذلك يمكن ان نفهم اهم تلك الاهداف في مجموعة الاسئلة التالية:

- كيف ستستجيب تركيا لهذه التحديات؟
- ماهي السياسات الخارجية والامنية العاجلة التي يجب ان تعنى بها تركيا في خيارا الخارجية؟
- من هم شركاء تركيا الجدد الذين يمكن ان يساعدها في صناعة دورها الإقليمي وصياغة سلوكها الخارجي؟⁽³⁾

¹) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories).Op.cit .p14

²) ibid.p15

³) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. Op.cit . P 08

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية (مقاربة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة):

وتتطلق هذه المقاربة من أنه على درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموماً والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، تتوقف فرصتها في الحصول على موقع في هذه الشراكة، وبقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعال للتعاون الإقليمي، بقدر ما تساهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس داخل حدودها القطرية، بل تحظى بقدر أكبر من المصادقية، وتزداد فرص حصولها على الشرعية الإقليمية والدولية.⁽¹⁾

ويمكن أن نجد لهذه المقاربة أساسها النظري في المدرسة الليبرالية (النفعية)، والتي هي بالرغم من أنها تشترك مع المنظور الواقعي بشقيه التقليدي والجديد في نموذج "الفاعل العقلاني" الذي يبني سلوكه على حساب التكلفة والهدف، إلا أنها تختلف عنها في مستوى التحليل والطريقة التي تحقق بها الاهداف المرجوة من سلوكها الخارجي، فالليبرالية على خلاف الواقعية الجديدة سلوكها يتبع او يتشكل انطلاقاً من الاسفل إلى الاعلى bottom-up وذلك انطلاقاً من القطاعات الاجتماعية (المنظمات، الافراد، النخب، النظام السياسي والإداري)، ثم الوصول إلى فهم الكل والتركيبية الشاملة للنظام الدولي.⁽²⁾

فالليبرالية النفعية لا تنفي ان الدولة وسلوكها مقيد وخاضع للضغوط الدولية لكن نقول ايضا ان السياسة الخارجية هي في الاساس من مهام الدولة (سياسة تصنع في الداخل) اي تقع في البيئة الداخلية للدول، كما انهم يشككون في الراي القائل بوحودية الفاعل (الدولة) في الساحة العالمية بالرغم انهم لا ينكرون اهميتها، غير انهم يعتبرون الشركات المتعددة الجنسية، والاطراف الفاعلة الاخرى التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، فئات ذات اهمية بالغة على صعيد بعض القضايا.⁽³⁾

إن لفهم السياسة لاجارية لاي دولة يجب البحث عن الاهداف التي تحددها مصالح الاطراف المهيمنة في المجتمع فالليبرالية تستبدل الدولة كفاعل وحيد بالفاعليات الاجتماعية، والتي يقصد

¹ (عبد الله تركماني. (محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي -1). مرجع سبق ذكره

² Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Op.cit. p06

³ (جون بيليس وستيفن سميث. عولمة السياسة العالمية. مرجع سبق ذكره ص8

بها مجموعة الأطراف المجتمعية الفاعلة في الساحة الداخلية والتي يفترض بأنها غير متجانسة وكل واحد منها يسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار بما يتناسب والشريحة التي تمثل . وفي ظل كل هذه البيروقراطيات المتنافسة (المنظمات، الأفراد، النخب... الخ) وفي ظل كل هذه التباينات بين الفاعلين، لم يعد هدف الدولة هو البقاء والحفاظ على أمنها من الأخطار الخارجية فئة مكونة لهذا المجتمع تسعى إلى كسب قاعدة كبيرة من خلال تحسين الوضع ا وبالتالي يمكن حماية وزيادة دخل الفرد، بالمقابل يساعد ويساهم ذلك الكسب الشعبي في توسيع صلاحياتها الخارجية بما يخدم مصالحها الخاصة من خلال الاندماج في الأسواق العالمية، وبالتالي أكبر مكسب هو البحث عن المنفعة، التي تشكل الهدف الرئيسي لجميع قطاعات الـ

فالليبرالية تدعي ان الأهداف التي تنتهجها وتسعى إليها هي أكثر جزماً وفائدة بالنسبة للمجتمع وللدولة بحيث هذه الأخيرة تسعى دائماً إلى بناء تفاعلاتها مع الدول الأخرى على أساس تعاوني نفعي وذلك خلافاً للبحث عن الأمن من خلال القوة كما هو الحال لدى الواقعية.⁽¹⁾

وفي ما يخص العلاقات بين الدول ، فالليبراليون يشددون على فرص التعاون، وتصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه وهنا لا تفقد القوة العسكرية أهميتها في الحفاظ على المصلحة الوطنية، فالمدرسة الليبرالية النفعية ليست مقيدة إلى درجة المدرسة الواقعية، فلهم نظرة إلى المصلحة الوطنية ارحب بكثير من المنظور العسكري الواقعي، وهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية يعتقدون ان السيادة ليست مهمة على صعيد الممارس كما يعتقد الواقعيون، فقد تكون دولة ذات سيادة من الناحية القانونية، لكن عليها واقعيان تتفاوض مع جميع انواع العناصر الفاعلة الأخرى، لتجد في النتيجة ان حريتها في العمل كما كانت تشتت قد تقلصت.⁽²⁾

وبالنظر إلى السياسة الخارجية والأمنية التركية من هذه المقاربة، نجد انه على تركيا ان تتبنى سياسات اقليمية مع دول جوارها وذلك لربطها في إطار تعاوني الذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية وبالتالي يستحيل ان تكون هنا خلافات. وبما ان تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل التكتلات فعليها ان تاخذ بزمام المبادرة وفي هذا السياق، حاولت تركيا التنسيق والقيام بخطوات للتقارب وبين الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي سابقاً، والتي لديها فرص ذهبية، لفرض نفوذ سياسي وممارسة دور مؤثر في قلب اسيا، إذ ان تلك الجمهوريات

¹⁾ Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Op.cit .p16

²⁾ جون بيليس وستيفن سميث. عولمة السياسة العالمية. مرجع سبق ذكره ص 9

فضاء ومصدر قوة للاقتصاد التركي فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، ومصدر لمواد خام تركيا بأمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النفط والغاز، كما أنه من هذه المقاربة يمكن أن تفتح لتركيا آفاق تعاونية جديدة للتحرك إقليمياً، فوجد اقتراح " تورغوت أوزال" الرئيس التركي الأسبق مشروع إقامة منطقة تعاون اقتصادي للدول القريبة والمطلحة على البحر الأسود، وقد قطعت هذه المنظمة شوطاً كبيراً لأن تصبح منظمة إقليمية فاعلة.⁽¹⁾

يعتقد الكثير من الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحويلات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلامياً وإقليمياً. إيران وبحكم وضع الشيعة كإقلية في العالم الإسلامي لن تحتل سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي وتحديدًا في الجزء الشرقي منه، في حين تعتقد هذه الأوساط أن تركيا تملك في "الشرق الأوسط" كل العناصر الضرورية والإستراتيجية التي تجعلها تتبوأ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي، وبرأيهم فإن الجيوبوليتكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً أوروبياً وآسياً وإسلامياً.⁽²⁾

وعليه يمكن لتركيا أن تبلور علاقات تعاونية مع الدول العربية والشرق الأوسط بما ؛ الحل السلمي للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق والمشكل مع إيران وسوريا والمشكلة الكردية على وجه الخصوص. والنقطة المركزية في هذه المقاربة هي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتمله إلى مناطق تعاون إنز فالتعاون الإقليمي هو فعلب مدرسة للتفكير الذي يعالج التفاعل الإقليم من منظور سلمي و تعاوني بين دول منطقة معينة كما يعتبرونه يجعل من النزاع امرا غير مرغوب في اي منطقة في العالم.

¹ (نور الدين محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** . مرجع سبق ذكره ص 20

² (خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: . مرجع سبق ذكره ص 12

المطلب الثالث: مقارنة ميزان القوى (في الشرق الأوسط):

تعد هذه الدراسة 'ميزان القوى' (*) من أقدم التفسيرات في العلاقات الدولية وأعرقها، حيث تعود أصولها إلى فكرة التوازن في آليات السياسة الدولية وكانت ممارسة التوازن مألوفة لدى قدماء اليونان. ويعتبر 'تاريخ الحرب البيلوبونيسية' (**History of the Peloponnesian War**) الذي ألفه توسيديد (Thucydide)، مع أنه لا يذكر المفهوم بشكل صريح، وصف ممتازا لحدوثه، وإن كان بشكل ثنائي المحور، ويدور حول العلاقة بين أثينا وإسبارتا في القرن الخامس قبل الميلاد.

وعليه هذه المقاربة التي تمثل الآلية التي تسمح لطرف معين من اكتساب هامش من القوة بغية تفادي خطر، أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساوي وفي الواقع، وبالرغم من أن هناك تصنيفات تعبر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما

الواقع. وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما الفترات الاند التي تتسم بالدينامكية، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية عام 1991 وكانه يتجه نحو تعددية أقطاب قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة، كما أن سيطرتها النهائية ناقصة، وتعرض لتحديات مثيرة، فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تأثير اقتصادية، عسكرية، إعلامية معقدة، وفاعلون غير دوليين يمارسون أفعالا غير مسبوقه، التأثير على الدول، بما يجعل نظام القطب الاوحد الحالي كما كان عليه تاريخيا وفي هذا الصدد يقول "صامويل هانتغتون" (1):

"إن جهود القوى العظمى لخلق نظام احادي القطبية، حفز بشكل كبير لبروز جهود قوى عظمى تسعى إلى إيجاد نظام واحد متعدد القوى، عمليا كل القوى الإقليمية تؤكد تواجدها، بترويجها المتزايد لمصالحها الخاصة التي تتضارب في الكثير من الأحيان مع

(*) **ميزان القوى**: مفهوم عام لا غنى عنه يمثل جزءا من علة كل من دارسي الدبلوماسية وممارسيها. بل يعتبره بعض الباحثين أقرب شيء بين أيدينا لنظرية للعلاقات الدولية. غير أن معناه ليس واضحا على الإطلاق حيث أنه معرض لعدد من التفسيرات المختلفة. فعلى سبيل المثال يميز **مارتن وايت** (Martin Wight) تسعة معان مختلفة لهذا المصطلح: 1 توزيع متوازن للقوى. 2 المبدأ القائل بوجوب التوزيع المتوازن للقوى. 3 التوزيع الراهن للقوى. وبالتالي، أي توزيع محتمل للقوى. 4 مبدأ التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء. 5 المبدأ القائل إنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساو. 6 دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساو للقوى. 7 ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوى. 8 الغلبة (السيطرة). 9 نزع مناصلة للسياسة الدولية لإيجاد توزيع متساو للقوى.

¹ Detlef Nolte, "Regional Powers in International Relations: Analytical Concepts and Research Approaches". GIGA German Institute of Global and Area Studies . Working Paper. N° 30. October 2006.p6

المصالح الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة العالمية التي اتبعتها بعد نهاية الحرب الباردة وفي تحركها بشكل أحادي في العالم.... الذي بدأ يشهد تغيرا نحو التعددية القطبية والتي ستصبح واقعا بعد عقدين من الزمن على الأقل"

"The superpower's efforts to create a unipolar system stimulate greater effort by the major powers to move toward a multi-polar one. Virtually all major regional powers are increasingly asserting themselves to promote their own distinct interests which often conflict with those of the United States. Global politics has thus moved from the bipolar system of the Cold War through a unipolar moment And now is passing through one or two uni-multipolar decades before it enters a truly multi-polar 21st century." (Huntington 1999)

و بناء على ما سبق تشهد أقاليم العالم المختلفة أنماطا متنوعة من القوة الإقليمية، أو بأشكال معدلة لما كانت عليه في السابق، فقد كانت مصر، القوة الإقليمية الرئيسية المؤثرة

تفاعلات المنطقة المحيطة بها، لفترة طويلة امتدت منذ عام 1945 حتى عام 1967. واضح ومستقر دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية واقتصادية وسياسية معقدة، أدت إلى صعود نفوذ دول أخرى، واندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة. وبدأ (الشرق اوسطى عموما) خلال التسعينات يتجه نحو تعدد اقطاب، فكثيرا ما يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد المنطقة العربية، أو إلى مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير في اتجاهات مرغوبة بالنسبة لها، أو عرقلة التطورات التي لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية".⁽¹⁾ وفي هذا الصدد يقول ميرش هايمر:

"الدول التي تزيد من سيطرتها الإقليمية لها اهداف اخرى واسعة، تمثل في منع اي تواجد جغرافي اخر، الذي قد تسيطر عليه قوى عظمى اخرى والهيمنة الإقليمية - اخرى، هي منع بروز منافسين جدد، وبدلا من ذلك ضرورة الإبقاء على هذه المناطق مقسمة لكي تتنافس فيما بينها، وتضعف لكي لا تنافس القوى العظمى"

"States that gain regional hegemony have a further aim: to prevent other geographical areas from being dominated by other great powers. Regional hegemons, in other words, do not want peer competitors. Instead, they want to keep other regions divided among several great powers so that these states will compete with each other." (Mearsheimer 2005)⁽²⁾

¹ (أحمد عبد السلام. (موازن القوى). موسوعة الشباب السياسية. نقلا عن:

-- <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/YOUN66.HT>

وهكذا ، فإن مقارنة ميزان القوى ، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليليا ، كأحد الأسس المحورية لفهم التوجه التركي في الجوار الإقليمي . عدل تفكك الاتحاد السوفياتي الديناميكيات المتعلقة بالسياسة الإقليمية، خصوصا تلك المناطق التي كانت واقعة بالقرب مثل ،الشرق الأوسط ودول البلقان فمن الناحية القيمية لميزان القوى، حسن فناء الاتحاد السوفياتي موقع البلدان المؤيدة للغرب وقوض تلك التي كانت قريبة من الاتحاد السوفياتي، كما خفض من تأثير الدول المعادية للغرب في تشكيل نمط السياسة الإقليمية ومثال هذه الحالة الذي الجدي لتأثير سوريا في التشكيلة العربية والشرق أوسطية⁽¹⁾

فالجوار الإقليمي لتركيا وخاصة الشرق الأوسط قبل سقوط الاتحاد السوفياتي لم يشهد تنافسا كبيرا حول الجغرافية السياسية وعن الزعامة الإقليمية كما هو عليه المشهد السياسي الحالي فلم تعد المنطقة تنزعزح تحت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي فحسب، وإنما طفت على السطح مسائل أخرى ذات أهمية مثل المسألة اللبنانية، المسألة العراقية، وصار لدينا المسألة اللبنانية - السورية، المسألة الإيرانية، ولم يعد الأمر يقتصر على ذلك فالحديث مقبل على المسألة السنية - الشيعية، ومن هنا أصبح الشرق الأوسط (الكبير) يعرف سبع مراكز للنقل، الهند وباكستان، إيران وتركيا وإسرائيل،ومصر والسعودية، وهي في أغلبها تمتلك عناصر القوة اللازمة للعب دور الفاعل الإقليمي.⁽²⁾

كما ان تركيا من منظور توازن القوى في الشرق الأوسط لم يكن الخيار متاح لها، بل لطالما كانت تركيا تتأى عن القضايا التي هي خارج حدودها و تتجنب التورط الإقليمي لكن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بقيت الوجود القوة الخارجية الوحيدة في المنطقة، وادت حرب الخليج الثانية 1991، إلى تغيير موازين القوة بين الدول، عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية.⁽³⁾ الأمر الذي حتم على تركيا ان تكون قوة إقليمية تحاول على الأقل ان تكون احد موازينه او احد دفتيه لترجيحه بما يتوافق ومصالحه الوطنية . امام معضلة عدم توازن على صعيد القوة العسكرية، والإستراتيجية عامة، داخل الشرق الأوسط بوجود إيران وإسرائيل وروسيا. وهذه المعضلة لا تقضي إلى الامن بل إلى غيابه، ذلك ان انعدام التوازن يدفع تلقائيا باتجاه زيادة الهواجس الامن، التي تدفع هي الأخرى باتجاه البحث المستمر عن مصادر القوة المكتسبة.

¹) Hunter Shireen. (Bridge or Frontier? Turkey's Post-Cold War Geopolitical Posture). Op.cit.

²) عبد الله تركمانلي. (محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي.1). مرجع سبق ذكره.

³) هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جنكر. تركيا المتغيرة تحت عن ثوب جديد. مرجع سبق ذكره. ص 204

إن نستنتج أنه كان لنهاية الحرب الباردة أثر بالغ في بروز تركيا كقوة إقليمية، في منظومة جديد ذات أبعاد عالمية لانتزاع في ديناميكية مستمرة ولم تكتمل ملامحها بعد كما لاحظنا أيضا أن السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد الحرب الباردة عرفت ذرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعدما كانت تعتمد على " الناتو " .

فهي محاطة بتهديدات قرب حدودها، بحيث تحتفظ تركيا بهدونها وحساباتها الواقعية إلى إبعاد الأخطار عن داخلها، وتحاول لعب دور الزعيم الإقليمي حيث تستطيع، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع كما أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من انطلاق تركيا للعب هذا الدور الإقليمي في من محاولات فصلها ثقافيا عن المنطقة العربية الإسلامية لتركيا ارتباطات مع إسرائيل، وهي ارتباطات ليست دبلوماسية فقط، وإنما عسكرية، قد تكون محل نزاع بين تركيا وبعض دول الجوار .

لتركيا مشاكل مع الأقليات الدينية والعرقية لدول الجوار الإقليمي: اكراد، وارمن، وطوائف دينية غير سنية. كذلك مشكلة الهوية وما تطرح من زعزعة للاستقرار الداخلي التركي، ودور الجيش في النظام السياسي ومشاكل الطاقة في بحر قزوين وظاهرة الإرهاب... الخ.

وكل هذه النقاط التي سنعالجها في الفصل الثاني حول محددات السياسة الخارجية والامن التركية كما ان المحيط الإقليمي التركي والجغرافية السياسية لهذه الدولة قد وضعت السياسة الخارجية والامن التركية اما شبكة معقدة وحساسة من القضايا والعلاقات والتفاعلات الواقع العملي الامر الذي يجعل علينا من الصعب التعرض لجميع توجهات السياسة الخارجية التركية، وتناول جميع القضايا التي يطرحها كل توجه بالتمحيص والتحليل .

وعليه في دراستنا هذه سحاول التركيز على علاقات تركيا الدولية، باعتبارها دولة امامية في مواجهة جهات متعددة وهي تسعى إلى إيجاد سياسة خارجية التي ستكون قادرة من على التعامل بنجاح مع مجموعة من التحديات الامنية والاقتصادي .

الفصل الثاني

المحددات و العوامل المؤثرة في توجهات

السياسة الخارجية و الأمنية التركية

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

بعد تحديد البعد الإقليمي وما يترتب . من دوائر جغرافية

المحيط الذي تتفاعل وتوجه إليه السياسة الخارجية التركية ، كما يشكل ذلك الجوار الإقليمي البعد الذي تنطلق منه معظم الهواجس الأمنية، التي تشكل بدورها خطرا على المصلحة الوطنية التركية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب وتتصاعد لتعتبر تهديدا محسوسا السياسي. فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (**neighboring enviroment**) التي توجد فيها تلك الدولة حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول- أعضاء النظام الإقليمي- سواء أكانت تلك الأنشطة تعاونية أو عدوانية في السياسة الخارجية للدول الأطراف الأخرى أعضاء النظام الإقليمي، حتى أن السياسة الدولية لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا كان التركيز ، ط العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي المسيطر دون الاهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية.(1)

التغيرات في البيئة الإقليمية و الدولية قد وضعت ضغوطا على تركيا بصفة عامة، وعلى صانعي السياسة التركية بصفة أخص وهذا راجع إلى . وسرعة التطورات في الجوار الإقليمي، سواء أكان ذلك في البلقان ، أو القوقاز ، أو الشرق الأوسط والتي في ضغوط شكلت اعباء كبيرة على السياسة الخارجية والأمنية من الناحية الخارجية، وفي الوقت نفسه واجه تركيا تغيرات على مستوى البيئة الداخلية يمكن القول ان أهمية الخارجية والأمنية لا يمكن تجاوزها ولا تتجاوز الآثار المترتبة . وهذه في مجملها تشكل المحددات والعوامل المساهمة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية والأمنية.(2)

و . هذا الفصل سنحاول الوقوف على اهم هذه المحددات الداخلية التي تتحكم في الـ الخارجية التركية ، إلى العوامل الخارجية التي تؤثر بمستويات متنوعة ومتفاوتة تركيا من الناحية الأمنية بمعنى البحث عن مجموعة المتغيرات التي تحدد تلك السياس حيث ان نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي اديا إلى نتيجة مفادها، ظهور بعض القوى العالمية التي اعادت صياغة العلاقات الدولية في القرن 21 وهي: النزاعات العرقية في البلقان و اوراسيا، تزايد وعودة الظاهرة الإسلامية للواجهة،عولمة الاقتصادات الوطنية، زيادة الطلب الديمقراطية والمجتمع المدني، فتوجه تركيا للعب دور محوري في هذه المرحلة الجيوسياسية الحساسة مرتبط بشكل اساسي بتلك التوابع والمتغيرات التابعة، التي ظهرت في القرن 21

(1) محمد السعيد . النظام الإقليمي للخليج العربي .

العربية. 1. بيروت. / 2000.

² Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty. Op.cit. 15

أحداث 11 سبتمبر 2001 وانتشار ظاهرة الإرهاب وما تمخض عنها من نتائج، هذا كله جعل تركيا تدخل في مرحلة معقدة وحرجة الأمر الذي يستدعي منا دراسة تلك المحددات و العوامل التي أعاد صياغة ورسم السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة .⁽¹⁾

المبحث الأول:

الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية:

تعد الفلسفة (أيديولوجية ومعتقدات) لأي دولة ضمن المحددات الداخلية، وهي المتغيرات التي مع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنوي، ولا تنشأ التفاعل مع وحدات دولية أخرى هذا إلى جانب مجموعة من المحددات الثقافية أو الفلسفة السياسية والتقاليد السياسية والأنماط السلوكية التي اكتسبت دولة ما عبر قرون مضت والتي أصبحت تمثل ميراثا تاريخيا يؤخذ في الاعتبار من جانب السياسة الخارجية.⁽²⁾

المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي:

'معاهدة لوزان' 23 جويلية 1923 تاريخ الإنشاء الثاني للدولة التركية، بعد الولادة الأولى في 1299 وما كان عصر القوة والعظمة مستحيلا بل غير مطروح أصلا، تحول بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى كيان جديد، أصبحت عن طريقه تركيا جزءا من أوروبا، جغرافيا، وثقافيا، وحضاريا، وحتى دينيا بمعنى تعطيل الإسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة. طبعا لم تبدأ عملية الأوربة مع أتاتورك، إلا أن التحول نحو أوروبا بما هي قيم ثقافية وسلوكية، بدأ 'مصطفى كمال أتاتورك' وإن لم تكن تجربة أتاتورك، في الكثير من نواحيها، تمت إلى الأوربة، في عمقها المعروف آنذاك ، اقتصاديا سياسيا وتحالفات.⁽³⁾

¹⁾ Lore G. Martin , Dimitri Keridis . The Future of Turkish Foreign Policy. Belfer Center Studies in International Security. The MIT Press. p 3

²⁾ محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية.
³⁾ تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

منذ أن تأسست الجمهورية التركية في 1923 بنت سياستها الخارجية التي كانت تقف على المبادئ الـ (*) "Kemalist" والتي تتلخص في إيديولوجية أتاتورك وتصوره للدولة التركية، وقد شكلت هذه المبادئ اختزالاً جامعاً للسياسة التي اتبعتها في فترة حكمه للجمهورية التركية ويمكننا أن نحدد أهم مصطلحاتها في الآتي:

* **الجمهورية:** والتي تحققت على يديه باستبدال النظام الأوتوقراطي-الملكى بالنظام الجمهوري.
* **الوطنية:** التي تقف على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا دون الاعتماد على الدين أو العنصر العرقي المكون للمجتمع .

* **الشعبية:** التي تعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي.
* **الدولية:** التي تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين والتصدي للأثار المدمرة للحرب العالمية الأولى.
* **الثورية:** التي تعني القضاء في الأساس على العادات والتقاليد القديمة إذا كانت تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي.

* **العلمانية:** أي فصل الدين عن الدولة ومن أهم الإجراءات التي نفذها أتاتورك بواسطة إلغاء الخلافة وإلغاء منصب الشيخ الإسلام، وإلغاء سلطة المحاكم الشرعية والقضاء الديني، وإلزام الدولة بالأخذ بالقوانين المدنية.

تترابط هذه المبادئ الستة (*) بعضها ببعض لتشكل في حصيلتها مرجعية أتاتورك الأيديولوجية التي امتازت بخصوصيتها المتمثلة بالعلمنة وتعتبر هذه الأخيرة هي حاصل جامع لكل الأيديولوجيات التي مورست في تركيا والمجتمع العثماني⁽¹⁾ وبناء على تلك المبادئ نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنها النموذج مضمونا وشكلا، وكان بذلك أول زعيم تركي، يتبنى الحضارة الأوروبية نهجا رسميا للدولة، حيث يقول أتاتورك "الحضارة التي يجب ان ينشدها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونا وشكلا، لان هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القاندة، والحضارة الموصلة على القوة والسيطرة على

(*) **كمانية:** ليست تركية في الأصل بل ابتدعها المحللون الأجانب لتركيا الحديثة، أما المرادف التركي الذي يستخدمه الأتراك فهو تعبير "الأتاتورية".

(*) **المبادئ الكمانية:** بعد تقنينها من قبل حزب الشعب الجمهوري في أوائل عقد الثلاثينات صارت الرموز التي مالمية الستة المتمثلة في: الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الوطنية، الدولية، الثورية، ما لبثت

هذه المبادئ أن دخلت في متن الدستور 1937.

¹ (الجميل سيار، العربية، 1، بيروت، 1997، 118)

الطبيعة وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة.. وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار⁽¹⁾

و من تلك المبادئ تبرز أهم المنطلقات الفكرية في تصور الدور الخارجي التركي في تلك المرحلة الذي كان على مبدأ: 'سلام في الداخل سلام في الخارج' " , peace at home,

والذي يعتبر حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية بحيث كان : peace abroad
أتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية الذي قال في أحد خطاباته عن حالة الأمة في كلمة ألقاها
1 نوفمبر 1928 : " أن ذلك المبدأ أمر طبيعي تماما وبسيط ولشرح هذه الحقيقة من البلد

الذي هو في خضم الإصلاحات الأساسية والتنمية ينبغي أن تكون رغبته الخالصة في السلام
والهدوء سواء في وطنه أو في العالم" كما يقول أيضا: " سياستنا الخارجية نولي

أهمية خاصة لسلامة وأمن بلدنا ولقدرتنا على حقوق مواطنينا ضد أي عدوان بحيث
يكون بإمكان تركيا أن تعيش في سلام مع جميع الأمم والمحافظة على علاقات ودية مع القوى

الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء ، وتكون دائما على استعداد للدفاع عن نفسها من
المعتدين المحتملين"⁽²⁾ وخلال عهد أتاتورك ، كان التوجه الدولي تركيا في سياستها نحو عدم

الانحياز ، والذي يبدو انه افضل اختيار لتحقيق اهدافها الفورية فترة بعد الحرب العالمية
الأولى وحسب اعتقاد مفكري وصناع القرار تلك المرحلة، تركيا هي البلد الذي مزقته الحرب

إلى إعادة البناء الداخلي ، الأمر الذي يستوجب ضرورة السعي إلى السلام
وتمحورت السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة حول هدفين أساسيين:

* خلق كيان قوي ودولة حديثة التي يمكن الدفاع عن حرمة أراضيها واستقلاله السياسي،
وبدون مساعدة خارجية ضد العدوان الخارجي.

* وجعل تركيا ذات كيان موحد ، ومتساوي بين الاعضاء والاقليات من كل المجموعات
والعرقيات المترامية على أراضيها الغربية الأوروبية والاسيوية.⁽³⁾

وعليه فإن تلك النظرة التركية القديمة الغارقة في السلبية (عدم التدخل) للسياسة الخارجية
والتي كانت قائمة على الشعار الكمالي 'سلام في الوطن سلام في العالم' لم تعد موجودة

مرحلة ما بعد الحرب الباردة وذلك بوجود اخطار متعددة اصبحت تشكل خطرا على الكيان

⁽¹⁾ تركيا الجمهورية الحائرة: دين والسياسة والعلاقات الخارجية.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

التركي في حد ذاته، فعلى امتداد ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ظلت الكمالية الإيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية غير أن شكوكا ما لبثت في العقد الماضي أن أثارت حول بقاء هذه الإيديولوجية قادرة على الاضطلاع بدور المرشد العام للبلاد في الألفية المقبلة. فالمبادئ التي كانت توجه جهود مصطفى كمال المنصبة على إيجاد تركيا حديثة، كانت ذات مغزى ووظيفة بالنسبة إلى الفترة التي كانت البلاد تمر بها آنذاك، لقد كانت ذات جدوى على صعيد خلق دولة قومية ووفقا لما يابى الأوروبية ارن التاسع عشر ، في العمق الأناضولي من الإمبراطورية العثمانية السابقة غير أن تلك المبادئ ما لبثت تدريجيا أن أصبحت طريق تحقيق المزيد من تعزيز الديمقراطية في تركيا أن الدوائر القيادية في البلاد كانت أميل إلى إسناد سياساتها لنوع من التفسير التسلطي لهذه المبادئ بدلا من أي تفسير ديمقراطي بريالي.

إن مسيرة تطور تركيا باتجاه مجتمع ناضج قائم على الانفتاح، ونظام ديمقراطي غربي ليبرالي مستند إلى أحد مبادئ اقتصاد السوق تعرضت للقطب . بفترات سادتها سياسات قائمة على ضيق الأفق، أعطت الأولوية للحفاظ على النظام السياسي المتمركز حول الدولة والمستند على احد نماذج المجتمع المغلق، وقد كان تاريخ التحول والتعزيز الديمقراطي في تركيا بعد تبنيتها النظام البرلماني القائم على التعددية الحزبية في اعقاب الحرب العالمية الثانية بداية لعملية تطور وتحرر مجتمع من نخبة دولية كانت حريصة على عدم التخلي عن وصايتها على الجماهير، ومازالت تميل إلى تسويغ آرائها هذا بالحاجة إلى الحفاظ على مبادئ مؤسس الجمهورية، وفي تفسيرها لمبادئ تأسيس الجمهورية غالبا ما تتغافل هذه النخبة عن الطابع التقدمي المتواصل في العمل الذي قام به اتاتورك⁽¹⁾.

وقد ادى هذا إلى دفع العديد من المراقبين الأتراك الأجانب، وبالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى القول "بان الكمالية إن هي إلا قاعدة إيديولوجية ولي زمانها، وهي غير صالحة لدارة نظام ديمقراطي قائم على الانفتاح ولتحقيق المزيد من تطوير دوله قوميه موحدة على حد بعيد ذات مجتمع متعدد الاعراق والتفاعلات"⁽²⁾ غير ان ما يبدو مطلوب هو نوع من إعادة تفسير تراث اتاتورك السياسي وفقا لمتطلبات الوقائع الداخلية والدولية الجديدة ولعل هذه هي إحدى أكثر المهمات السياسية والفكرية التي تواجه القيادة التركية، وربما هذا الأمر الذي

استدعى ضرورة بلورة فلسفة جديدة لابد أن تتبناها تركيا في سياساتها الخارجية والأمنية مع إبداء صورة أولية للواقع الدولي في هذه المرحلة.

المطلب الثاني: العثمانية الجديدة (NEO-OTTOMANISM):

إن تركيا بنفكك الاتحاد السوفياتي، أصبحت في وضع يستحيل التوقف عنده، وبات لابد من التقدم إلى الأمام بسرعة عبر دور إقليمي واسع ينطلق من البناء الداخلي للأمة وتحقيق التوافق المجتمعي، كما يراعي الظروف الخارجية، وإلا فإن التوقف في ظل التحولات العالمية يعني التراجع ومواجهة الخطر الحتمي للتجزئة والضعف.

يرى الكثير من المفكرين على غرار " س كرامر" أن الجمهورية التركية التي أسست على المبادئ الكمالية، إنما هي تقليدا لتراث الدولة العثمانية التسلطية ولكن بصيغة جديدة، وذلك راجع لمسارات تطور الفكر الكمالي، حيث غالبا ما كان يبالغ في تفسير تلك المبادئ والتي في رايه ظلت منفتحة نظريا فقط، تحت شعارات إقامة الدولة الجديدة عن طريق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واما الواقع التركي كان يعكس مجموعة إلزاتات وقرارات جبرية من الأعلى دون اي اهتمام بشأن القاعدة، خاصة في التعامل مع القيم المجتمعية التي كانت مبنية على الدين، واستبدالها مباشرة بالعلمانية التي يعتقد فيها إشارة للديمقراطية والمساواة، في حين ان محاربة التعبير السياسي للدين لا تتوافق بالضرورة مع تشجيع الحريات الفردية ودعمه

ان الليبرالية والديمقراطية لم تكونا جزءا من المبادئ الكمالية ولقد كان التفسير الواقعي لهذه المبادئ من البدايه مثله مثل الممارسه السياسيه للقادة الجدد، دكتاتوريا متشددا، وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في تركيا عقد العشرينات، فإن هذا يبدو الاسلوب الوحيد القادر على تمكين سياسات اتاتورك التحديثية من تحقيق النجاح⁽¹⁾

اما في الوقت الراهن و على الجبهة الفكرية بدا عدد من المحللين السياسيين وكبار السياسيين بإثارة النقاشات حول الاسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركي، ولا سيما ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل (non-interventionist) وهذه النقاشات في جوانب الاساسية حول ضرورة إعادة التفكير في ذلك المبدأ وكذا إعادة تقييم النموذج الكمالي القديم

إلى الجهود الرامية إلى وضع الصيغة الحديثه ا بوصفها إطارا فدا جديدا لتركي

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

ذا نظرة جديدة إلى العالم والسياسة الخارجية ما بعد الحرب الباردة وسرعان ما نرى الوضع و الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة، حتمية لبروز مدرسة فكرية الغاية منها إعادة و الإرث العثماني الماضي بما يتوافق والتغيرات الدولية الحاصلة، وذلك بدون إعطاء أي قداسة للتاريخ، وأن الغرض هنا ليس الحط من الإرث العثماني وإنما التغيرات الجارية منذ الحرب الباردة هي التي تستوجب هذه الصياغة الجديدة.⁽¹⁾

وسرعان ما توالى المشاريع و المبادرات بحيث أطلق الزعيم التركي ورئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال^(*) مبادرة طرح فيها فكرة العثمانية الجديدة "neo-ottomanism" التي كان جنكيز تشاندرار (cengiz candar) المعلق والمحلل السياسي ومستشار أوزال من أبرز المنظرين لها، والذي أوصى أن تركيا يجب أن تضع رؤية إمبريالية، وبؤكد في الوقت ذاته أن هذا التصور أنفسر به ذات نظرة "توسعية أو تهورية اندفاعية و مغامرة" بل بوصفها "حرية حركة الناس و الأفكار والبضائع في أراضي الإمبراطورية العثمانية القديمة"⁽²⁾.

والعثمانية الجديدة، كما يعرفها زعيم حزب «الطريق القويم» تورغوت أوزال : «وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية (في تركيا) من خلال الهوية الإسلامية مثلما كان الوضع خلال عصور الإمبراطورية العثمانية، فالدين يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان (...). ان تكون تركيا في الفضاء العثماني السابق يعني ان تكون مسلما والعكس صحيح» اما نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» ورئيس الوزراء السابق فيقول إن هدفه من هذه الأيديولوجية الجديدة هو: «خلق تركيا العظمى كما فعل العثمانيون بالضبط».⁽³⁾

فالعثمانية الجديدة باختصار، هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءا من الدولة العثمانية مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز و آسيا الوسطى، وعليه أيضا فالعثمانية الجديدة (أو العثمينة)^(*) كما يروق للبعض تسميتها- هي نتاج تبذل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية وهي بذلك تجاوز أهم الظروف

²⁾ Shireen Hunter. " Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture". Op.cit.

^(*) رئيس الوزراء ورئيس الدولة التركية الأسبق، اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسود في ستينيات القرن الماضي ، قبل أن يأخذ العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، كما أسس أوزال حزب الوطن الأم عام 1983.

الكمالية في السياسة حول الانكفاء إلى حد الانعزال، عن التورط في ما يجري خارج الحدود أي ما دامت تركيا بخير فالعالم بخير، والتورط التركي في حرب الخليج الثانية كان ذروة التعبير البليغ عن إسقاط ذلك الشعار، يعتبر المستشار "أحمد داوود أوغلو" المنظر الأهم للإستراتيجية التركية التي قوامها إخراج تركيا من بلد "طرف" عضو في محاور وعداوات، إلى بلد "مركز" على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه "العمق الاستراتيجي" هذه العثمانية الجديدة في البعد الخارجي للفلسفة الجديدة.

أما بعدها الداخلي تمثل في إطلاق "محمد التان" الأستاذ الجامعي وزميل تشاندر (الصباح) التركية فكرة 'الجمهورية الثانية' التي تختصر بتعميم كامل للديمقراطية والحريات بما فيها حقوق الأقليات (الكردية أساسا) في التعبير عن هويتها، وتغليب النزعة المدنية في المجتمع على النزعة العسكرية التي استبدت الجمهورية الأولى منذ تأسيسها⁽¹⁾ وإذا لم يكن منتقدو (العثمانية الجديدة) بين الأتراك كثر، فإن الأمر كان مختلف جدا مع أطروحات (الجمهورية الثانية) التي اتهم الإسلاميون والماركسيون والأكراد (وعلماء الخارج) (شرق وغرب) بالوقوف وراء هذه الأطروحات، بحيث اعتبروها تمس أهم الأسس التي أفرزتها التجربة الكمالية في سنواتها الأولى واستمرت حتى اليوم وهي مؤسسة الجيش حارس الكيان والنظام. لقد أفرز الجدل الفكري اجمهورية الجديدة تجاذبات إيديولوجية وقومية حادة؛ أنها اصطدمت بجدار المواقف الغاضب للمؤسسة العسكرية والقوميين المتشددين وعلى أنها مظهر معبر من مظاهر التحول المستمر في اتجاهات التفكير داخل المجتمع التركي على نحو يطرح على بساط التقويم وإعادة النظر المنطلقات الكمالية داخليا وخارجيا، والتأثيرات الهامة المحتملة لذلك على خريطة تركيا ومحيطها.

المبحث الثاني:

النظام الـ ومشكلة الهوية الوطنية:

يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو مجموعة الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة، وينطلق تحليل النظام السياسي كـمحدد من محددات السياسة الخارجية، بصفته البيئة المحلية أو الداخلية التي يصنع بداخلها القرار الخارجي بغض النظر عن أن هذا الأخير يؤخذ مع مراعاة لاعتبارات أخرى قد تكون خارج النطاق المحلي في السياسة الخارجية ومن ثمة فاختلاف بنیان النظم السياسية يؤدي إلى صنع سياسة خارجية مختلفة، كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية كما حدث بالنسبة للتغير من نظام السلطنة العثمانية إلى نظام مصطفى كمال أتاتورك العلماني.⁽¹⁾

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي:

النظام السياسي التركي نظام علماني ديمقراطي ولكن ذو صبغة عسكرية بحيث يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ، وكذا التعددية الحزبية اللبرالية، وفقا لنظام دستوري ينص على ان القوات المسلحة التركية تمثل حامي العلمانية كمبدأ اساسي دستوري، وبما ان تركيا تواجه دولية مضطربة .واجه اضطرابات محلية لا يمكن الاستهانة بها، والتي تطرح التساؤلات حول مستقبل البلد وسياساته الخارجية وهذه الشكوك تشهد زيادة كبيرة نتيجة لان تركيا تعيش ازمت واضطرابات . كما جعلتها هذه الاضطرابات عرضة لتحديات متنوعة من تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكذا ازمة الهوية وازمة الاستقطاب العلماني-الإسلامي، وفي ظل هذه البيئة المضطرب داخليا، اصبحت تركيا مرغم إعادة تحديد سياستها الخارجية والأمنية لإعادة التفكير ؛ لها القومية وعلاقتها الدولية. وفي الوقت نفسه ان تركيـة بالإضافة إلى تلك التحديات فهي تواجه تحديات داخلية ذات ابعاد إقليمـية دولية جديدة التزايد في النزعة نحو تدويل القضايا العرقية وما يطرحه ذلك من فكرة الانفصاليـين

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الأكراد، ونمو ظاهرة الإرهاب الدولي هذه القوى تؤثر بشكل متزايد سواء في أسلوب ومضمون السياسة الخارجية والأمنية التركية والواقع أن النقاش حول هذه القضايا والعوامل داخل الدولة والنظام السياسي تمحور بين المحافظين والمصلحين، وهي المناقشة التي يعاد فيها طرح كيفية تكيف النظام السياسي المحلي مع المتغيرات والقضايا الخارجية، وذلك بما يحفظ لتركيا مكانتها ودورها الإقليمي كما يحافظ على وحدة الكيان التركي الذي أصبح مهدد من التشتت والتمزيق من جراء النزعة العرقية.⁽¹⁾

لقد مر النظام السياسي التركي بمراحل متنوعة كان عدم الاستقرار هو الصبغة الرئيسية التي طبعته خلال عقود ومراحل تاريخية شهد فيها من الانقلابات(*) والصراعات والتي يعتبرها البعض صحية لأنها تعبر عن عمليات تغيير ومحاولة إيجاد النظام السياسي الذي يتكيف ويستجيب للتغيرات الحاصلة ضمن البيئة الأمنية الجديدة التي عرفتها المنطقة بعد الحرب الباردة. وبالرجوع إلى انقلاب سبتمبر 1980 العسكري نلاحظ انه قد شكل عامل تعجيل لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بعيدة المدى في تركيا، عن طريق توفير الظروف التي مكنت **تورغوت أوزال** من تطوير وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية، شكل أيضا سببا من اسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه، فمن البدايات الأولى كان النظام السياسي التركي بعد إقامه النظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية الحزبية 1950 يميل إلى أخذ او نوع من الثنائية القطبية حيث تشكل الأحزاب السياسية وقياداتها **احد القطبين** وتشكل قيادة الجيش ومعها نخبة الدولة القطب الاخر. نظريا، ادت هذه المتغيرات إلى بروز اتجاهين اساسيين في السياسة التركية:

1- اتجاه **تقليدي علماني** مثله الأحزاب العلمانية التي تحمل إرث أتاتورك على اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش نفسه الحامي الأساسي للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه ان تركيا دولة اوربية ويجب ان تصبح اوربية .

¹) Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty. Op.cit.p1.2

(*) **الانقلابات العسكرية في تركيا**: عرفت تركيا في تاريخها الحديث أربعة انقلابات، في 1960 و1971

تعظم قوة المعارضة في تركيا، وأجبر الجيش سليمان ديميرل على الاستقالة إثر موجة العنف السياسي التي قاد الجنرال كنعان إيفرين انقلابا عسكريا أطاح بالحكومة المدنية وفرض الأحكام العرفية. 1997 خفضت تركيا حجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل احتجاجا على قرار الكنيست القاضي بضم القدس الشرقية واعتبار القدس عاصمة لها.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

2- اتجاه إسلامي، وتمثله الطرق الدينية والأحزاب الإسلامية، وفي مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول لاحقا إلى حزب الفضيلة، ويعتقد هذا الاتجاه أنه لا بد من الانفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية، وقد عبر **نجم الدين أربكان** (*) زعيم حزب الرفاه مرارا عن رغبته في إقامة "اتحاد للدول الإسلامية" يزيد من قوة هذه الدول في السياسة الدولية ويخلصها من الهيمنة الغربية.

وهناك اتجاه ثالث ولكنه ضعيف تمثله بعض الأحزاب القومية، مثل الحركة القومية، وحزب الوحدة العظمى وبعض الأجنحة القومية داخل الأحزاب العلمانية وكذلك بعض أوساط حزب الفضيلة، وهؤلاء لهم نظرة توفيقية تجمع بين تصورات الاتجاه الأول والثاني وفي الواقع، رغم اختلاف تصورات هذه الاتجاهات إلا أنها جميعا تتفق على ضرورة زيادة الدور التركي إقليميا⁽¹⁾

وهذان القطبان أو الاتجاهان **الممارسة يتجانبان السلطة** لأن مسألة الأولوية السياسية لم تتم معالجتها وكذا بعض القضايا الخلافية حول حدود دور المؤسسات لم يتم حلها الإطلاق، ولم يكن ممكنا كذلك تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين لقد برهن الجيش على أولويته الفعلية عن طريق الإطاحة بالحكومات المتعاقبة اربع مرات منذ قيام نظام التعددية ففي سنة 1960 قام بانقلاب عسكري ضد ما اعتبره حكما دكتاتوريا يمينيا، وفي 1971 تم توجيه مذكرة انقلابية لحكومة اليمين الوسط بدت اضعف من تضطلع بأمر تدبير الفوضى السياسية والاجتماعية المتنامية ومعالجتها، اما فيما يتعلق بـ 1980 فقد حدث انقلاب ثالث، ليس من قبل الجيش وحده فوضى واحداث عنف سياسية واسعة الانتشار وفي ربيع 1997 قام الجيش بالترتيب لعملية الإطاحة بالحكومة الاولى ذات القيادة الإسلامية، التي اعتبرت تهديدا خطيرا لطابع الجمهورية العلماني الكمالي.

المهم في هذا ان قيادة الجيش لم تنجح قط في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي الذي اثبت لياته الداخليه انها قادرة على الثبات والاستمرار مع إعطاء هذا النظام صبغه عسكريه للدور الكبير الذي يقوم به هذا الاخير في الحياة السياسية⁽²⁾

(*) : أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه حزب الرفاه الوطني أول اختراق جدي لرفض القوى العلمانية المهيمنة له.

¹ خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** : هاینكس كرامر. ² **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** .

1/ دور المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية أو الجيش كما هو متعارف عليه اليوم هو جزء من مكونات الأمة، و إلى جانب ذلك يعد قوة اجتماعية كبيرة، وهو أيضا قوة سياسية في العديد من البلدان. فهيمنة الجيش على السلطة وتدخله المباشر في السياسة **تقليدا** "ما زال مستمرا في معظم دول العالم الثالث، ويشكل الجيش بأدواره المختلفة سواء التهديد باستخدام القوة أو استعمالها - دول -

، وقد يشكل هذا الأمر (التدخل في الشؤون السياسية) خطيرة و الخصوص في النظم الديمقراطية الناشئة حديثا أو في البلدان المنخرطة التحول الديمقراطي.⁽¹⁾

حيث أن المؤسسة العسكرية في تركيا ركن أساسيا من أركان النظام السياسي حيث الجيش التركي تصرفاته التدخلية في الحياة السياسية صورة الراعي الرسمي للمبادئ الكمالية. رؤية مهمتها ليس فقط الدفاع عن ، الدولة التركية ضد التهديدات الخارجية ولكن أيضا **ضد التحديات الداخلية** بحيث قام في فترات متفاوتة بالعديد من الانقلابات ضد مجموعة من الحكومات، لا تبدي قيادة الجيش إلا قدرا محدودا من التفهم للتعقيدات السياسية الحزبية الديمقراطية و اعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى، **فب نظر الجيش تنطوي الأ** و **ا بالمعنى الكمالي** على أهمية كبرى جدا ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي اثبتت أكثر من مرة في الماضي انها عاجزة وغير قادرة للاضطلاع بواجبها القومي وترى القوات المسلحة في **صاحب حق مشروع على صعيد التدخل** في مسار التطورات السياسية إذا رات تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي، معرضة للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين قادة السياسة المدنيين.⁽²⁾

يتمتع الجيش أيضا رغم سلوكه الاستبدادي المتشدد بدعم أكثره الشعب الساحق فمنذ عقد الثمانينات ظلت استطلاعات الراي تبين بصورة مضطربة انها المؤسسة الأكثر تمتعا بالثقة في الدولة التركية، فالانتقادات الموجهة إلى الدور السياسي لا تتصاعد إلا نادرا، على الرغم من ان قطاعا متناميا من المجتمع المدني يؤمن بان الوضع التركي يشكل حالة تتسم بشيء من الشذوذ بين **النظم الديمقراطية الغربية** وقد لا يكون النموذج السليم للعلاقة النموذجية بين المدنيين والعسكريين في النظام الديمقراطي التركي، كما انه ليس هناك إجماع يشمل النظام حول الدور والمكان المناسبين للجيش في اي نظام ديمقراطي. ويبين الوضع الراهن مرة أخرى ان غياب الإجماع لدى الاطراف السياسة العادية حول طبيعة النظام وقواعده وهو غياب الاتفاق **دول**

⁽¹⁾ تركيا الجمهورية الحائرة: دين والسياسة والعلاقات الخارجية

ماهية المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد وطبيعة التدابير التي يمكن اتخاذها للتغلب على تلك المشكلات يفضي إلى نشوء فراغ سياسي يسارع الجيش على التحرك إله (1) تلك التحركات للجيش منطوية أيضا على قدر متزايد من المشاركة في توجيه السياسة الخارجية التركية فمنذ أوائل عقد التسعينات الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسبة إلى العلاقات اليونانية - التركية ففي الساحتين كليهما تبقى متطلبات السياسة الأمنية، حسب تعريف قيادة الجيش هي المحدد لأولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية يتحكم الجيش أيضا بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية-الإسرائيلية بل وقد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار نجم الدين أربكان على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية، من خلالها يتطلع الجيش التركي إلى توسيع التعاون مع إسرائيل ليصبح شاملا للتزود بالأسلحة كما يتضح مع الخطط المشتركة الرامية لتطوير منظومة مضادة للصواريخ الباليستية يمكن للمرء أن يتصور أن قيادة القوات المسلحة لا تكتفي باحتكار توجيه وزارة الدفاع وهو الوضع الدستوري الطبيعي فقط بل وتحاول أن تتولى قيادة وزارة الخارجية مناطق ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى علاقات تركيا.

1998 علق جنرال لم يذكر اسمه في جريدة توركش ديلي نيوز (turkish daily news) : "لا احد فينا يريد الإمساك بزمام هذا البلد أو التدخل في السياسة، غير اننا نجد انفسنا مضطرين بدون اي خيار اخر، في حال بقاء بعض الاجهزة في الحكومة التركية في وضعيه مستمرة من الجهل والإهمال، نحن بطبيعه الحال نحترم الدستور والقوانين التي تحدد لنا مسؤوليتنا وصلاحياتنا...، غير ان هناك احيوية بالنسبة إله نستطيع ان نجعلها موضوع مساومه (2) يكاد هذا التصريح يصل إلى مستوى إعلان ان القوات المسلحة حكومة داخل حكومه، ويشكل تعبيراً اخر عن إغفال الجيش وجهله للقواعد الراسخة لصنع السياسة في النظم السياسية الديمقراطية الغربية، إذن من المؤكد ان الجيش التركي متمتع بدور خاص في النظام السياسي يجعله اكثر من القوات المسلحة في بلدان الناتو الاخرى التزاما بجملة من المهمات والقرارات السياسية، فالجيش رغم اعتباره قوة سياسية وا. ومع ذلك دائما يشكل تهديدا محتملا للجانب المدني في السياسة إله كثير من البلدان النامية مثل تركيا، غير ان الجيش

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

التركي يختلف عن الآخرين ، خاصة عن الجيوش في دول الشرق الأوسط وبلدان أمريكا اللاتينية بحيث يحترم في كثير من الأحيان حدود الدور الذي يقوم به في الحياة السياسية المدنية، فالكثير من الضباط الأتراك كانوا دائما غير راغبين ؛ أن يكون لهم دور فاعل وعلمي في السياسة المدنية. اليومي وعلى الرغم من أنها كانت تتدخل ، فإنها كانت تفضل العودة إلى التكنات بعد . نعتقد أن أنجزوه من واجبه ، أي إنقاذ البلد ونظامه. بالإضافة إلى ذلك ك بعض العوامل التي تبقى دور الجيش وفاعليته ؛ تركيا أن نذكر ستة من

العوامل الرئيسية التي تضع حدود الدور الذي الجيش التركي ؛ السياسة. (1)

1 - العامل الأول و الخوف من ت احترافيته ، وهرم النظام العسكري المنظم وكما هو الحال مع غيرها من الهيئات العسكرية الحديثة ؛ الدول القومية الجيش التركي هو منظمة وهو مؤسسة منظمة جدا هرمي منضبط الهيكل والتنظيم، وعلى مستوى عال من الوعي ، و ذو كفاءة تعليمية واسعة .

2- والعامل الثاني هو الخوف من فقدان الثقة والتأييد الشعبي بالرغم من ان التقدم نحو الديمقراطية قد عرف من قبل الجيش التركي ، ؛ المدنية التركية كانت دائما يشرف عليها ضباط ، رغم ذلك تشير الدراسات الاستقصائية إلى ان الشعب التركي ينظر للجيش على انه ذا وهو المؤسسة الجديرة بالثقة في الدولة.

3- العامل الثالث هو نابع من تصور الجيش احياة السياسية التركية يث توصف السياسة العامة بانها فاسدة وان الاحزاب في ممارساتها السياسية تسعى إلى تحقيق مصالحها باعتبارها اهم من المصلحة الوطنية، وهو الامر الذي يحتم على الضباط التدخل في السياسة المدنية، و الإطاحة حكومة المدني 'إذا دعت الحاجة' فدوره ليس مجرد مشاركة في الحياة السياسية وإنما هو الحفاظ على المصلحة الوطنية.

4- والعامل الرابع هو تحديد موقع الجيش ضمن الطبقات الاجتماعية المختلفة بحيث يعتبر نفسه كيان يذ الامر الذي يدفعه إلى ان يعيش عزلة عن الحياة المدنية، الجنود وبقية المجتمع يعيش في عوالم مختلفة ؛ ؛ ش نظام كامل خاص به، من صندوق المعاشات التقاعدية إلى نظام مصرفي خاص به ، وكذا التأمين ، والبناء ، والسيارات ، والسياحة ، ويعتبر بعض

¹) H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " MILITARY GOVERNMENT: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics ". Paper draft prepared for presentation at the Annual ISA Conference, Chicago, Illinois, February 28-March 3, 2007. p 6-7
<http://www.isanet.org>
[http://archive.allacademic.com/one/isa/isa07/index.php?click_key=1/pdf/.](http://archive.allacademic.com/one/isa/isa07/index.php?click_key=1/pdf/)

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الكتاب أن هذه المؤسسات قد أنشأت لإبقاء الجيش بعيدا عن بقية المجتمع ومع ذلك فإن الجيش التركي بهذا قد حدد موقعه من الطبقات الاجتماعية ، ولا يرى نفسه ممثل أو مسؤول عن أي طبقة اجتماعية فهم فوق الطبقات الاجتماعية الأخرى وبدلا من ذلك ، هم يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمة ، باعتبارهم جزءا من النخب الحاكمة.

5- العامل الخامس هو الوضع الدستوري للجيش بحيث أن الدستور التركي يجيز للجيش أن يراف جزء من السياسة المدنية، فالدستور إذن يضفي الطابع المؤسس الكيان العسكري، وبالتالي، يير على السياسة ييخول التوصيات التي تجعل من تطوير سياسة الأمن القومي للدولة الجيش ليس في حاجة إلى أن تدخل مباشرة في السياسة واتخاذ السلطة السياسية، هو بالفعل عضو دستوري مشارك في نشاطات السلطة.

6- والعامل الأخير يتوقف على اهتمام الجيش بالصورة والمكانة الدولية للكيان التركي، بوصفه دولة ديمقراطية، وبالتالي يدرك مكانته ووزنه في إطار مسارات التفاوض من خلال نظرت تركيا نحو العضوية في الإتحاد الأوروبي وما سيقدمه من وزن استراتيجي.⁽¹⁾ والحق ان درجة تدخل الجيش في الحياة السياسية مرهون بمدى احترافيته من جهة، و بعاملين اساسيين يحددان مدى حرية التدخلية وهما:

- العامل الاول: هو مدى احترام واستمساك المواطنين بالمؤسسات والادوار الحكومية المدنية، اي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.

- العامل الثاني: هو مدى حضور وتجدر المؤسسات المدنية، مثل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات في المجتمع.

وكلما انخفض مستوى العاملين السابقين، انخفض مستوى ثقافته السياسي في المجتمع، وبانخفاضها يرتفع مستوى التدخل العسكري في الشؤون العامة، إذن تعتمد درجة تدخله الجيش على طبيعه المجتمع.⁽²⁾

¹) H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " MILITARY GOVERNMENT: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics " Op.cit. p 8-9

المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية:

1/ مشكلة الهوية:

في العقدين الأولين بعد الحرب العالمية الثانية، ذهب كثير من علماء الاجتماع في الغرب إلى اعتبار تركيا واحدة من أذ النماذج في عملية التحديث، وإنشاء دولة قومية على أسس والتي أوجدت من خلالها تحولا أسس الشرعية السياسية ورموز المجتمع السياسي، كما تحولت صورة تركيا بتحولها من مجتمع تقليدي إلى مجز واحد موحد حديث.

ولقد كانت الـ الأساسية للثورة التركية تكمن في مجمل أعمالها بمشروع التحديث بحيث يعتبر المجددون التركيون أن التحديث يعني "أخذا مكانا في الحضارة الأوربية الغربية" والحادثة في مفهومهم عبارة عن مشروع يتم فيه احتضان واستيعاب الأبعاد الثقافية التي جعلت أوروبا حديثة¹ وذلك من خلال تحقيق العلمانية والاستقلال الذاتي للفرد، وكذا الزيادة في المذهب العقلاني. ولقد طبعة تلك السمات الحياة السياسية والاقتصادية عامة وارتدت بعد ذلك استكمال التحول الثقافي والاجتماعي التي وجدت فيه امرا ضروريا للوصول إلى الحداثة⁽¹⁾.

إن هذا الفهم الاولي للحداثة والتحديث، كان السبب في محاولة إقصاء الموروث والثقافة الإسلامية التي سادت فترات متعددة منذ البدايات الاولي للإمبراطورية العثمانية، وسرعان ما كان هذا الإهمال والتهميش السبب الرئيس في بروز أزمة الهوية^(*) التي تعاني منها تركيا في عن منظومة فكرية وثقافية في التعامل كوحدة موحدة في سياستها الداخلية والخارجية. حيث يرى بعض الساسة والمفكرين الأتراك وحتى الأجانب أن التغيرات الجارية وضعت تركيا أمام تحديات صعبة ومصيرية اصعبها تفجر مشاكل الداخل بشكل خطير خاصة المشكلة الهوية وهؤلاء يتساءلون هل تركيا دولة اوروبية ام اسيوية، ام شرق اوسطية إسلامية؟ ويتعلق هذا السؤال القلق بخيارات تركيا وهويتها، فرغم أن تركيا بلد له دور كبير في تاريخ العالم الإسلامي إلا أن تركيا الجمهورية التي اسسها أتاتورك، عام 1923 ظر فيها كل نشاط

¹) Yücel Bozdaglioglu. " Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach". <http://www.questia.com/read/106192540#>

(*) **الهوية:** في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة، ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر ومن تيار سياسي إلى غيره من التيارات، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعا السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

إسلامي بموجب الدستور، وقد سعى أتاتورك وخلفاؤه إلى محاولة إبعاد الشعب التركي من هويته الإسلامية وانتمائه للحضارة الإسلامية، ورغم خيار التحديث والعلمنة الذي أخذ على أنه الخيار الاستراتيجي من خلال محاولة ربط تركيا بالغرب إلا أن تركيا الإسلامية طبقا لحقائق التاريخ والجغرافية والدين جعلت الغرب ينظر إلى تركيا من محدد الهوية وينظر إلى هويتها 'العلمانية' كهوية غامضة ملتبسة ينبغي التعامل معها بحذر وإلى التعامل مع الخيار التركي هذا في إطار الدور الوظيفي لأمته وإستراتيجيته.

في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى نوع من السلبية والقطيعة بين تركيا والدول الإسلامية ولا سيما دول الجوار منها، وقد جعلت مشكلة الهوية تركيا تتخبط في أزمة الانتماءات فنراها تارة تحاول الانضمام إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية والحضارية في وقت واحد، فتركيا عضو في الحلف الأطلسي والمجلس الأوروبي وتسعى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ولكنها في الوقت نفسه عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسعى إلى إقامة 'الجامعة التركية أو العالم التركي' مع الجمهوريات ذات الأصول التركية في اسيا الوسطى وذلك على غرار بعض المنظمات القومية، ك جامعة الدول العربية او تلك الشبيهة بالاتحاد الأوروبي. في السياق ذاته، تركيا التي توصف نها دولة علمانية في دستورها وقوانينها ونظام حياتها السياسي والإداري والاجتماعي تفخر في الوقت نفسه بانها دولة إسلامية لها امجاد عظيمة في التاريخ الإسلامي كما يظهر ذلك في مبادرة اربكان الذي اكد مرارا رغبته في قيادة تركيا للعالم الإسلامي. وقد ادى جمع تركيا لعضوية اكثر من منظمة متمثلة بين الشرق والغرب في وقت واحد إلى القول بانها جسر واقعي بين حضارتين وثقافتين، بين اوربا واسيا، ولكن مثل هذا القول لا اساس له من النواحي السياسية والحضارية والمادية والفلسفية فعلاقتها مع الدول الإسلامية مرتبكة وغير مستقرة، كما ان علاقاتها مع الغرب مشوبة بالاضطرابات وعليه فإن التنوع السياسي الخارجي التركي في التسعينات ، في معظمها ، كانت نتيجة لازمه الهوية التي كانت تعاني منها تركيا في ذلك الوقت و ذلك على الصعيدين المحلي والدولي.

إن طرح مسألة الهوية حاليا في تركيا له علاقة بالصراع العلني- الخفي بين التيارات الإسلامية والنخب 'العلمانية' والتي تصر على إنجاز هوية تركيا خارج محيط الدائرة الإسلامية اي في الارتباط بالغرب، وقد عمقت التحولات الجارية من أزمة الهوية في تركيا بين العلمانيين الذين يريدون ربط تركيا بالغرب باسم التحديث و العصرية، وبين الإسلاميين الذين يريدون في هذا

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

التوجه المصطنع القضاء على هوية تركيا الإسلامية وثقافتها الروحية الأصلية ويحاولون إعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين ا (1).

2/ صعود الإسلام السياسي:

لقد كان لوصول حزب الرفاه (RP) وزعيمه نجم الدين أربكان إلى السلطة في سنة 1996 أثر بالغ وردات فعل مختلفة هزت المؤسسات الرسمية التركية وحلفائها الغربيين، كما طرح هذا الوصول للحزب الإسلامي وبمفرده إلى السلطة في بلد علماني مجموعة من الأسئلة حول مستقبل العلمانية في تركيا، وما إذا كانت ك عودة للهوية الإسلامية والعلاقات عموما بين الإسلاميين والعلمانيين؟ ومصير النظام الذي أسسه أتاتورك في سنة 1923 فيعتبر التيار العلماني هذا الوصول نوعا من الخروج عن التقاليد والمبادئ الكمال إن النجاحات التي حققها الإسلام السياسي بوصوله للسلطة لم تدم طويلا بحيث ما لبث هذا الصعود ان كلل بالفشل بسبب انسحاب اربكان بسبب ضغوط شديدة من جانب الجيش ، الذي رأى ان فترة العلمانية في تركيا تمر بأوضاع حرجة وأن الد التركي يزداد استقطاب نحو الظاهرة الدينية وخاصة نحو التيار الإسلامي، وتخوفوا من احتمالات إعادة توجيه ال التركية على اساس ديني، ولكن ما لبثت ان تبين ان هذه المخاوف مبالغ فيها وشكل ذلك الانسحاب نوع من الارتياح لدى النخبة التركية ذات التوجهات الغربية، وعلى هذا الاثر بادرت الجهة العلمانية في البلاد إلى إطلاق عملية قضائية ؛ حل حزب الرفاه بموجب حكم صادر عن المحكمة الدستورية ؛ 1998، وقد اعتبر هذا القرار بمثابة ضربة قوية بالإسلام السياسي في تركيا، وبناء على ذلك اعتبر البعض ان صعود حزب الرفاه إلى السلطة المؤشر الأبرز الدال على انبعاث الإسلام السياسي في تركيا وصحوته اللذين تما منذ اواسط الثمانينات خصوصا. غير ان الإسلام السياسي (*) بعد ذاته ليس ظاهرة جديدة بالنسبة إلى تركيا الجمهورية، على الرغم من ان الدولة كانت قد تأسست في تناقض مع الماضي العثماني، الذي كان يتسم بوجود تأثيرات دينية قوية على كل من السياسة والمجتمع و ا الجديد في الامر هو نشوء نخبة مضادة واسعه ذات برنامج سياسي بديل شامل قائم على الافكار الإسلاميه ما فقدت النزعة العلمانية الكمال

(1) خورشيد حسين دلي. تركيا وقضايا السياسة الخارجية: مرجع سبق ذكره. ص 13-14

(*) الإسلام سياسي: عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره منهج حياة، واستخدم بكثافة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 واستخدم أيضا هذا المصطلح بكثرة في الحملة الدعائية لما سميت بالحرب على الإرهاب. من وجهة نظر المسلمين يعتبر استخدام هذا المصطلح نابعا من عدم فهم و تعمق كافي في فلسفة الإسلام حيث يعتبر الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي استطاع في عهد انتشاره الأولي من تكوين نواة لمؤسسات اجتماعية و خدمية و سياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي على عكس الديانات الأخرى التي لم يتمكن مؤسسوا الديانة من تشكيل بدايات دولة.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

مكانتها المضمونة على صعيدي الإيديولوجيا والممارسة السياسيتين، غير أن مسألة إذا كان هذا التطور سيفضي إلى إيجاد جمهورية تركية أخرى متميزة بهيمنة القيم والسياسات الإسلامية مسألة ، بحيث يبقى الواقع أكثر تعقيدا والتطورات أكثر تسارع على التحديد الصارم أن الخصومة السياسية التي سادت الحياة العامة خلال حكم الرفاه ومازالت مستمرة حتى بعد تعرض هذا الحزب للحل. (1)

إن الطابع الذي اكتسبته مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها نجم الدين أربكان صوب مجموعة من القصد هو الحدة والشدة في المواقف ، ففي أكثر من حملة انتخابية للتجربة السياسية الإسلامية خاصة في ظل أحزابها القديمة كان التأكيد على عدم التنازل -في أي مستوى- للجهة العلمانية العسكرية أو المدنية، وكان التصريح علنا بالمواقف المتشددة اتجاه بعض القضايا ذات الحساسية البالغة ، كالتحالف الاستراتيجي المبرم بين تركيا وإسرائيل ، وهو تحالف ترعاه أمريكا ، وتدعمه بكل قواها والموقف من المؤسسات البنكية الدولية ، وقضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، وقضايا أخرى محلية كقضية الحجاب . لم يسبق للإسلام من جهة و الدولة التركية او السياسة التركية من الجهة المقابلة ان كانا منفصلين قط بالوضوح الذي يحلو للكماليين المتشددین إظهاره اجمهور وإقناعهم ب فالإسلام السياسي في تركيا بعيد عن ان يكون حركة سياسية مودة ومتجانسة متمركزة حول حزب واحد لكن ضمن تجربة حزب الرفاه القصيرة في الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم سنة 1996 ، وقبل ان تتسحب بعد اقل من سنة من تكوينها عبر الانقلاب العسكري الابيض ، ا تغيرا في مواقف التجربة السياسية الإسلامية ، فما كان يرفع في الحملة الانتخابية لم يكن مطابقا تماما لما هو في الواقع حيث ان التجربة السياسية الإسلامية وقعت بين تحديين الاول المحافظة على مواقفها التي كانت تغري بها كثيرا من جماهيرها و الثاني بين الضغوط الخارجية والداخلية وعلى رأسها ضغوط المؤسسة العسكرية بل لان بوادر قدر كبير من تنازل التجربة بدا واضحا عند عقد التحالف مع الحزب اليميني ، وبدا ايضا حينما اصطدمت التجربة (الإسلاميون التقليديون) (*) ور من الاكراهات الداخلية والخارجية فرضت عليها ان تغير من حدة خطابها ومواقفها خاصة بعدما فرضت عليها المؤسسة العسكرية تطبيق جملة من التوصيات والشروط.

(1) هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جنكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 105-106 (*) **التقليديون**: يعرفون باسم () أيضا ، من رفاق في قيادة الحزب من أمثال: الزعيم الرسمي للحزب، رئيس كتلة حزب الرفاه البرلمانية السابق، يحرص هؤلاء على التمسك بالتراث القومي الإسلامي وبالقيم القومية عموما، يؤكدون حقوق الجماعة الإسلامية والدولة مقابل حقوق الفرد، ويتبنون نظرة عالمية محافظة، التي تساوي بين الهوية الإسلامية والهوية التركية.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

بدأت عقب هذه الفترة مناقشات عميقة داخل التجربة السياسية الإسلامية اتجهت إلى ضرورة إعادة النظر في طريقة إدارة الصراع السياسي من خلال توسيع هامش الانفتاح على الأطراف الأخرى داخل الساحة السياسية ، ونحو إعادة ترتيب كثير من الأولويات، ونحو التخفيف من حدة الخطاب السياسي، ونحو إعادة جدولة المعارك داخل الساحة السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية ، ويتجاوز حالة الاحتراب السياسي، والاستنزاف غير المقدر للطاقات والجهود ، ساعدت إيديولوجية النظام، التي كانت فيها العديد من الاختلالات، التي ما لبثت أن أثبتت أنها عاجزة عن مواكبة الآثار السلبية لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، وكما بات هذا التيار العلماني أكثر تجسيدا للفساد السياسي، أصبحت افكار التيار الإسلامي اقوى جاذبية، حتى أصبح الحزب الإسلامي قادرا على تقديم نفسه بوصفه ضمانا للحكم السليم والسياسة الشريفة القائمة على النزاهة والصدق.(1)

وقد توجت هذه المناقشات العميقة داخل التجربة السياسية الإسلامية - التي تزعمتها أطر قيادية - بميلاد التجربة السياسية الجديدة تجربة 'حزب العدالة والتنمية' التي سبق ان اشترت إلى أنها 'حركة سياسية' شكلت تحولا ومنعطفًا داخل التجربة السياسية الإسلامية بتركيا وبالرغم من كون غالبية اعضائها هم من كوادر التجربة السياسية الإسلامية القديمة ، فهي ايضا قد ضمت اطرا وكفاءات كان لها سابق انتماء للتيار العلماني والتيار القومي وهم من يطلق عليهم دعاة التحديث في التيار الإسلامي (*). صحيح ان هناك مجموعة من الإرهاصات اسهمت في بروز هذا التحول ، لكن في نفس الوقت هناك شيء اخر كان له حضوره البارز ، وهو التقارب الواضح الذي تزايد في المدة الاخيرة بين اطراف داخل التيار العلماني واطراف مقابلة لها داخل التيار الإسلامي. ففي هذا الاخير وجدت قيادات كسبت مرونة سياسية معتبرة ، وحنكة سياسية مقدره استطاعت ان تمنح بهذه وبتلك التجربة الديمقراطية التركية نفسا ديمقراطيا جديدا، وقفزة نوعية في مسار التجربة الديمقراطية عموما ولم يكن هذا الذي حدث من التقارب إلا طورا اخر من اطوار الاعتراف المتبادل بين التيارين ، جاء ليؤكد بالملمس نجاعة توسيع مج

(1) هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغير**. مرجع سبق ذكره. ص 143 (*): هم قادة الجيل الجديد لحزب الرفاه والفضيلة، من أمثال: **رجب طيب أردوغان، و عبد الله** وهو أحد خبراء السياسة الخارجية، وهؤلاء يعرفون باسم (**الحرس الفتحي**) يدعون إلى تبني الأفكار الإسلامية، كما يقوم خط ابهم على استلهاهم الفكر الاجتماعي الغربي، إنهم يعيدون تفسير الإسلام وفقا لمعايير التفكير الحديث دون وضع الدين خارج الدائرة الدينية.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الرؤية والإبصار لدى الطرفين في تنزيل بعض التصورات والمفاهيم بقدر من الواقعية وتجنب المثالية الحاملة⁽¹⁾.

لكن بالمقابل ورث حزب العدالة والتنمية، شكوك التيار العلمانية بزعامة المؤسسة العسكرية نحوه، باعتباره امتداد عملي لكن بوجه وأسلوب جديين للأحزاب الإسلامية السابقة و عليه واجه حزب العدالة والتنمية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، التي حاول الرد والتكيف معها للمحافظة على الحزب وشعبيته المجتمري وكذا مواقفه السياسي من خلال إتباع سياسة معتدلة تجنبت في كثير من الأحيان المواجهة مع التيار العلماني :

- حيث أكد الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان على أنه يرفض إقامة أية دولة على أسس دينية، غير أن مطلب حزبه في ما يتعلق بالحريات الدينية غير متأصل أبدا بإقامة دولة دينية كما أكد على التزامه في كثير من المناسبات، بالإرث القديم لاتاتورك.

- اما في ما يتعلق بتعديل الدستور او إعداد دستور عصري، يحاذر الإسلاميون الجدد، المساس بأية بنود تثير حساسية المؤسسة العلمانية على الرغم بان الحزب قادر على القيام بمفرده بتعديلات قانونية لامتلاكه الأكثرية اللازمة في البرلمان.

- يواجه هذا الحزب ايضا تحديا داخليا، يتمثل في قدرة الحزب على الوفاء بوعوده التي قطعها على الناخبين الاتراك بتحسين الاوضاع الاقتصادية، علما ان نصف الناخبين لهذا الحزب صوتوا من اجل اسباب اقتصادية بالإضافة إلى نظافة ايدي الحزب واعضائه، وثقتهم بتفانيهم بالعمل على برنامج سياسي، ولهذا سيكون النهوض الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين في اول اولويات الحكومة الجديدة لان الفشل يعني تلقائيا تقليص هامش حرية الحزب، وهذا التحدي نفسه هو الذي قد يسمح بمضاعفة شعبية الحزب إذا نجح في ذلك الرهان. ولقد حقق الحزب فعلا نجاحا في المجال الاقتصادي وكان ذلك العامل إحدى اهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريا و من العناصر الاساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه بالانتخابات التشريعية والرئاسية لهذا العام و التي استطاع من خلالها اكتساح جميع منافسيه و خصومه و إخراج النخبة العلمانية و الجيش.

¹ (إدريس بوانو. " الإسلاميون الجدد في تركيا : معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار المحور الخامس. نقل عن: -http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-

2005/Edrees5.htm#_ftn1

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

- أما التحدي الداخلي الأخير يتمثل في القاعدة التقليدية للحزب التي تتمثل في "الناخب الإسلامي" فهذا الناخب رجح الحزب الإسلامي لأنه رأى فيه إمكانية استعادة الهوية الإسلامية المفقودة والتحرر من ضغوطات النظام.

- ويواجه الحزب الإسلامي بزعامة أوردغان على الصعيد الخارجي أكثر من تحدي، لكن التحدي الأساسي هو كسب ثقة العالم الغربي وتبديد هواجسه من وصول حزب ذي ميول إسلامية إلى سلطة البلد مسلم علماني وعضو في حلف شمال الأطلسي، ومرشح للانضمام للاتحاد الأوروبي، و حلف مركزي مع إسرائيل في استراتيجيات الو.م.أ في المنطقة الممتدة من البلقان إلى آسيا الوسطى.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق يمكن أن نصل إلى خلاصة الصراع بين التيار العلماني والإسلامي في تركيا في النقاط التالية:

1- ن بالملمس للطرفين او للتيارين الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي بان الصراع التاريخي الطويل حول مسألة الهوية هو صراع مستنزف لطاقت الطرفين، ومقدرات ومهما طال فلن يزيد الطرفان إلا انكسارا وضعفا، والطرفان معا توصلا إلى شبه اتفاق غير معلن محتواه، ان معركة الهوية ليست بالمعركة التي تحسم . فترات معينة بقدر ما تحتاج إلى سنوات ، ومن ثم انصرفوا بمعركة الصراع نحو تاهيل مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا ، لا اعني بهذا الكلام ان معركة الهوية سواء في اوروبا او في تركيا قد حسمت نهائيا .

2- إن حركة الإصلاح والتغيير ليست خاصة فقط بالنسبة للتيار الإسلامي بل كذلك للطرف العلماني ولباقي الاطراف السياسية بمختلف ايدولوجياتها ، ولا يمكن للطرفين معا ولا اطراف اخرى شبيهة بهما ان تتجاوز ذلك فقط بالإرادة الذاتية ، فهناك دائرة من الخطوط الحمراء مرسومة سلفا وثمة إكراهات دولية وإقليمية ضاغطة ، وهي تحتاج من اجل مسايرتها الاقل تظافر الاطراف جميعها فإذن هناك إدراك معتبر من طرف فصائل ومكونات التيارين الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي لهذه المنظومة ، ومن ثمة يعملان على صرف معركة الصراع من تبديدها في معارك مستنزفة لطاقت ومقدرات الطرفين إلى تنمية المجتمع وتاهيله ليكون له دور حضاري على المسرح الدولي.

3- حدث تحول ملحوظ في التجربة الديمقراطية التركية، وهكذا نجد ان عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية الالفية الثالثة قد افرزت ادوات جديدة في إدارة الع

¹ (محمد نور الدين: " تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية) (في السلطة " .(مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.)بيروت .عدد 287. 2003.ص 24- 25

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

السياسي السلمي شكلت قطيعة الأدوات التي صبغتها خلال الستينات من القرن الماضي هذا التحول بدا من الصعب الآن استمرار الاقتراب من النموذج العلماني وفق النصوص "الأصلية" الأولى للجمهورية العلمانية التي أسسها ودعا إليها مصطفى كمال أتاتورك ، وهذا يفيدنا جدا في قياس وإدراك الديناميكية الكامنة في صيرورة التطور التاريخي والاجتماعي الذي فرضته معطيات جديدة وحراك جديد أيضا .⁽¹⁾

4- لقد أفرزت التجربة الديمقراطية التركية انتقالا نوعيا . تلطيف الخطابات الإيديولوجية الموجهة للخصم، سواء كان ذلك من التيار العلماني، أو التيار الإسلامي، هذا الاستيعاب المتبادل بين الطرفين أثمر اعترافا متبادلا خلق في النهاية تعايشا للطرفين داخل الساحة التركية حصل إدراك من اطراف المعادلة الديمقراطية في تركيا، أن ثمة مساحات مشتركة للعمل بين التيارين ، وأن ثمة مساحات اختلاف، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معا في المساحات المشتركة. 5- بالرغم مما طبع وما يزال يطبع التجربة الديمقراطية التركية من سلبيات إلا أنها استطاعت أن تحتوي بشكل سلمي أكبر استقطاب سياسي إيديولوجي في العالم العربي والإسلامي واشدهما حدة وقوة ، وهو الاستقطاب بين التيار العلماني والتيار الإسلامي .

المبحث الثالث:

الطاقة ومشكلة المياه:

جاء تحول اهتمام المجتمع الدولي الواسع، نحو بعض المناطق في العالم جراء غناها ببعض موارد الطاقة والمياه، ولهذا يعتقد البعض ان سبب د تعانيه بعض المناطق من اوضاع عدم الاستقرار والنزاعات هو نابع من انها غنية بموارد الطاقة وان اي ازمة داخلية او إقليمية قد تمس امن تلك الموارد (الطاقة والمياه) تعتبر تهديدا للسلام الدولي ، كما اصبح التنافس الدولي للوصول إلى احتياطات النفط والغاز وإيصالها للأسواق العالمية له تأثيراته الإيجابية والسلبية على الصراعات الإقلا بالإضافة إلى ذلك تزيد هذه الموارد أيضا من أهمية اي منطق او إقليم وتعطيه الأهمية الإستراتيجية خاصة إذا رات انها تشكل داعم اساسي وحيوي إلى اقتصادياتها لكن على العكس من ذلك يجعل البعض ان هذا العامل يساعد ويدعم التعاون الإقليمي ويقدم حافزا للجهود الدولية من اجل حل الصراعات الإقليمية وبناء على ذلك بدأت

¹ (إدريس بوانو. " الإسلاميون الجدد في تركيا: معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار . " مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الاستحواذ على الطاقة التي تعتبر إضافة إلى الماء محور الصراعات الإستراتيجية في المناطق التي تلك الموارد جزء حيوي في معاملاتها وعلاقاتها الخارجية أمراً ضرورياً ومتغيراً مؤثراً في رسم العديد من السياسات، وهذا العامل البارز من البيئة الخارجية لا تأثير توجيه السياسة الخارجية التركية، تجاه بعض الدوائر الجيوستراتيجية، كما سنلاحظ ذلك في الفصل الثالث.⁽¹⁾

المطلب الأول: الطاقة:

يعد عمل الطاقة من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في علاقة تركيا الخارجية، من الطاقة في تزايد سريع و... بالإضافة إلى أن احتياجاتها من الغاز خلال التسعينات تزايدت بمعدل 10 سنوياً، وحسب بعض الإحصائيات أن مطالب تركيا وحاجاتها سوف تتضاعف في المستقبل القريب وبالتالي... الحاجة إلى مثل هذه الطاقة ملحة للغاية تنبؤات أنها ستصبح بحاجة إلى 22 مليون طن سنوياً بحلول عام 2010⁽²⁾، وبناء على ذلك سوف يكون هدف السياسة التركية محاولة إيجاد واستبقاء إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد من بحر قزوين^(*) الذي يعد غنياً بمصادر الطاقة خاصة النفط والغاز، و تركيا جغرافياً قريبة من بحر قزوين يجعلها مؤهلة لاستحواذ هذه الطاقة... ان التنمية الكاملة لم تمس احتياطياته بحيث لا يزال النفط هناك في مراحله الأولى، فمنطقة قزوين بشكل عام يرى الملاحظون أنها ستحل وتكون مرشحة لاخذ مكانة منطقة بحر الشمال^(*) المتوقع نفاذ احتياط... نفطها في المستقبل القريب والتي تعتبر أهم مساحة نفطية من الناحية الإستراتيجية التي يسيطر عليها الغرب، إذن يمكن مقارنة احتياطي النفط والغاز الطبيعي الذي تم

⁽¹⁾ ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية. الأهلية للنشر والتوزيع. ط1.الأردن. عمان 1999. ص 255

⁽²⁾ هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جتكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. مرجع سبق ذكره. ص 178

(*) بحر قزوين: أو بحر الخزر هو بحر مغلق بين آسيا وأوروبا (روسيا الأوروبية). يعد أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض إذ تبلغ مساحته حوالي 371 ألف كم². أقصى عمق له هو 980 م وبالتالي هو يحمل خصائص البحار والبحيرات. يسمى ببحر قزوين نسبة لمدينة قزوين بإيران والشعب القزويني في تلك المناطق.

(*) بحر الشمال: يقع بحر الشمال في شمال أوروبا بين النرويج والدانمارك من الشرق والمملكة المتحدة من الغرب وألمانيا وهولندا وبلجيكا من الجنوب. يتصل بحر الشمال ببحر البلطيق عن طريق بحر سكاغيراك ومنه لخليج كاتيبغات المتصل بالبلطيق. يتصل بحر الشمال بالمحيط الأطلسي من الجنوب عن طريق مضيق دوفر ومنه إلى القنال الإنجليزي ومن الشمال عن طريق البحر النرويجي. طوله حوالي 965 كم، ويبلغ أقصى عرضه 643 كم. يقل عرضه عند مضيق دوفر، ويبلغ أقصى عمق له عند سواحل النرويج.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

اكتشافه في منطقة قزوین مع احتياطي النفط في منطقة بحر الشمال والغاز الطبيعي. في الوقت الراهن.⁽¹⁾

حيث تعتبر أذربيجان و إيران وكازاخستان وروسيا و تركمانستان و أوزبكستان من الدول الأساسية المنتجة للطاقة في منطقة بحر قزوین، مع العلم أن روسيا و إيران تعتبران من أهم الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، وتتشكل أرقام مجموع الاحتياطي في منطقة القوقاز و آسيا الوسطى من احتياطي أذربيجان و كازا. ن و تركمانستان و أوزباكستان التي تعد من أهم الدول بهذا الصدد، وتقدر كمية احتياطي الفحم الهيدروجينية لهذه الدول، التي تسمى بـ " رباعية قزوین " نحو 15 و 200 مليار برميل من النفط الخام و 5.5 إلى 18 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، تشكل هذه الأرقام 2.17 % من احتياطي النفط العالمي و 5.12 % من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم ، أما القيمة الاقتصادية لهذا الاحتياطي بأسعار النفط الحالية (دولار/ برميل) فتتراوح بين 4 - 5 ترليون دولار.⁽²⁾

جدول 05: احتياطي النفط والغاز الطبيعي لمنطقة قزوین:

| غاز طبيعي (ترليون متر مكعب) | نفط خام (مليار برميل) | | أذربيجان |
|--------------------------------|--------------------------|----------|----------|
| | غير مثبت | غير مثبت | |
| 0.99 | 0.85 | 27 | 6.9 |
| 2.49 | 1.84 | 85 | 8 |
| 4.5 | 2.86 | 32 | 0.5 |
| 0.99 | 1.87 | 1 | 0.6 |

الجدول 05: جانك بلاك. "تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوین" (مجلة شؤون الاوسط مركز

الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. العدد 109، شتاء 2003) ص 80

وضمن سواحل بحر قزوین فإن إيران اقل الدول اهتمام بسرعة تنمية العروض النفطية. من قزوین بسبب احتياطاتها النفطية في الاماكن الاخرى وعدم قدرتها على الاستغلال الممكن من

¹) Brent Sasley. " Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era " Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998) <http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf>.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

هذه الاحتياطات بسبب الحظر الأمريكي. اتجاه روسيا مشابه لإيران حيث تشعر بالرغبة في تنمية احتياطات بحر قزوين لأن لها بالفعل احتياطات ضخمة ثابتة من النفط والغاز والقدرات الإنتاجية في أماكن أخرى في البلد، تركمانستان مثل روسيا ليست مهمة برؤية تنمية شديدة لاحتياطات نفط قزوين فشاطئها على قزوين هو الأقل اكتشافاً في جميع الشواطئ و به قدر ضخم من احتياطات الغاز الطبيعي أكثر من أي مكان آخر في البلد، وبالتالي فإن تركمانستان وبالنظر إلى هدفها متوسط الأمد والمتمثل في تنمية بنية أساسية مستقلة لتصدير الغاز لا تحتاج إلى كل هذه الطاقة.⁽¹⁾

أما بالنسبة لتركيا فقد تحول اهتمامها الرئيسي إلى إيجاد مجموعة من الدول التركية كقوة جديدة على الساحة السياسية الإقليمية ، إلى تصور متمركزاً على اعتبارات سياسية واقتصادية خاصة الطاقة وكيفية حصولها على حقها من كعكة الطاقة الإقليمية، بحيث أصبح عامل الطاقة وقضايا تنميتها وإيصالها إلى الأسواق العالمية عامل مؤثر في صياغة بعض السياسات الخارجية تجاه منطقة بحر قزوين.

ويرى القادة الأتراك في عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة ولتحقيق مكاسب اقتصادية، وكذا تعزيز أهمية البلاد الإستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول اسيا الوسطى والحلفاء التقليديين في الغرب، غير ان تركيا لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها، فلقد كانت تركيا وسبقاً حتى المستقبل المنظور إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز ففي ، 1995 استوردت 25.8 مليون طن من النفط الخام، ومع حلول سنة 2010 سيبلغ ما تستورده أكثر من 40 مليون طن حسب توقعات الطلب على الطاقة، ستكون الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي أكثر إذ ستقفز الكمية المستوردة من أقل من 10 مليارات من الأمتار المكعبة في سنة 1998 حسب التوقعات إلى 54 مليار من الأمتار المكعبة في سنة 2010، و 31 مليار من الأمتار المكعبة في سنة 2020، وهذا كله يجعل تركيا سوقاً جذاباً للنفط والغاز القزوينيين، ويضفي أهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطق المرشحة لأن تصبح مصدرها الرئيسي للطاقة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.⁽²⁾

و لمعرفة أهمية المنطقة لتركيا والقضايا والمشكلات التي قد تتجم عن الحاجة الماسة للطاقة، نعود إلى الحقبة السوفياتية حيث كان معظم خط الساحل لبحر قزوين جزء من النصيب الإيراني

¹ (عيبر ياسين. (الأمن والجغرافيا السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية). مرجع سبق ذكره.
² (هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جنكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. مرجع سبق ذكره ص 177- 178)

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

وإن الشمال كان ينتمي إلى الاتحاد السوفياتي، وقد أدى انهيار الاتحاد إلى وجود خمس دول تتشارك في سواحل بحر قزوين، و تسيطر كل واحدة منها على جزء منه، ورغم أنه ليس من المطلوب هنا مناقشة الوضع القانوني لهذا البحر إلا أن النقاش بين الدول المحيطة بهذا البحر يدور حول تعريف قزوين هل هو بحر أم بحيرة؟ وهذا النقاش هو محك الخلافات القائمة بين الدول المشاطئة له، وبمعكس مصالح وأهداف كل من هذه الدول في مواقفها وتصوراتها للوضع القانوني المناسب، وهناك ثلاث جهات نظر حول الإطار القانوني المفترض لتوزيع ثروات البحر وتنظيم الملاحة وعمليات الاستكشاف النفطي فيه:

الاتجاه الأولي: وإن وجهة نظر إيران التي تعتبر أن بحر قزوين يجب اعتباره منطقة لا يمكن تقسيمها إلى قطاعات من قبل الدول المطلة عليه، مقترحة أن يتم استغلال جميع موارد بحر قزوين بشكل جماعي من قبل الدول المطلة عليه، سواء باعتبار مياه البحر و ثرواته مشاعا بين الدول وتوزع ثرواته وعائداتها عليها جميعا بشكل مشترك، أو يتم تنظيم المسألة بأن تحصل 20 في المائة تقريبا.

الاتجاه الثاني: فكرة البحيرة المغلقة، وتؤديها أذربيجان وتتأسس على أن بحر قزوين هو بحيرة، وبالتالي يمكن تقسيمه بين الدول طبقا لطول سواحل كل دولة مطلة عليه.

الاتجاه الثالث: وتؤديها كازاخستان وهي تقوم على الفصل بين قاع البحر والثروات الكامنة فيه، و سطح الماء واستخدامه كمنبر ملاحى؛ فيرى هذا التصور أن بحر قزوين يجب اعتباره بحيرة فيما يتعلق بموارده الدفينة، وسيتيح ذلك للدول المطلة عليه باستغلال تلك الموارد بطريقة فردية، بينما تتعاون في القضايا مثل الملاحة والسيطرة على التلوث. (1)

إن الصراع في منطقة بحر قزوين ليس قانونيا وحسب، بل إنه اقتصادي وسياسي في المقام الأول، ونتيجة لتعدد الوضع الجغرافي و الجيوستراتيجي في منطقة بحر قزوين، من الطبيعي أن تتعدد تبعاً لذلك أنماط التفاعلات والعلاقات والازمات التي تمر بها هذه المنطقة، والمشكلة الحقيقية كما تبدو هي مشكلة توزيع المنافع وكذلك مشكله خطوط الانابيب التي تنقل الطاقة من قزوين وما تطرحه من تنافس دولي وإقليمي من أجل الاستفادة والاستحواذ على هذه المشاريع. فطرق خطوط الانابيب المعدة النفط الخام والغاز الطبيعي تعد إحدى السمات الأساسية لبحر قزوين ، بحيث أن معظم الدول الإقليمية الأكثر اهتماما باستغلال مبكر ونقل النفط والغاز

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الطبيعي، دول حبيسة وعليها أن تعتمد على التعاون مع جيرانها هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن كل دولة لها تفضيل خاص بها لكيفية نقل النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق.

فروسيا أصرت على أن يكون طريق المرور الأساسي للنفط القادم من قزوين هو الطريق الشمالي لخطوط الأنابيب المارة من باكو بأذربيجان على ميناء نوفرسيلك الروسي على البحر الأسود، وهذا من شأنه أن يضمن سيطرة روسيا الشاملة على موارد المنطقة، في حين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وكذلك أذربيجان يفضلون الطريق الغربي عبر جورجيا إلى ميناء **جيجان** التركي عبر المتوسط، كما أن سعي القوى الخارجية لممارسة تأثيرها للتأكد من خيارات الطريق الأفضل الذي يتلاءم مع احتياجاتهم ومصالحها تجعل المنطقة عرضة لعدم الاستقرار

تركيًا الماسة و المحلة اموارد الطاقة، جعلتها تولي أهمية كبيرة خطوط الأنابيب التي سنتولى مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، فمنذ البدايات الأولى حاولت تركيا أن توظف اهتمام الجمهوريات الجديدة بخطوط الأنابيب في سبيل تقليص اعتماد هذه الجمهوريات على روسيا، فمنذ ديسمبر 1994 ظلت انقرة تدعو رسمياً إلى إنشاء خط أنابيب نفطي من باكو إلى محطة النفط التركية على شاطئ البحر المتوسط بالقرب من **جيجان**، لنقل النفط الأذربيجاني المستخرج في عرض البحر، بحيث أصبح تحقيق خط (باكو - جيجان) إحدى المصالح القومية التركية التي لا تقبل النقاش، وظلت الحكومات الائتلافية المتعاقبة مهما كانت وجهات نظرها السياسية، دائبة على متابعة عملية الإنشاء بحيوية ونشاط.⁽¹⁾

إن مشروع خط الأنابيب باكو - جيجان الذي أصبح رسمياً ساري المفعول بعد توقيعه نهائياً في أكتوبر 2002 والذي ابدت الجمهورية التركية اهتماماً شديداً من أجل تطوير هذا المشروع الإستراتيجي التي تحاول من خلاله ان تؤمن به حاجاتها من الطاقة من جهة، ومن جهة أخرى تحقق به فوائد كبيرة لاقتصادها، كما يعتبر هذا المشروع من اهم المشاريع التي تنفذها تركيا من الناحية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. فمن الناحية الاقتصادية يمكن لتركيا ان تؤمن النفط الخام بأسعار منخفضة جداً، وذلك ناجم عن انخفاض كلفة النقل إلى حد ادنى، أم السبب الآخر هو انخفاض كلفة التمويل كما يساعد هذا المشروع بعض الشركات التركية على الاستثمار في المشروع بما يساعدها على الزيادة في ارباحها، وتطورها للمناطق والمحطات التي يحل بها المشروع، كما تساعد على فتح فرص كبيرة للتشغيل وتوسيع كبير للقطاع الخاص. أما من الناحية السياسيـه من تركيا من خلال مشروع باكو-جيجان الذي سيربط جنوب القوقاز واسيا الوسطى بتركيا والبحر الابيض المتوسط، ويشكل مـر قوي

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

و أمن الذي يسمى " ممر الطاقة الشرقي الغربي " ، لنقل وعرض الطاقة إلى الغرب الذي يبدي اهتماما واسعا بهذا المشروع ، خاصة بعد أن تجنب تركيا الغرب وخاصة أوروبا الغربية خطورة المضائق التركية التي كانت تشكل عقبة في تنقل السفن النفطية الغربية، أم من الناحية الإستراتيجية فتؤكد تركيا دائما في المحافل الدولية على أن هذا المشروع ، والمسار الذي سيسلكه الخط يشكل جسرا بين الشرق والغرب، والأهم من ذلك أن هذا المشروع سيكون بداية لمشاريع خطوط أنابيب أخرى تنقل النفط والغاز الطبيعي من دول المنطقة إلى الأسواق العالمية ، بما يكفل لتركيا من خلال هذا العامل والموقع الجيوستراتيجي أن تلعب دورا بالغ الحيوية في نقل البترول والغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، الأمر الذي يعزز من نفوذها الإقليمي باتجاه اسيا الوسطى والقوقاز ويجعله ورقة رابحة للمساومة مع الإتحاد الأوربي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: عامل المياه:

يعتبر الماء في العالم شحيحا ونفيسا ، وتعتبر منطقة الشرق الاوسط والجوار الإقليمي القريب من تركيا بين المناطق الأقل وفرة بمصادر المياه في العالم ، وليس الشرق الاوسط هو المكان الذي تنشأ فيه ازيمات ونزاعات بسبب نقص المياه فقط، وكما ان المنطقة معرضة لنزاعات قد تنتشب بسبب الحدود، او الدين او العرق ، فيرى المراقبون بان النزاع المستقبلي سيكون على المياه، وتعتبر المياه حيوية جدا في هذه المنطقة الاكثر قابلية للانفجار في العالم، بحيث من الممكن استخدام المياه كقوة مغرية للسلام، و لإقامة مشاريع للتعاون بين الاعداء القدامى، كما ان التاريخ يبين ان من المحتمل جدا ان تكون المياه سبب فجر النزاعات، وبالنسبة إلى أولئك الذين يملكون المياه فإنها غالبا ما تكون كوسائل نفوذ وطريقة لعرض القوة ، وبالنسبة إلى الذين يعانون من قلتها فهي تشكل هما رئيسيا للامن القومي، يفرض زيادة الكميات المتوفرة وغالبا ما يصطدم هذان الامران لقد اصبح مصطلح ازمة المياه يحمل اكثر من بعد سياسي ومن المتوقع ان يشهد القرن الحالي صراعا حادا على المياه خاصة في الشرق الاوسط الا شهد جفافا مستمرا وتغييرات مناخية كونية يتعذر السيطرة عليها والخلل الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وبعد ان اصبحت المياه رهان المستقبل يتطوّر تحقيق الامن المائي لدول

¹ (جانك بلاك، " تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين " مرجع سبق ذكره ص. 96-97

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

المنطقة ليطفو على السطح كصراع مقبل تسهم فيه عدة عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية في صياغة أزمة المياه.⁽¹⁾

تعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا والتي تكمن أهميتها في أنها تتبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من سوريا . وتعاني كل من سوريا والعراق من شحة الموارد المائية السطحية والتي تعتبر فيها مياه نهري دجلة والفرات أحد أهم المنظومات المائية، وقد أدركت تركيا أهمية ثرواتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط، في العديد من القضايا السياسية خاصة اتجاه الشرق الوسط والعلاقات العربية التركية . فالمياه شكلت إحدى أكثر أدوات الضغط المتبادل في العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي، وكل من سوريا والعراق،

خاص، كان لها دور كبير في تروى العلاقات بينهما ووصول هذه العلاقات إلى حافة المواجهة في كثير من الأحيان ، بسبب عدم تطبيق الجانب التركي للمبادئ الأساسية في اقتسام المياه المشتركة واتفاقيات القواعد الدولية لا سيما بعد قيام تركيا بإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (gap) * ، وقد ارتكزت ، تركيا المائية على ثلاث مبادئ رئيسية:

الأول سيادي باعتبار نهري دجلة والفرات نهريين وطنيين عابرين للحدود وليس دوليين ويشكلان حوضا واحدا، ومن حقها استغلالهما حسبما تقتضي مصالحها السياسية والاقتصادية استنادا إلى نظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

الثاني: اقتصادي يدعو إلى توزيع ، استنادا على قواعد الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه وليس إلى مبدأ المحاصة والقسمة والشراكة.

الثالث: تجاري يستند إلى مبدأ مقايضة الماء التركي، بالنظر العربي، على اعتبار ان العرب يمتلكون النفط ومن حق الاتراك ان يمتلكوا مياههم.

وقد نجحت تركيا احيانا في مقايضة المياه بمواقف سياسية كما حصل مع سوريا عندما طردت زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان من دمشق، ومنعت العمليات العسكرية للحزب من الاراضي السورية، ووقفت الدعم السياسي والعسكري للحزب الشيوعي التركي والجيش

¹ (ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية. مرجع سبق ذكره ص 197 .

(*) مشروع جنوب شرق الأناضول gap: يعتبر هذا المشروع الذي يحتوي على 13 مشروعا للري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أكبر المشاريع في العالم، يهدف إلى تنمية منطقة جنوب شرق تركيا، التي تشكل 9.5% من مساحة الدولة الإجمالية وتحويلها إلى خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط ، من خلال ري 1.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة وإنتاج 27.4 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء سنويا. والذي يشمل أيضا على إنشاء 19 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية و22 سدا في أعالي نهر الفرات والذي تبلغ كلفته الإجمالية حوالي 30 مليار دولار.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

السري الأرمني، ويبدو أن المواقف على المطالب التركية جاءت إلى سوريا إلى المياه، وبسبب ضعف الموقف العربي في دعم سوريا في مواجهة أي اعتداء قد تتعرض له ، خاصة بعد أن أعلنت استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد سوريا وحشدت لذلك جيشا على الحدود، وأعلنت عن استعدادها لقطع مياه الفرات عند وقت تحتاج فيه إلى المياه عموما يرى المراقبون بأنه لا بد تركيا إذا كانت تريد أن تلعب دور إقليم محوري في المنطقة أن تفتتح بضرورة التنسيق مع سوريا والعراق على أسس سليمة حول تقسيم مياه الأنهر وخلق قدر من الثقة والتقارب فيما بينها وبعبكسه فإن مياه الشرق الأوسط زعزعة الاستقرار والأمن و نشوء نزاعات مسلحة لتسهم في رسم صورة سياسية قاتمة للمنطقة.(1)

المبحث الرابع:

الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:

شهدت فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، عصرا من الفوضى ما لبثت ان اظهرت مجموعات عرقية كانت خاضعة لسيادة الدولة القطرية نواياها من اجل تحقيق استقلالها، عرفت النزاعات العرقية انتشارا واسعا في النظام الدولي المعاصر، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود اكثر من 274 حركة عرقية ذات نزعة انفصالية ، ادت إلى نزاعات داخلية في العديد من الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء، و إلى انتشار هذه النزاعات خارج حدودها الوطنية ليمتد تهديدها من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي الدولي(2) وكانت البداية في الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي وبعض دول اوروبا الشرقية، ثم تتابعت تلك الظاهرة الأمر الذي جعل هذه التأثيرات تكتسب زخما كبيرا في جميع انحاء العالم تقريبا، وبالتوازي مع انتشار وظهور العرقية نلاحظ تزايد اهتمام الباحثين حول مواضيع مثل: الصراع العرقي، التمييز العرقي، الإبادة العرقية وعلى العموم حدث هناك جدل فكري لشرح هذه الظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية والظهور المفاجئ لها وسعيها من اجل

¹ (عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، دار الشروق عمان، 2005، ص 37-38

² (عز الدين حمادي، " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004") مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علاقات دولية، جامعة قسنطينة 1، 2005، ص 1

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الإ. بحيث أثير ذلك الجدل النظري حول الدوافع التي تقف وتحرك تلك العرقيات من أجل تحقيق الاستقلال عن الدولة القومية. وبناء على ذلك أرجع تيار تلك الأسباب أو المحدد الأساسي لحركة العرقيات على أنه ناجم عن طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وبالخصوص في فترة التسعينات، وأن غياب القوة والسلطة الدولية الملزمة هو ما يجعلها تتحى مثل هذا السلوك، في حين تيار آخر أرجع تلك الدوافع إلى تنامي الرغبة في الانفصال هو نابع من القصور والضعف في الدولة القومية من جراء عدم الأخذ بالتحديث، والتنمية غير المتساوية، الاضطهاد الداخلي، والبعض من النظريات أرجع دوافع تلك العرقيات نابع من أن تلك الأقليات تغتنم فرصة لتأكيد مصالح الجماعة التي تعتقد أنها تتميز عرقيا عن الأغلبية وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي تحرك تلك العرقيات(*) فإنها أصبحت أمرا واقعا يهدد العديد من الدول التي تعرف تنوعا عرقيا، كما أنه اليوم تعتبر أي خارطة عرقية بـ وثيقة خطيرة، فعلى أساس الخرائط العرقية، انشئت الحدود وكانت الدول الإستعمارية حريصة على ربط الاختلاف العرقي بالوعي القومي والحق بالاستقلال، واعتمادها كحجة قوية للتدخل، بحيث ما زالت العرقية تشكل أساسا للتدخل في المسائل الداخلية للدول الأخرى، وللمطالبة بإجراء تعديلات على الحدود، والتطلع إلى إنشاء دول جديدة. أما الآن وبعد أن برزت للواجهة فإن القضية الأساسية للأقليات يمكن أن تقضي على الاستقرار في الدول القطرية، التي تعرف تنوعا عرقيا، وعموما فإن الحدود قد حددت من قبل القوى الإستعمارية، وأن بعض هذه الأقليات لم تقبل أبدا بهذه الحدود، والتي تعتبرها على أنها حدود مصطنعة، خاصة حين تفصلها عن أقاربها الذين يعيشون في الجهة الأخرى من الحدود. (1)

وقبل أن نتناول الأبعاد المختلفة للأقليات في تركيا وللمشكلة العرقية كمحدد وعامل مؤثر في السياسة الخارجية والأمنية التركية نشير إلى أن مفهوم الأقلية يستخدم الدلالة على وجود جماعات متباينة داخل النظام السياسي الواحد من حيث الأصول الدينيه واللغويه والعرقية(*) ويكون لديها شعور تضامني قوي يوحدتها في مواجهه الاغلبيه ويكون التضامن قوي في اوقات الازمات السياسيه والاجتماعيه حيث يصبح الصراع من اجل الحصول على

(*) لمعرفة المزيد عن المقاربات التي تفسر الدوافع والأسباب المحركة لسلوك الجماعات العرقية وانتشار النزاع العرقي من كونه داخلي إلى إقليمي إلى مدول، إرجع إلى مذكرة حمايدي عز الدين. **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004.**

1) Ayse B. Celik. " The Viability of the Nation-State: Turkish State and Kurdish Problem " . International Studies Association . March 18-21, 1998.

-- <http://www.ciaonet.org/conf/cea01/cea01.html>

(*) العرقية: يعتبر مفهوم العرقية من المفاهيم الغامضة التي يتداخل معناها مع العديد من المفاهيم الأخرى كالأقلية، الإثنية...، " فالعرقية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (السلالة و الجنس...) و ثقافية (اللغة الدين التاريخ المشترك...) إحداها، كلها، أو بعضها، تميزها عن الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل الدولة ، فتعرف بها "الأنا" self و تحدد من خلالها "الأخر" Other ."

الفصل الثاني – المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الحقوق صراع من أجل البقاء⁽¹⁾ فهذا الوضع الجغرافي الجديد والحدود التي تفصل المجموعات العرقية المختلفة في الجوار الإقليمي لتركيا، تعد من القضايا الحساسة المطروحة مع تزايد التوترات الأمنية الإقليمية من جراء التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط عموما والعراق بالخصوص، وكذلك التهديد المستمر لكل من إيران وسوريا، الأمر الذي يجعل من المنطقة قابلة للانفجار، والتدخل الخارجي خاصة من خلال الورقة "العرقية".

المطلب الأول: الأقليات في تركيا:

تنتم تركيا بتعدد قومياتها وأديانها ومذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي (أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول في التكوين السكاني للدولة) الذي يشكل نحو ثلثي السكان، ويحتل الأكراد المرتبة الثانية، يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزها اليهود والأرمن واليونانيين، إلى جانب أقليات طائفية من أبرزها الأقلية العلوية. فتركيا تبدي الكثير من المخاوف جراء التنوع العرقي الذي لديها لذلك فهي من البدايات الأولى لتأسيس الجمهورية التركية حرصت على تبني مبدأ الدولتية بمعنى أن الكيان التركي واحد موحد غير قابل للتجزئة على أي أساس، ولهذا يرى البعض من هذا المنطلق أن تركيا لم تنجح حتى اليوم في حل الكثير من القضايا الثقافية المتعلقة بحقوق الأقليات، فهي لا تعترف إلا ببعض الأقليات غير المسلمة. وعموماً إن السياسة الرسمية للدولة التركية تجاه الأقليات برزت،

معاهدة لوزان في 24 يوليو / جويلية 1923 والتي خلصت إلى إنشاء الجمهورية التركية والمعاهدة نصت على الاعتراف بالأقليات غير المسلمة من غير الأتراك، في حين تعتبر كل مواطن من مواطنيها تركيا من دون أي اعتبارات عرقية أو إثنية أو ثقافية وقد اعترفت رسمياً بوجود ثلاث أقليات أساسية هي كما ذكرنا سابقاً، الأقلية الأرمنية، والأقلية اليهودية، وقد كفلاً لوزان والدستور التركي^(*) حقوق تلك الأقليات من غير الأتراك بما يتساوون

¹ (محمد مصطفى شحاته. "الحركة الكردية في العراق وتركيا". مجلة السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1997، ص 228.)

(*) المواد من 38-44 من معاهدة لوزان يضمن للأقليات غير المسلمة حقوقاً متساوية مع المسلمين، وهي تشمل: حرية التنقل والهجرة إلى الخارج، المادة 38: مثلاً تنص على التساوي في المعاملة والأمن في إطار القانون لكل الرعايا.

المادتين 10 و 14 من الدستور التركي وعد جميع المواطنين الأتراك في المساواة أمام القانون بغض النظر عن المعتقد. النص الكامل للمعاهدة، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الرسمي للوزارة الخارجية التركية في:

www.mfa.gov.tr

ورغم كل تلك القوانين التي تنص على المساواة، فإن الفشل في إدخال التشريعات الداعمة، لتلك القوانين والنصوص يعني أن هذه المبادئ لم يتم التمسك بها في الممارسة، كما تنظر إليها الأقليات الأخرى من غير الأتراك.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

مع المواطنين الأتراك وليس هناك أي فارق بينهم في إطار القانون، وما كان لتركيا أن تبدي مخاوفها من التعدد العرقي الذي لديها، لولا سقوط الإتحاد السوفياتي، واستقلال بعض الجمهوريات المنتبعة الذي أعطى المثل والقوة للعرقيات الأخرى أن تنفصل وتتكتل تحت دويلات جديدة مستقلة بذاتها.⁽¹⁾

1/ الأقلية اليهودية :

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز 30 ألف شخص، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدنا منذ البداية، حيث شاركت الأقلية اليهودية - التي تسمى بيهود دونمة(*) - بفاعلية في دعم جهود أتاتورك لتأسيس دولة علمانية في تركيا وقد استثمروا نفوذهم المالي والإعلامي لتأكيد هذا الدعم وتقوية الأحزاب العلمانية بعد ذلك شارك يهود دونمة في المحافل الماسونية في تأسيس الدولة العلمانية التركية، وساندوا إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغوا في صفوف المجتمع التركي بـ أصبحوا من أصحاب الثروات وفرضوا سيطرتهم على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية المهمة، وقد أسهم قيام إسرائيل عام 1948 واعتراف تركيا بها عام 1949 في منحهم قوة سياسية مضافة، تجسد في الحضور البرلماني لعدد من السياسيين المعروفين كيهود دونمة في الأعوام 1935 و 1960 و 1995. وزادت رعاية السلطة التركية لليهود بوصفهم ورقة مضافة في توطيد علاقات تركيا مع اميركا وإسرائيل وفي كسب ود اللوبي اليهودي الاميركي وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل ومحاولة تحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض والوقوف ضد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلماني، و مع تنامي فاعلية القوى الإسلامية في المجتمع التركي يجد العلمانيون والجيش التركي في علاقاتهم المتطورة مع إسرائيل نوعا من الآلية الدفاعية العلمانية للحد من هذه الفاعلية.⁽²⁾

¹ محمد نور الدين: **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. مرجع سبق ذكره 21 (* **يهود دونمة**): ويطلق على أبناء الأقلية اليهودية في تركيا لقب دونمة، وهي كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق، وجاءت هذه التسمية بعد أن تظاهر يهود تركيا باعتراف الإسلام علنا منذ زمن الدولة العثمانية واستخدموا أسماء إسلامية، لكنهم احتفظوا سرا بديانتهم وطقوسهم اليهودية وأسسوا محافل ماسونية نشطة في تركيا كان لها دور بارز في إضعاف الدولة العثمانية عشية انقلاب العام 1909 الذي زادت فعاليتهم في أعقابها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

² عبد الرحمن السباعي. " **قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا** " نقل عن:

2/ الأقلية اليونانية:

الفئة الثالثة التي اعترفت بها معاهدة لوزان، كأقلية، هي الأقلية اليونانية التي اكتسبت بذلك حق تأسيس المؤسسات خاصة بها من كنائس ومدارس وجامعات غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من اليونان وتركيا، والتي امتدت في التاريخ، أعطت الوجود اليوناني تركيا بحيث تكون هناك أحيانا للتطورات السياسية بين اليونان وتركيا، تضيق ومحاصرة لأعمال هذه الأقلية، الأمر الذي دفع بالعديد من اليونانيين الأتراك إلى الهجرة إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، ويتوزع هؤلاء، بغالبيتهم، في اسطنبول، مع وجود عدد قليل أزمير، على ساحل بحر إيجه وأنقرة وطرابزون وما زال اليونانيون يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تضائل أعدادهم في السنوات الأخيرة وينتمي اليونانيون الأتراك مذهبيا إلى الكنيسة الأرثوذكسية وساعد على إثارة قضايا الأقلية اليونانية، سقوط الشيوعية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم بتشكيل حلف ديني أرثوذكسي يستهدف تطويق تركيا، ومحاولة اليونان تحويل الوضع القانوني لبطركية اسطنبول (علما أن هذه الكنيسة الأرثوذكسية التي تعتبر المقر الرئيسي لهذا المذهب في العالم، منطقة فينير اسطنبول) بالنسبة للارثوذكس في العالم إلى ما يشبه الوضع القانوني للفاثيكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم، وما يعني ذلك، بنظر الأتراك، من إنشاء دولة داخل الدولة التركية وتزداد هذه الحساسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر إيجه وقبرص، واتهام الأتراك المستمر لليونان بانها تسعى دائما إلى إضعاف تركيا وتقسيمها.

3/ الأقلية الأرمنية:

يعد الأرمن من أقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول وعندما أسس الأتراك العثمانيون دولتهم عام 1300 ميلادية، انخرط الأرمن في الدولة الجديدة، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية غير أن النزاعات القومية التي مرت على السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر واشتدت في أواخره ومطلع القرن العشرين، أفسدت العلاقة الجيدة تاريخيا بين الأرمن وقادة السلطنة، الأمر الذي أفسح المجال أمام حدوث مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الأرمن (يقدرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملة حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام 1915 وقد أدت هذه الأحداث إلى وقوع موجة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا وير أن اتفاقية لوزان 1923

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

اعترفت للأرمن، كما لليهود و اليونانيين، بصفة وضع الأقلية، وحققها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمنية وكذلك الحرية الدينية وكان من جراء تفرغ الأناضول الشرقي من السكان الأرمن، تحول من تبقى منهم إلى المدن الكبرى، ولا سيما اسطنبول، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق وقد خلقت الروابط بين الدياسبورا الأرمنية في العالم وأفراد الطائفة الأرمنية في تركيا، شكوكا لدى السلطات التركية التي كانت تتخذ إجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن وباستثناء حالات قليلة جدا، فإن مشاركة الأرمن في الحياة السياسية التركية معدوم تقريبا (1). لكن إصرار الأرمنيين المطالبة، باعتراف تركيا بالمجازر المرتكبة في حقهم، وكذلك مطالبهم باسترجاع بعض الأراضي التي يعتقد الأرمن أنها ذات تاريخيا لأراضيهم، وهي الآن داخل السيادة التركية وخاضعة لحكمها، يحول بين إقامة تركيا وأرمنيا لعلاقات دبلوماسية، فلأرمنيا مشروع استراتيجي يتمثل في إقامة أرمنيا الكبرى، ولقد قامت أرمنيا باحتلال بعض الأراضي الأثرية، ما ينبا حقيقة عن الأطماع التوسعية لأرمنيا، والتي قد تطال المطالبة ببعض من الأراضي التركية على أساس العرق والأقلية (2).

4/ الأقلية العلوية:

تشكل الأقلية العلوية، أو بالأحرى طائفة (لان أساس تكامل الجماعة هو المعتقد وليس العرق) بين 15% و 20% من مجموع سكان تركيا وينظر إليها بوصفها ركنا أساسيا في النزاع العلماني الإسلامي، إذ تشعر تركيا بين الحين والآخر انه واقعة بين تمزق اجتماعي ناتج عن اعمال العنف بين الاغلبية السنية والاقلية العلوية، حيث وقفت هذه الطائفة بشكل عام مع القوى العلمانية لمنع اي نفوذ إسلامي يكرس طابع الغلبة السنية في تركيا ومع ان العلويين هم جزء من الشيعة ترى بعض مؤسسات الدولة التركية انهم من اصل الشيعة البكتاشية والزيدية، في حين يعد العلويون انفسهم ممثلين للتفسير الاناضولي التركي للإسلام، اي انهم مجرد طريقة دينية يمثلون مجموعة مذهبية وليس مجموعة عرقية متجانسة، حيث يتوزعون بين جماعات عرقية ابرزها واكبرها الاكراد (30% من اكراد تركيا علويون) إلى جانب اعداد من العرب، كما انهم مختلفو اللغات حيث يتحدثون التركية والعربية والظاظا والكرمانسية وقد وجد العلويون في إجراءات اتاتورك فرصة مهمة لاداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، واصبحوا الدعامة الاساسية للنظام العلماني، ومع الانفراج السياسي والتعددية الحزبية في تركيا

¹ (محمد نور الدين. " الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات " . نقل عن:

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4413>

² (محمد نور الدين. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات . مرجع سبق ذكره ص21-22

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

بعد الحرب العالمية الثانية انضم العلويون لأحزاب اليسار العلمانية وأعلنوا تأييدهم لانقلاب عام 1960 وشاركوا في إعداد دستور 1961 الذي نص على الكثير من الحريات الدينية ما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي ونجحوا في إشغال نحو 15 مقعدا نيابيا في انتخابات العام 1965، وشكلوا العشرات من الجمعيات للطائفة العلوية، فضلا عن قيامهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة وكان العلويون عموما في معسكر اليسار بسبب انحيازهم التاريخي إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان العلمانية التي حمت وضعهم بوصفهم أقلية ، وفي المقابل اتخذ اليمين التركي المبادرة في تعبئة السنة ضد العلويين على أساس معاداة الشيوعية والعلمانية وتقترب الدولة والأحزاب التركية العلمانية التي تكون في السلطة من العلويين ومطالبهم بقدر تعاضم قوة التيار الإسلامي وتبتعد عنهم كلما ابتعد التيار الإسلامي أي أن النظام العلماني التركي ينظر إلى العلويين بوصفهم مجرد أداة تستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين.⁽¹⁾

على الرغم من الضمانات الواردة في معاهدة لوزان وكثرة العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين من الأقليات الأخرى في داخل تركيا وجوارها الإقليم ، خلال الجزء الأكبر من تاريخ الجمهورية، إلا أن الموقف الرسمي التركي نحو الدول المجاورة لها، والتي تاوي أقليات غير ، قد اتسم بمزيج من الشك والعداء خلال الثلاثينات من القرن العشرين ، اتجهت تركيا نحو تطهير لأغلبية الأقليات من الخدمات المدنية والرسمية، حتى وإن لم تكن هناك قوانين تحظر عملهم، ففي الواقع والممارسة ظلت الخدمات المدنية وخاصة منها المتصلة بالامن في وجه تلك الأقليات، كذلك اختلفت معاملة الحكومة التركية لتلك الأقليات، من اليهود إلى اليونانيون إلى الأرمن و ذلك حسب اختلاف الأوضاع والقضايا وكل ذلك تحت غطاء المبادئ الكمالية والحفاظ على الكيان التركي من التفكك، فلقد واجهت أعمال الشغب في الثلاثينات والخمسينات بنوع من القمع، وكبح صارم لأي صورة أو شكل من أشكال الانفصال، فعلى الرغم من الوضع الذي حاولت أن تخلقه تركيا للأقليات، من خلال الدمج وسياسة التريك التي استدعتها قيام الجمهورية إلا أن البعض يرى أن عدم تفهم تركيا للفسيفساء العرقية التي تزخر بها وعدم إدراكها للطريقة السلمية التي تتعامل بها معها، سيكون هذا عاملا مؤثرا مهددا للكيان التركي، بإضافة إلى أنه يمكن يستعمل ضد تركيا كورقة مساومة في العديد من القصد

¹ (عبد الرحمن السبعواوي. " قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا " مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

الخارجية خاصة المتعلقة منها بالمفاوضات للانضمام مع الاتحاد الأوروبي مرهون كما يرى البعض بمدى اعتراف تركيا بتلك الأقليات.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال:

يشكل الأكراد في تركيا ؛ ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي) ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويعتبر أكراد تركيا امتدادا لأكراد العراق وإيران وسوريا وبما أن تركيا تعد جزء من الشرق الأوسط فإن الأقليات التي لها وجود متميز توجد بشكل رئيسي في تلك الدول، ويطلق تاريخيا تلك المناطق التي يقطنون اسم كردستان، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران الكردية كردستان الشرقية".⁽²⁾

ليست مشكلة الأقلية الكردية وليدة اليوم فهي موجودة منذ أواخر العهد العثماني، ولا يمكن أيضا اعتبارها أقلية كباقي الأقليات الأخرى، كما لا يمكن أن نعتبرها مشكلة داخلية فقط، وتقتصر على بعض مطالب مجموعة داخل كيان دولة من أجل تحسين أوضاع اجتماعية واقتصادية وكذا تحقيق الاعتراف بالاختلاف الثقافي داخل الكيان الموحد للدولة، حيث كان الحكومة التركية مع هذه الأقلية في البدايات الأولى انطلاقا من مبدأ وعقيدة الدولة الرسمية القائلة بـ: "أمة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة" وبالتالي يمكن اعتبارها ، داخليا و امرا محسوم فيه ويجب التعامل معه داخليا دون تدخل اطراف اجنبية، بحيث دابت النخبة الكمالية عن الدفاع عن عقيدة وحدة الدولة التركية وعدم قابليتها للتجزئة ارضا وشعبا، وحسب تلك العقيدة ليس ثمة إلا شعبا واحد في تركيا، وهو يشكل مجموع مواطنين البلاد الذين يتمتعون بالحقوق نفسها ويلتزمون بالواجبات ذاتها، اما المزاعم القائمة على الاختلافات العرقية (الإثنية) فهي مزاعم غير مبررة، لأن كل مواطن تركي هو مواطن من الدرجة الأولى، إن الجماعات الوحيدة التي يعترف بها على انها أقلية هي التي جرى إعطاؤها وضعيه الاقلية ف

¹⁾ Gareth Jenkins, "non-Muslim minorities in turkey: progress and challengers on the road eu accession ". site: <http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2004-01-evasivecrescent/TPQ2004-1-jenkins.pdf>

²⁾ ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية مرجع سبق ذكره. ص120

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

معاهدة لوزان وفقط لكن سرعان ما تحول هذا العامل من داخلي إلى خارجي، فمع مرور الوقت وتزايد العمليات العسكرية الهجومية على المؤسسات الرسمية للدولة التركية ودخول هذه الأخيرة في مجابهات عسكرية طويلة مع الأكراد، وحسب بعض المراقبين فإن هذا السلوك ينبأ عن بداية وقوع انفصالات في داخل المجتمع التركي، فإلى بداية عقد التسعينات كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب العمال الكردستاني PKK في جنوب شرق البلاد قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات وردود فعل هامشية فيما وراء حدود تركيا، غير أن نضال تركيا في سبيل الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربة المتمردين الأكراد الانفصاليين ما لبث أن تحول ، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى قضية دولية تتفاعل تحت صبغة وخطأ داخلي، أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية من جهة، والبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، زيادة عن جماعة صغيرة من ساسة أكراد ذوي التوجهات المختلفة يحاولون أن يسمعوا صوتهم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي.⁽¹⁾

أما المشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافياً وسياسياً وبلي ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني، والحيلولة لتالي، دون تأسيس الأكراد أحزاباً تعكس تطلعاتها السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي وحين أسس بعض الأكراد أحزاباً تعبر عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن أو النفي وقد تكثفت عمليات الحظر في النصف الأول من التسعينات، ولقد استطاعت تركيا في مراحل تاريخية ، أن تتجح في قمع الحركات الانفصالية داخل حدودها إلا أن تخوفها يكمن في المجموعات العرقية التي تكمن خارج حدودها وينظر إليها على أنها ملاذ النزعة الانفصالية، كما أن تصور هذه الاقلية لذاتها خلال الحرب العالمية الأولى والثانية كان مبني على أساس سؤال محوري، لماذا لا تملك هذه الاقلية المشتتة في الشرق الأوسط كياناً كردياً موحداً يمكن أن يمهد لقيام دولة مستقلة تجمعهم؟

لكن سرعان ما تعاملت الحكومة التركية مع هذا الوضع من خلال القمع وإبطال تلك المزاعم، وكذلك من الناحية السياسية حيث حاولت أن تقدم حجج لإقناع هذه الاقلية بالعدول عن تصوراتها وتمثلت تلك الحجج في:

¹ (هاينكس كرامر، ترجمة: فاضل جنكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. مرجع سبق ذكره ص 75

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

- اعتبر تركيا هذه الأقلية كتنظيم غير قادر إدارة ومن ثمة غير قادر على إدارة كيان أكبر دولة.

- ومن ناحية ثانية أن الجزء الكبير لهذه الأقلية يسكن ضمن الحدود التركية وبالتالي أي انفصال يعني تهدي لكيان دولة موحدة.

- وقف المجال أمام السياسة التحررية الانفصالية التي تطل وتنتشر إلى باقي الأقليات الأخرى التي تندرج ضمن الكيان الموحد.⁽¹⁾

إن ليس الاعتراف بالأقلية الكردية، وبالتعبيرات الممكنة عن الحقوق الثقافية الكردية، بنظر التركيين وخاصة المتشددین منهم، سوى الاعتراف ببداية نهاية الأمة - الدولة التركية الموحدة ، ويقول هؤلاء أنصار الكيان الواحد أن أي شأن يخول لاعتراف بالحقوق الثقافية لأكراد مثل حق استخدام اللغة الكردية كحق رسمي ، سيفض في النهاية إلى المطالبة بالحقوق السياسية التي لن تلبث أن تطالب إلى إعادة تنظيم الجمهورية على أساس اتحادية فدرالية ، ولن يبقى الوصول إلى الانفصال عملية بسيطة، هذا الأمر الذي جعل تركيا تتخوف منه، ولم تراعي أي حلول سياسية مع الأكراد لأن مجرد الجلوس مع هؤلاء يعد اعترافا ضمنيا بهذه الأقلية، لذلك ظلت تؤكد أن القتال ضد الإرهاب الانفصالي لا بد أن يستمر كما أن حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش التركي لم يعد يقتصر على الدعم الداخلي، بل أصبحت القضية الكردية تتأثر بالأوضاع الدولية، وهي تشد اهتمام القوى الأجنبية فمنذ حرب الخليج الثانية بدأت تبرز بوادر قيام -دويلة- في شمال العراق الكردية، وتركيا بقدر ما أسعدها تحطيم الخصم الإقليمي العراقي، بقدر ما شعرت بالخوف والخطر من تطورات الأحداث في شمال العراق لبلورة الشروط والظروف اللازم. لاكتمال بنية الدويلة الكردية، كما تعلم تركيا أن حزب العمال الكردستاني ليس معتمدا على سوريا فقط، بل يتلقى الدعم من بعض الحكومات: روسيا، إيران، العراق، اليونان، وحتى أرمينيا مؤخرا، تلك الحكومات التي تنافس تركيا إقليميا، و يههما أن ترى تركيا غارقة في الازمات.

إن إن أحد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو -هاجس التفكك- الذي يعود إلى اتفاقية سيفر اوت 1920 والتي لاحظت قيام دولة أرمينية في شرق الأناضول ، ومنطقة حكم ذاتي في كردي في جنوبه الشرقي ، وإذا كان الخطر الأرميني غير واقعي نظرا لصغر م

¹) Gareth Stansfield." The Changing Parameters of Kurdish Statehood: Between Brussels and Baghdad". International Studies Association. <http://www.isanet.org/pdf> p4-5

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

وسكان أرمينيا ووضعها لاقتصادي والعسكري، فإن الخطر الكردي واقعي وحقيقي لأسباب التالية:

- لأن الأكراد كما قلنا على خلاف الأرمن لهم وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى تواجد كتل موازية للأكراد في كل من شمال العراق وإيران وسوريا.

- أن الأكراد خاضوا فعلا حروبا و تمردات متوالية لم تنقطع منذ العام 1925 وحتى اليوم، وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين العامين 1984-1999 أن يقضي على وحدة الأراضي التركية.

- أن المنطقة الجغرافية لتوجد أكراد العراق هي امتداد طبيعي وجغرافي لنظيرتها التركية.

- أن أكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولاسيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعادا -وكيانية- بعد حرب الخليج الثانية، وصولا إلى احتلال العراق في مارس 2003 والحكومة الفدرالية التي تشكل فيها حكومة كردستان العراق حكما مستقلا ضمن الدستور الجديد للعراق.⁽¹⁾

فمن خلال الأقليات و الورقة العرقية تعرضت علاقات تركيا بجاراتها في المنطقة إلى نوع من الشك والريبة من المنافسة على الزعامة الإقليمية وكذلك إثارة النزاعات التي تقوض الاستقرار في المنطقة، فبخلاف كل جيرانها، بما فيها اليونان وأرمينيا، العدوتان التاريخيتان، وباستثناء قبرص التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي التركي، وينظر إليها على أنها شأن داخلي تركي، فإن العراق يمثل أهمية أولى لتركيا في ظل الترتيبات الأمنية الحاصلة في الشرق الأوسط وتزايد الحديث عن النشاط المكثف للأكراد، ما يجعل المنطقة قابلة للتجزئة والتدويل ولعل جزءا كبيرا من عملية تدويل المشكلة الكردية هو النتيجة الحتمية للتغلب المنظور الأمني في علاقات تركيا الإقليمية والرؤية الواقعية المبنية على أساس الهاجس الأمني كما سنلاحظ ذلك في الفصل الأخير وتداعيات تفكك العراق، على السياسة الخارجية والأمنية التركية.⁽²⁾

إن من خلال ما سبق، يمكن ان نصل إلى نتيجة مفادها ان السياسة الخارجية التركية في مرحلة متحولة، وما ساعد على هذا التحول بعض المحددات الأساسية، التي اثرت بصيغة او باخرى على توجهاتها الخارجية والأمنية، بدءا بالتحولات الفكرية التي كانت المنطلق الفكري الذي مهد لضرورة الدور الإقليمي الذي يجب ان تلعبه تركيا، كما شكلت طبيعة النظام السياسي

¹ (أحمد يوسف أحمد، وآخرون، احتلال العراق: وتداعياته عربا وإقليميا ودوليا. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. بيروت/ لبنان. 2004. ص 407

² (هاينكس كرامر. ترجمة: فاضل جتكر. تركيا المتغيرة تحت عن ثوب جديد. مرجع سابق ص 76- 77

الفصل الثاني - المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

ودور المؤسسة العسكرية الذي خلق نوع من الاضطرابات السياسية في تركيا أحد الأسباب الرئيسية التي تمخض عنها نموذج فريد من الديمقراطية المبنية على أساس تداخل أدوار المؤسسات الرسمية في الدولة كما شكل أيضا الصراع السياسي بين القوى الفاعلة في المجتمع من التيار العلماني وكذا الإسلامي حول القضايا المصيرية للأمة من الاقتصاد إلى الهوية ، إلى نتيجة مفادها بناء سياسة خارجية متعددة الأطراف ومتعددة القضايا ومتعددة الانتماءات، بالإضافة إلى تلك المحددات المساهمة في هذا التحول هناك بعض العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر وتحوّل بين تركيا وقيامها بدور إقليمي فاعل في جوارها الجغرافي إن لم تحسن التصرف و إدارتها بما يخدم مصلحتها وأمنها. فيرى العديد من الباحثين أن تركيزها ورغم فقرها من حيث الطاقة، فهي مرشحة إلى أن تكون أبرز اللاعبين المستقبليين المؤثرين على خريطة الطاقة العالمية من خلال المشاريع الكبرى التي هي بصدد إتمامها، وبذلك تضمن تركيا على الأقل نفوذ إقليمي اتجاه آسيا الوسطى والقوقاز .

ورغم أن الكمالية نجحت منذ العام 1923 وحتى الآن في الحد من أن يصبح واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عامل تفتيت فعلي للمجتمع والكيان، إلا أن واقع التطورات والأحداث طوال هذه الفترة يظهر بوضوح أن مسألة الأقليات، ووعي أفرادها المتزايد لشخصيتهم المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاملا ضاغطا بقوة على النظام في تركيا وأركان الإيديولوجيا الكمالية، في اتجاه البحث عن أشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للأقليات العرقية والدينية والمذهبية وبين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا ومجتمعيا وما لم تتجح مختلف الأطراف المعنية مباشرة بهذه المسألة، في التوصل إلى صيغة تعيد بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة، أكثر معاصرة واستيعابا للحقائق، فإن مسألة الأقليات في تركيا مرشحة لتتخذ اشكالا أقل ما يمكن أن يقال . أنها ستكون مهددة لاسس الكيان الإيديولوجيا، حيث تشكل كل تلك المحددات والعوامل في مجملها مجتمعة ومتفرقة ، جل القضايا والتحديات التي تواجهها الدوائر الجيوستراتيجية للسياسة الخارجية والأمنية التركية جوارها الإقليمي، والتي سنناقشها بنوع من التحليل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الدوائر الجيو سياسية للتوجهات

الإقليمية التركية

لقد ساد في الدراسات التقليدية للسياسة الخارجية، تحليل تلك السياسات بوصفها وحدة متجانسة تجاه كل المشكلات الدولية، فالسياسة الخارجية التدخلية مثلا تتسم بهذا التوجه، إزاء كل الدول وإزاء كل القضايا الدولية، لأن السياسات الخارجية للدول في تلك الفترة كانت تدور حول قضية أساسية هي الأمن، وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية، في تحديد مسارات وتوجهات السياسة الخارجية، لكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحتى وقتنا الحالي، شهدت العلاقات الدولية نوعا من الاعتماد المتبادل، حيث ظهرت فيه قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية، وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول، ومن المتصور أن تتبع الدول سياسة خارجية معينة تجاه قضايا معينة، وسياسة خارجية أخرى اتجاه قضايا أخرى، ومن المتصور أيضا أن تتركز السياسة الخارجية للوحدة الدولية إزاء وحدة أخرى في قضية واحدة، في حين تتوزع سياساتها إزاء وحدة أخرى حول قضايا متعددة، كما أن نمط القضايا الكامنة في السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما يتفاوتان ويتغيران بتطور الزمن.⁽¹⁾

وبناء على ذلك التوجهات الإقليمية الخارجية التركية في هذه المرحلة بذات تجاه العديد من الدوائر الجيوستراتيجية، التي تفرض نفسها في بعض الأحيان على تركيا، نتيجة لطبيعة القضايا التي تشغلها وتثيرها. كما أشير إلى أن توجه السياسة التركية نحو دائرة جيوسياسية لا يعني بالضرورة وجود قضية واحدة كفيلة بالتحليل والمناقشة، بل قد نجد في الدائرة الجيوستراتيجية الواحدة مجموعة من القضايا، وبناء على ما قدمناه في الفصل الأول من مقاربات تفسيرية سنحاول أن ننظر أو نقارب تلك التوجهات من خلال تلك المقاربات التي تحاول كل منها أن تبين لنا أن متغير معين -أو قضية ما- لها الأهمية البالغة وانها الكفيلة بالدراسة والتحليل، وعليه يجب مقارنة دور تركيا الإقليمية من تلك الزاوية أو القضية، وعليه أشير إلى أنه في هذا الفصل سأحاول كل مرة الإشارة إلى المقاربة التي تكون أكثر عقلانية في تفسير توجه معين وأولويته على حساب تحليل آخر، كما أريد أن أشير إلى فرضية أساسية مفادها أن أي توجه أو إستراتيجيه إقليمي قد تتقاطع مع دوائر أو توجهات إستراتيجيه أو قد تكون ضمنها خاصة ونحن نعيش ضمن النظام الدولي الاحادي القطبية، الذي الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى و التي لديها إستراتيجيات عالمية في مختلف المناطق والاقاليم، ان تركيا، رغم تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية، ما زالت .

أمير؛ في إطار تعزيز هيمنتها على المناطق الشيوعية السابقة، تحتاج إلى حلفاء الدوائر الجيوستراتيجية الإقليمية للمعسكر الشيوعي السابق سواء في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط منع عودة الهيمنة الروسية من جهة ولمواجهة الحركات الإسلامية الأصولية المعادية لأميركا من جهة أخرى وتلك في مجملها أهم الدوائر الجيوسياسية التي تثير أهمية السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول

الدائرة الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز

قبل الإشارة إلى أهمية هذه الدائرة الجيوسياسية ، والطموح التركي نحو تفعيل دور إقليم اتجاه دول تلك المنطقة نشير إلى أن المنطقة لها أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى سواء روسيا التي تعتبرها خبراء الإستراتيجية والجغرافيا السياسية خلال معظم القرن العشرين كجزء من الأراضي الداخلية للاتحاد السوفيتي المتكك أو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ت أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب التي تفودها الولايات المتحدة على الإرهاب مساعد على إعادة الجغرافيا السياسية في أوراسيا، والتي أخذت بعدا استراتيجيا جديد حيث يوضح برجنسكي في كتابه "اللاعب الكبير" ان الرهان الرئيسي للولايات المتحدة لفرض هيمنتها على العالم، يكمن في السيطرة على اورسيا ، انطلاقا من اوربا الغربية، حتى الصين مرورا بآسيا الوسطى، والتي تعتبر الأقطار النفطية والغازية الهمة في العلم والتي لم يتم استغلالا مواردها بعد، ورغم ان الولايات المتحدة تعد قوة خارجية عن المنطقة إلا ان ا اهداف إستراتيجية . مناطق عدة في العالم وفي هذه المنطقة بالذات للأسباب التالية:

- اي انتشار لروسيا في القوقاز وفي مناطق من البحر الابيض المتوسط.
- حجز الممرات الاوربية والروسية نحو مصادر النفط في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق و السيطرة على "طريق الحرير الجديد"(*) للغاز والنفط حتى مخارجها الغربية.

- توسيع وتعزيز دور منظمة حلف شمالي الاطلسي كشرطي لخدمة الولايات المتحدة.
- إنشاء تشكيل إجمالي من القواعد الأمريكية في الجنوب- الشرقي لاوربا، يصبح من السهل التدخل والانطلاق . لاي منطقة في العالم.(1)

(*) التقليدي ي تمتد من أقاصي شرق الصين مرورا بآسيا الوسطى غربا - أو الهند - وإيران وإلى شمال الجزيرة العربية وتركيا انتهاءً بأوروبا.. الشريان الرئيسي للتجارة العالمية سيتمدد ليشمل عددا انطلق من شمالي أفريقيا مرورا بدول الخليج وآسيا الوسطى وصولاً إلى الصين وجنوبي شرق آسيا. أما الجديد في طرق النقل فهو الاهتمام بشبكة الأنابيب لنقل

مع ذلك تبقى تلك المنطقة المسرح الدولي الوحيد التي تجد فيه الو.م.أ قوة منافسة شديدة وحسب مفهوم ماكندر فإن هناك مناطق في العالم تكون محورية في أي سياسة، ويسمى قلب الأرض " heart land " وتلك المناطق من يسيطر عليها تكون له الغلبة في رسم وتحقيق الأهداف بالولايات المتحدة قد حاولت احتواء هذه المناطق ببساطة من خلال ربطها بنظم ولهذا أصبحت تركيا وإيران وباكستان مهمة في هذه السياسة.⁽¹⁾

المطلب الأول: أهمية دائرة اسيا الوسطى والقوقاز لتركيا:

مع تفكك الإتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها في مواجهة عالم جديد في اسيا الوسطى^(*) عالم أرادت أن تؤثر فيه، وطرح عليها العديد من القضايا، حيث تنتمي مجتمعات تلك الجمهوريات في معظمها إلى المجموعة التركية التي تجمعها مع تركيا روابط قوية، ولها أهمية حيث تعد محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي. حيث يشكل الأتراك المجموعة السياسية المسيطرة هناك، ويجري التحدث رسمياً بلغة قريبة من التركية، ولقد كان التصور العام والد لرفض الإتحاد الأوروبي انضمام تركيا بيدي نوعاً من عزلة تركيا نسبياً عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأتراك أنفسهم قط جزء منه و بناء على ماذين الخيارين السابقين، كان ينظر إلى توجه تركيا نحو الدائرة السياسية لدول اسيا الوسطى والقوقاز، باعتباره وسيلة للتعويض عن الصعوبات التي تواجهها تركيا، أوروبا هذا العزل الذي تعتقد تركيا أنه بإمكانها والقيام بدور الدولة الإقليمية الكبرى حيال هذه الجمهوريات.

الخشية من عزلة تركيا، عن بقية العالم والخوف من تراجع أهميتها الإستراتيجية، كان الدافع الأساسي إلى تبني تركيا إستراتيجية إقليمية نحو دول اسيا الوسطى والقوقاز^(**) وحاولت

¹ بيتر تيلور . عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد الجغرافيا السياسية لعالمنا القومي، المحليات . مطابع السياسة . يونيو .

(*) **أسيا الوسطى أو وسط أسيا** : هي منطقة واسعة في قارة آسيا محاطة باليابسة. بالرغم من أن تعريف هذه المنطقة موجود، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عالمياً لوصف هذه . مع أن تحديد حدود المنطقة بشكل دقيق لم يحسم، تشترك المنطقة في الكثير من الخصائص العامة الهامة. أحدها أن أسيا الوسطى كانت من الناحية التاريخية مترابطة بشكل وثيق. وكنتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس، والسلع، والأفكار بين أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا. تعرف أحياناً باسم "أسيا الداخلية"، فهي تقع ضمن مجال القارة الأوراسيوية الأوسع. وكذلك تعرف أحياناً باسم

(**) : هي المنطقة الجبلية الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود وتقسّمها جبال القوقاز. الجمهوريات الجنوبية لروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان. يعيش في تلك البلاد نحو 33 مليون . وهي بلاد غنية بالموارد الطبيعية التي منها النفط والفحم والغاز الطبيعي. إلى المواد المعدنية مثل الحديد والمغنيز والنحاس والرصاص والتنجستن والزنك.

أيضا الإمساك بالفرصة التي كانت تلوح إليها أمريكا عن طريق إقامة حلف إستراتيجي مع تركيا يكفل لها الاستفادة والتوسع في تلك المنطقة، بما يكفل لها أيضا أن تحول المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي وإذا أردنا فهم المحدد الأساسي الذي ساعد على تبني هذا التوجه ودعمه بشدة، نجد أن النظام السياسي والتجاذبات السياسية الواسعة للأطراف الفاعلة في المجتمع والتي كانت تعيش فترات من الاحتقان نتيجة للآزمات الداخلية، كان السبب في بروز تيارات داخل الأوساط الحزبية القومية والإسلامية، التي أبدت آراء وتصورات حاولت من خلالها أن تدعم هذا التوجه، وذلك عن طريق التصريحات بأفكار " لإقامة كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا" كما كان ساسة تركيا المنتمون لمختلف التيارات ، يحاولون أن يرسموا صورة جديدة "لعالم تركي جديد" ممتدة من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكل تركيا " " وقد سارع الرئيس التركي السباق تورغوت أوزال إلى إبلاغ مواطنيه أن القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون القرن التركي وكان من أكبر الداعمين لهذا التوجه.⁽¹⁾

لكن إذا نظرنا إلى هذا التوجه من محدد النظام السياسي، سنجد انه ليس الوحيد المتحكم والمساعد على هذا التوجه، فسرعان ما كان لعوامل نابعة من المنطقة في حد ذاتها حافز محرك لذلك التوجه، فلقد كان النقص النسبي على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي الجمهوريات الجديدة، عامل مساعد على تمكين الأتراك من ان يشعروا بالتفوق، كما ان الفراغ السياسي في هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة الهائلة، ادى إلى ظهور طموح تركي نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات، وإقامة تكتلات تعاونية واقتصادية على غرار " مجلس العالم التركي او الجامعة التركية" . كما نجد ان العامل العرقي كان له دور اساسي في عرض تركيا نفسها على اساس انها الشقيق الاكبر لهذه الجمهوريات وخاصة ان خمسا من اصل ستة جمهوريات ذات اصول عرقية تركية وتربطها بتركيا لغة مشتركة : **أذربيجان، تركمانستان، ازخستان، اوزبكستان، قرغيزستان،** اما الجمهورية السادسة **طاجاكستان** إلى الثقافة الإيرانية، ويتكلم بناؤها الفارسية كما حرصت على عرض نفسها لهذه الجمهوريات على اساس انها تمثل النموذج العلماني الليبرالي" الذي يصلح الاقتداء به من جهة، ويخلصهم من اثار المرحلة السوفياتية السابقة التي تعرضت فيها ثقافتهم وهويتهم إلى الكبت والإهمال من : والتجاهل من جهة ثانية.⁽²⁾

أما فيما يخص نظرة تلك الجمهوريات، إلى تركيا ربما لم يكن لها الخيار في ذلك، مضطرة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية فهذه المنطقة ظهرت للوجود الجيو سياسي (بعد زوال الإتحاد السوفياتي، وإن توجهها هذا محدد أساسا، بجملة من الآليات والسمات الأساسية المشتركة، النابعة من سعي جمهوريات^(*) أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، وحتى جورجيا وأرمينيا، إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة، واجتذاب الاستثمارات الدولية وبعيدا عن ما تقررته روسيا⁽¹⁾ وقد تحركت تركيا تجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة إقليميا من خلال القيام بنشاطات سياسية جديدة التي يمكن أن تفسر على أنها جهود تهدف إلى إقامة علاقة خاصة مع مركز مهيمن ملكه من موقر إستراتيجي ليس بالمفهوم الجغرافي وحسب، ولكن حتى بمفهوم المكانة السياسية التي تملكها تركيا بالنسبة للغرب، حيث تستطيع تركيا أن تأخذ بنجاح فرص أبواب كثيرة لدول آسيا الوسطى، لتكون قريبة، أو لتشارك وتتظم إلى العديد من التنظيمات والمؤسسات الغربية والمنظمات الدولية، بدأ من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي تركيا تتيح لهذه الدول أكثر من طريقة، تكون لهم بوابة أو مدخل إلى الغرب في الوقت ذاته، عرضت تركيا دعما كبيرا للتنمية الاقتصادية للجمهوريات الجديدة، وكان تركيا حثيث وفعال في محاولة تقديم وصلات إقليمية اقتصادية والسياسية، وخاصة فيما يتعلق بإحياء وتوسيع العديد من المنظمات⁽²⁾.

التركي الذي في آسيا الوسطى و القوقاز يصوغ رغبتها في إقامة تعاون شامل في المنطقة ويمكن إيجاز أهداف السياسة الخارجية التركية اتجاه هذه المنطقة على النحو الآتي:

- الدعم القوي لتنمية السيادة الكاملة لك الدول من خلال الإسهام في توطيد الدول الحديثة الاستقلال وتحقيق الديمقراطية والرخاء في دول تلك المنطقة.
- المحافظة على استقرار وامن المنطقة.
- دعم جهودها في سبيل إرساء الديمقراطية، وتطوير اقتصاديا، وفق قوانين السوق الحرة ومواصلة الإصلاح السياسي بما في ذلك حقوق الإنسان.

(*) عند انهيار الإتحاد السوفياتي كان التوجه السياسي لدول آسيا الوسطى مؤيدا لغرض إتباع النموذج 1991، قام الرئيس نور سلطان نازارباييف 1991

اعترفت تركيا رسميا بجمهوري أذربيجان، وفي ديسمبر 1991، تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان، أوزبكستان، وقرغيزستان على زيارات رسمية لتركيا. كما بادرت تركيا في 16/ 1991 إلى الاعتراف رسميا بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في منطقة الإتحاد السوفيات سابقا، مضيعة الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

- التعامل والعمالة مع هذه المنطقة ، لتحسين و زيادة إدماج مع المجتمع الدولي والهيكل الغربية والأوروبية كالإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.
- تعزيز التعاون الإقليمي داخل المنطة .
- تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية لتحقيق المنفعة المتبادلة وكذلك إلى إيجاد واتباء للكفاءات المتعددة الأطراف.(1)

لقد سعت تركيا جاهدة إلى تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع من أجل دعم الجانب التجاري من خلال تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) 28 1985 والتي تضم تركيا إيران، باكستان ثم تم توسيع هذه المنظمة، حيث ضمت إلى عضويتها في عام 1992 من أذربيجان تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان و أرمينيا فيما منحت كازاخستان صفة مراقب. ويذكر أن هذه المنظمة تسعى لتكون إطارا للتعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في مجالات التجارة والمصارف والاستثمار وإقامة مناطق تجارية حرة وكذلك في بعض مجالات الصناعة والطاقة والاتصالات والنقل وعلى غرار منظمة ECO بذلت تركيا جهودا حثيثة لإقامة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود عام 1992 والتي تضم إلى جانب تركيا كلا من بلغاريا وروسيا ورومانيا وجورجيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان وهي منظمة تسعى للقيام بمهام مشابهة لمنظمة ECO.(2)

المطلب الثاني: القضايا التي يفرزها هذا التوجه:

ففي سبيل تحقيق تركيا لهذا التوجه الإقليمي، قامت بخطوات اقتصادية وثقافية وسياسية تجاه هذه الجمهوريات بغية تحقيق وإعادة الروابط معها، وتوطيد العلاقات في شتى المجالات تمهيدا لعلاقات اوثق من التعاون الثنائي والإقليمي لكن سرعان ما تبين أن المنطقة أو هذا التوجه، يطرح العديد من القضايا غير التعاون على أجندة السياسة الخارجية التركية وكم أن التوجهات في السياسة الخارجية، لم تعد تتناول قضية واحدة في توجه واحد أصبح التوجه الواحد يطرح مجموعة من القضايا وعليه نبي هذه الدائر الجيوسياسية بذات القضايا التي أفرزها قد نتجت عن سببين أساسيين:

1) "Turkey's Relations With Southern Caucasus" from site: ministry of Turkish foreign affairs. <http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/Caucasus/RelationWithTheSouthernCaucasus/>

الأول: اكتشاف أن بعض هذه الدول تمتلك موارد طبيعية ضخمة خاصة البترول والغاز.

الثاني: أن بعض هذه الدول تم سريعا إدخالها فيما وصف بصراعات عرقية وحتى في الدول المستقلة حديثا التي تم فيها لدرجة كبيرة تجاوز عدم الاستقرار والصراع، كما أن هذا التوجه أنتج نوعا من التنافس بين القوى الخارجية المتعددة على النفوذ فيها هدد ودرجة كبيرة استقرار المنطقة وزاد من احتمالات التدخل العسكري، ولهذا برزت قضايا أخرى إلى جانب قضايا التعاون، كقضايا الأمن التي لم تكن قائمة قبل انهيار الاتحاد.

1/ مشاريع النفط والاستقرار الإقليمي:

يعد الطاقة أساسيا في هذا التوجه نظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه تركيا من موارد الطاقة، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي والذي أصبح الآن الحافز الأساسي للتنافس التجاري في اسيا الوسطى، ويجعل المنطقة بالموازاة مع التنافس التجاري عرضة للتنافس الإستراتيجي و البحث عن النفوذ وتحقيق السيطرة على المنطقة من جهة ثانية ومضمون قضية الطاقة في هذه المنطقة يعد ضمن اللعبة الجيوسياسية الجديدة في اسيا الوسطى، والتي تدار أطراف متعددة ولا يخص تركيا لوحدها، لذلك قلنا في البداية الفرضية ان اي توجه إقليمي لأي دولة يكون ضمن او يتقاطع مع إستراتيجيات شاملة، وحين نحلل قضية الطاقة في هذا التوجه نجدها تتكون من شقين أساسيين: **الأول** و **السيطرة على إنتاج النفط والغاز والثاني** و **السيطرة على خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية**.⁽¹⁾

تعتبر أهمية احتياطي النفط بحر قزوين نسبية من وجهة النظر الغربية، ولهذا يعتقد الغرب انه من الضروري ان يوجد هناك حليف او شرطي يكفل ويضمن الاستفادة كما يجب ان تكون مشاريع الاستفادة من الطاقة معقولة من الناحية الاقتصادية، فإنتاج نفط قزوين ونقله يجب الا يكون عاليا التكلفة، وإلا لن تحقق الاستثمارات في المنطقة قيمة و سوف يرفع هذه من تكاليف الإنتاج حالة عدم الاستقرار في المنطقة والسبب الثاني، هو ان الغرب (الولايات المتحدة على وجه التحديد) معني بتطوير مصادر الطاقة خارج منطقة الخليج العربي التي تعرف عدم الاستقرار إذن كانت المنطقة اسيا الوسطى والقوقاز بالضبط (بحر قزوين) تعرف ولا تزال تشهد توسع في لعبه كبيرة" بين القوتين العظيمنتين منذ زمن الحرب الباردة ، وحتى بعد نهايتها و . المجابهة التقليدية الروسية- الامريكية من اجل السيطرة على قلب القارة

¹) Constantine Arvanitopoulos. " The Geopolitics of Oil in Central Asia ". A Journal of Foreign Policy Issues. Site: <http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.html>

الأوراسية والتساؤل العام في هذه اللعبة يدور حول من سيحصل على الصفقة الكبيرة لتصدير النفط المستخرج من بحر قزوين، إلى الغرب⁽¹⁾

ضمن الإستراتيجيات الشاملة وضمن هذا الاستقطاب الدولي في المنطقة، حاولت تركيا بهذا التوجه الأخذ بالحسابات العقلانية لتحقيق مصلحتها الوطنية فيما يخص نصيبها من الطاقة في بحر قزوين، وبما أن تركيا حليف رئيسي للولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية فمدى قدرة تركيا على مواصلة سياسة نشطة وفعالة في هذه الدائرة الجيوسياسية سيكون مرهون ومتأثر بطبيعة وقوة روابطها ، الولايات المتحدة. فعلى صعيد الخيار التركي ضمن مجموعة المشاريع، وقعت تركيا مع أذربيجان، في مارس 1993 لتصدير 25 طن متري من النفط سنويا من باكو إلى جيجان(جيهان)، واقترح مد خط الأنابيب النفط عبر الطريق الجنوبي، لكن لم تحدد ما إذا كانت سوف تمر عبر أرمينيا أم إيران، ولم تكن شركة النفط الروسية "لوك أويل" (LUKOIL)، جزءا من الصفقة، ولكن هذه الصفقة ألغيت بقدوم الرئيس الأذربيجاني علييف الذي كان مواليا لروسيا، و في 1994 عقدت صفقة نفط اقترتها كل من أذربيجان ، وتجمع الشركات النفطية العالمية، بمعدل 8 مليارات دولار لتطوير حقول النفط البحرية في قزوين وهي (الري وتشيراج وجونشلي)، وتم تأسيس شركة العمليات الأذرية العالمية (AIOC) تسيق نشاطات التجمع، حيث تملك شركة النفط البريطانية 'بريتش بيتروليوم' (British Petroleum) حصة مقدارها 17.13%، وشركة "اموكو" (AMOCO) مقدار 17.01% وشركة النفط الروسية "لوك أويل" (LUKOIL) 10%، وشركة النفط الأذرية "سوكار" (SOCAR) 20%، وشركة "بنزاويل" (PENNZOIL) الأمريكي 9.82%، وشركة 'يونوكال' (UNOCAL) الأمريكي 9.52% وشركة 'ستات أويل' (STATOIL) النرويجية على 8.56%، ولم تتلق شركة النفط التركية 'تباو' (TPAO) بشكل مبدئي إلا 1.75% فقط، وهو مؤشر على سوء الوضع ، في حين وعدت إيران بحصة مقدارها 5% وعليه نفهم ان أذربيجان حاولت في البداية ، ان تغلب وترضي كل من روسيا وإيران، وكذلك محاولة جذب الاستثمارات المهمة للشركات العالمية وخاصة البريطانية، ولكن بفعل الضغوط الأمريكية على أذربيجان، كان على باكو، إسقاط الصفقة الإيرانية، وذهبت حصتها في النهاية إلى تركيا، مما رفع من حصتها إلى 6.75%. ورغم كل الاختلافات سعت الولايات المتحدة على تغليب الخيار التركي.⁽²⁾

¹ (موسى الزعبي. في الفكر الاستراتيجي والسياسي. مرجع سبق ذكره. ص 181
² (فيكن تشينريان. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. دراسات عالمية. العدد 18. الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي. ص 58-59

لقد كانت أذربيجان تأمل من خلال إعطاء حصة مهمة من الصفقة لشركة النفط الروسية "لوك أويل" في أن تتخذ روسيا موقفا مرضيا لأذربيجان من الجدل الدائر حول الوضع القانوني لبحر قزوين، وعلى الرغم من تلك المحاباة الأذربيجانية لروسيا، اتجهت روسيا عكس ذلك و انتقدت تلك الصفقة بقوة معتبرة إياها غير قانونية. فحسب المراقبين رغم أن هذه الصفقة أوجدت حلفاء جدد لأذربيجان، على غرار شركات النفط العالمية ، إلا أنها أثارت غضب كل من جارتيهما روسيا وإيران. ثم بعد ذلك تم التوقيع على صفتين أخريين عام 1995 ، حيث حاولت أذربيجان من خلالها تهدئة كل من روسيا وإيران، حيث لم تكن في هذه الصفقة أية شركة أمريكية، وكانت هذه الصفقة فيما يخص التجمع النفطي بحقل كاراباخ ، والذي اعتبر بمثابة هدية لموسكو، ففي الصفقة البالغ مقدارها 1.8 مليار دولار ، حصلت "لوك أويل" الروسية على حصة بمقدار 35%، وترتفع إلى 52% إذا ما أخذ بعين الاعتبار مشاركتها في الشركات الأخرى ضمن هذا التجمع، وتم التوقيع على اتفاقية رابعة في 1996، وهي صفقة قيمتها مليارا دولار، من أجل تطوير **أشرفي ودان أولدوزو**، وقادت شركة "اموكو" هذا التجمع وكانت المفاجأة استبعاد **لوك أويل** الروسية منها، وهي التي اشتركت في الثلاث، وسرحت أذربيجان انها لم تستدعها للمشاركة في تطوير هذين الحقلين بسبب فشل الشركة او عدم استعدادها للتأثير على الموقف الروسي السابق، بشأن الوضع القانوني، كما يمكن إرجاع الاستبعاد الروسي إلى انخفاض نفوذه على أذربيجان في تلك الفترة امام رجوع المقاتلين الشيشان إلى غروزيا ، وعليه فاقت الاستثمارات الغربية في القطاع النفطي الأذري مع الصفقة الأخيرة حجم 12 مليار دولار الأمر الذي اعطى أذربيجان قوة للتوصل إلى سياسة خارجية مستقلة عن موسكو ، لكن الأمر الذي لا يزال بعد هذه المشاريع والصفقات هو قضية نقل هذه الطاقة وتصديرها إلى الغرب، بعيدا عن الخيارات الروسية⁽¹⁾ وبناء على تعقد العملية والصراع الشديد بين تلك الأطراف حول اولوية مسارات نقل الطاقة وقضية القرارات المتخذة بشأن الطرق التي سوف تسلكها انابيب النفط، تعقدت اللعبة السياسية في منطقة بحر قزوين، انتهى الجدل حول احتمال إقامة منظومة خطوط انابيب متعددة المسارات من شأنها ان تشمل على خيار شمالي روسي، واخر غربي **إجورجيا ، تركيا** وهناك خيار جنوبي عبر إيران يبدو مفضلا لدى بعض الشركات النفطية العالمية والذي تحول بينه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الاستمرار في فرض الخطر على إيران.⁽²⁾

¹ (فيكن تشيتران. **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز** . المرجع السابق.ص 61

² (هاينكس كرامرت. فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** مرجع سبق ذكره.ص.182.

لم تتضمن الاتفاقيات السابقة قرارات بشأن طرق الأنابيب، ولقد نوقشت الثلاثة احتمالات السابقة على الشكل التالي:

1- **الطريق الشمالي:** من باكو على ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، وهذا الخيار رغم أن له ميزات أساسية وفوائد، إلا أنه يضع هذا الخط تحت السيطرة الروسية، وهو الوضع الذي تريد أذربيجان تجنبه، كما أن الشركات العالمية ليست متحمسة له، كما أنه كيف يكون ناجح عبر البحر الأسود وتركيا تعارض زيادة كبيرة في حركة الناقلات عبر مضيق البوسفور والدردينيل، وسوف تزداد حدة هذه المشكلة عندما يصل الإنتاج إلى طاقته القصوى.

2- **الطريق الجنوبي:** على الخليج العربي عبر إيران، أو إلى البحر المتوسط، عبر إيران وتركيا، هذا الطريق رغم أنه أقصر الطرق وأقلها مخاطر من الناحية الأمنية، إلا أنه له فرصة ضئيلة لأن يصبح واقعا، بسبب وجود أميرك في الصفقات النفطية، ورغبتها العلنية في عزل جمهورية إيران الإسلامية.

3- **الطريق الغربي:** أو الطريق القوقازي، إلى البحر المتوسط عبر أرمينيا وتركيا، أو على البحر الأسود عبر جورجيا، وفيما بعد عبر جورجيا وتركيا على البحر المتوسط، حيث يعتبر هذا الطريق ذو فائدة مباشرة، ولعل الفائدة الرئيسية التي ينطوي عليها الخيار التركي، المتمثل في خط باكو-جيحان، هو أن يكون بديلا لخط الأنابيب الروسي والإيراني.⁽¹⁾

منذ منتصف التسعينات، والولايات المتحدة تدعم هذا الخيار، وجهود تركيا بشكل متزايد للعب دور أساسي في نقل الطاقة من بحر قزوين، اعطت الدعم السياسي والدبلوماسي إلى بناء وتشبيد خط أنابيب باكو - جيحان، الذي تراه باعتباره وسيلة هامة ليس فقط لتوسيع دور تركيا في المنطقة ولكن أيضا لتعزيز واستقلال الجمهوريات الجديدة في جورجيا وأذربيجان عن الجوار الروسي، إن هذه المحاولة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لاجتراح عمق استراتيجي في المنطقة، لمحاولة تقليص نفوذ روسيا على تلك المنطقة أو شبه عملية احتواء جديدة، هذا السلوك الذي فسّر من طرف الروس على أنه فعلا عملية لعزلها عن تلك الجمهوريات وتقليص نفوذه من مكاسب الطاقة في بحر قزوين، كما ينصح المراقبون تركيا أن تصمم وتحرص على المحافظة على التأييد الأمريكي لمشروعها دون المبالغة في استثارة عداة كل من روسيا وإيران، ونتيجة لذلك لم يعد هذا التوجه أو الدائرة الجيوسراتيجية خصب وسهل للممارسة تركيا نفوذها على المنطقة وبرزت أطراف فاعله ورئيسيه لها علاقه

¹ (هاينكس كرامرت. فاضل جنكر. تركيا المتغيرة تحت عن ثوب جديد . المرجع السابق.ص182

مباشرة بنفط هذا البحر : الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا إيران، الجمهوريات الجديدة، والشركات النفطية العالمية⁽¹⁾.

فتركيا تريد أن تشارك في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الكبرى الموجودة في بحر قزوين، ورغم الجهود الكثيرة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات وفي شتى المجالات إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية في آسيا الوسطى والقوقاز بحيث تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية في هذه المنطقة الهامة والحساسة والغنية، والسياسة التركية تجاه هذه الجمهوريات تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية الصعبة^(*) كما تحول سعيها إلى الطاقة ومشاريع خطوط الأنابيب الناقلة لها ' يشمل فقط على قضايا تقاسم الثروة النفطية، بل هذه الدائرة تشهد . من تعقيدات كبيرة وتشمل هذه الصراعات داخل المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي، والمنافسة الشرسة بين الشركات ددة الجنسيات، والنقص في الخبرة بنى التحتية التجارية والقانونية .⁽²⁾

وبناء على ما سبق وبالرغم من الرهانات التركية لمقاربة هذا التوجه انطلاقاً من منظور لبرالي تعاوني مبني ، اساس ظهور نخب في التيارات الحاكمة من انصار التيار اللبرالي على غرار رئيس الوزراء السابق بولنت اجويد، ووزير الخارجية إسماعيل جيم، و تورغوت اوزال الذين حاولوا مقاربة هذا التوجه وإدارة مختلف القضايا التي يفرزها حتى النزاعات الإقليمية من خلال منظور التعاون في قضايا الطاقة حتى اطلق على بعض تلك المشاريع (انابيب السلام) ومحاولتها لخلق إطار تعاوني يكون حائلاً بين عودة تلك الجمهوريات وخاصة الصراعات في القوقاز، التي كانت سائدة في فترة الإتحاد السوفياتي. إذن عند تحليلنا لهذا التوجه الإقليمي، نجد ان المقاربه التعاونيه اللبراليه تطغى على التحليل وتتجلى لنا إرادة تركيا الحديثة نحو مبادرات التعاون والتكامل الإقليمي المبني على اساس التجاور والتعاون في القضايا

¹) Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty. Op.cit.p17

(*) يمكن أن نوجز تلك العقبات والتحديات في النقاط التالية:

1- تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا، فتركيا تفتقر إلى الإمكانيات المالية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير تجاه هذه الجمهوريات التي مازالت تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

2- وهناك أسباب تتعلق بهذه الجمهوريات نفسها أهمها وجود خوف لدى عدد منها من تصورات تركية مركزية تجاههم، قد تؤدي إلى سيطرة تركيا بالمعنى الإقليمي على هذه الجمهوريات، خاصة كازاخستان حيث يكرر رئيسها نور سلطان نزار باييف عقب كل قمة "لمجموعة الدول التركية" قائلاً: "إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفياتي" و"إلى قاعدة الأخ الكبير".

3- أما على الصعيد الخارجي فيكمن في التنافس الدولي خاصة الروسي الإيراني.

²) Constantine Arvanitopoulos. " The Geopolitics of Oil in Central Asia". Op.cit

الاقتصادية الحساسة المتعلقة بالطاقة ومشاريعها النفطية، بالإضافة إلى الزيادة في وتيرة التجارة وتكثيف العلاقات التجارية التنسيقية في المنطقة وفق قوانين الحرية وانفتاح السوق في منطقة كانت تشهد سيطرة شيوعية، كما أن الأطراف التي تدير تلك العلاقات والقضايا با إإ الفاعلين الرئيسيين، هناك الشركات المتعددة الجنسيات المختلفة في المنطقة والتي كان لها دور أساسي وفعال في صفقات الطاقة، وظهرت كقوة منافسة ومفاوضة للدول على الحصص النفطية. رغم أن هذه المقاربة أعطتنا جزء أساسي من تحليل هذا التوجه، إلا أنه لا يفسر لنا التبعات التي أعقبت هذا التوجه من بروز قضايا التنافس الدولي حول الثروة والطاقة إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة أمنية و إستراتيجية، الأمر الذي يحول بينه وبين استقرار المنطقة، وبلوغ تركيا نحو تحقيق أهدافها المرجوة من هذه المنطقة، خاصة مع وجود منافسين كبار على غرار روسيا وإيران اللتان تشكلان العقبان الأساسيتان لتوجه تركيا نحو اسيا الوسطى ودول القوقاز.

2/ قضايا النفوذ والتنافس الإستراتيجي:

مع اكتشاف النفط في قزوين تزايد الاهتمام العالمي المسلط على المنطقة، واصبحت القضايا النفطية ومشاريع الأنابيب التابعة لها، حسب المراقبين إلا غطاء يخفي حقيقة الصراع الحقيقي حول النفوذ والمكانة الإستراتيجية في المنطقة للتنميد لأي احتمالات مستقبلية للتصعيد بين القوى الكبرى في المنطقة خاصة روسيا و والو.م.ا مع حلفائها المحوريين في المنطقة تركيا وباكستان، ومن هذا المنطلق جاء السؤال الاساسي ، تحرك تركيا تجاه هذه المناطق عن طريق إعطاء الاولوية لعلاقاتها مع الغرب ام التصرف انطلاقا من مصلحتها الوطنية؟ إن انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل تهديدا رئيسا لتركيا ولامنها لعقود مضت، عن طريق الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفياتي، ادى إلى زوال التهديد الرئيسي لتركيا، وسمح ا ان تتوغل وتبلور سياسات في المجال السوفياتي السابق، الامر الذي اثار حفيظة روسيا، التي يرى المراقبون ان المنطقة المحيطة بتركيا لا تزال ذات اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا وكذلك إيران ويبدو ان تركيا سوف تستمر على الدخول في د شديدة، التي من ش ان تشمل طائفة واسعة من المجالات والتي تتطلب استخدام انواع من الاستراتيجيات.(1)

¹) Nasuh USLU. " The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period". Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4, . Fall & Winter 2003 http://www.ciaonet.org/olj/tjir/v2n3_4/tjir_v2n3_4usn01.pdf. . p 164-165

أ/ البعد الروسي:

في بداية التسعينات ، إذ بعض المراقبين باتجاه العلاقات التركية الروسية إلى التنافس أوراسيا وهذا لم يتحقق في نهاية المطاف كما أن ترز لم الحصول على دور قيادي منفرد في المنطقة ويرجع ذلك لأن تركيا في تلك الفترة ، ركزت المشاكل الداخلية الخاصة بها من مشاكل سياسية واقتصادية فضلا عن غيرها من أولويات السياسة الخارجية أوروبا والشرق الأوسط ونفس الوضع الذي كانت تعيشه روسيا إزاء ضعف تنميتها الاقتصادية وتحول في التسعينات عن خيار المنافسة ولكن في منتصف التسعينات ن روسيا أصبحت تنظر إلى تركيا باعتبارها التحدي الأمني الكبير ، ما جعل روسيا تصف تركيا أنها قوة إقليمية تطمح إلى دعم "الحركات الإسلامية" زعي "الأفكار القوية التركية" اتهمت روسيا أنقرة مرارا على أنها دعم -- معنويا وماليا -- الشيشان الانفصاليين خلال الحرب الشيشانيد الأولى.(1)

وجود روسيا كقوة أوراسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات تشكل تحديا كبيرا أمام الدور التركي تجاه اسيا الوسطى والقوقاز، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث التي تضم كل وريثة الاتحاد السوفياتي السابق ، ومنظمة الاتحاد السلافي التي تضم إلى جانب روسيا وهذه الجمهوريات روسيا البيضاء وأوكرانيا وهدف هذه المنظمات الإقليمية ، الفراغ الذي ظهر في هذه الجمهوريات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة وللمرد على المحاولات التركية والإيرانية الساعية إلى دور إقليمي من جهة ثانية عن الصراع الروسي- التركي على مد انابيب النفط والذي تم الإشارة إلى وجود انف روسي إرميني غير معن في مواجهة التحالف التركي- الأذربيجاني المعن في هذه المنطقة واساسا قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة تمتد إلى المياه الدافئة وعضوية تركيا في الحلف الأطلسي هذه التجربة التاريخية التي اشترطت على واضعي السياسات التركية ان تكون منافسا لروسيا وهذا الامر كافي لاشتباه روسيا بنوايا تركيا التنافسية ومن ورائها الولايات المتحدة وعليه فإن ظهور نظام عالمي جديد في الجوار السوفياتي السابق، تركيا تلعب دور الشرطي في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي كما ان البعد الإسلامي في السياسة التركية يقابله بعد ارثوذكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة اسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح

1) Igor Torbakov. "turkey-russian: competition AND cooperation".

تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل التحدي الأكبر لتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز. (1)

2/ البعد الإيراني:

إيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكريا لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجيا العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات وعلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم بالإضافة إليها كل من روسيا وأذربيجان تركمانستان وكازاخستان وفي إطار الخطوات العملية افتتحت إيران في أيار 1996 خطا للسكك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى يهدف إلى تسهيل نقل البضائع والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات، أما ثقافيا فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجاكستان وشان إيران شان روسيا من حيث الخلافات وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وذلك لسببين:

1- وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يقدر عددهم بـ12 مليون وهؤلاء يتواصلون مع أبناء أصولهم العرقية داخل أذربيجان ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلي لدى إيران لأنه إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز، وتأتي جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات لاعتبارات عرقية و الإثنية. وتتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، ولذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولا سيما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، حتى إن سلطات أذربيجان اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني. (2)

2- الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعم الولايات المتحدة وإسرائيل ونسبيا أوروبا لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية فسعى تركيا إلى بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري و إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافتها، من خلال عضوية

(1) خورشيد حسين دلي. تركيا وقضايا السياسة الخارجية: مرجع سبق ذكره. ص 73

(2) عمار جفال. عرض وتحليل - علي القحيص، " الإيرانية في آسيا الوسطى والقوقاز ".

أذربيجان وألبانيا وإقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلا من إيران باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا البعد يشكل تحديا للسياسة الإيرانية وثوابتها وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في مواجهة الدور التركي وقد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا رغم هذه العوامل المحددة للتنافس الإيراني - التركي في آسيا الوسطى فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات، فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة المستقبل المنظور.⁽¹⁾

المبحث الثاني

الدائرة الجيو سياسية لدول البلقان

مثلها مثل الدائرة الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز، كانت منطقة البلقان(*) . أمام تركيا . توجه العام نحو تلك المنطقة، وذلك خلال مرحلة الحرب الباردة وبما أن تركيا كانت ولا تزال عضواً في الحلف الأطلسي . التزمت طوال مرحلة الحرب الباردة بمقتضيات ما يرسمه هذا الحلف وكما أشرنا في بداية الفصل أن التوجهات الإقليمية التركية تتقاطع مع الدوائر السياسية العالمية . للقوى الكبرى . حيث أن البلقان لعبت دوراً هاماً في التاريخ الأوروبي والعالم . وعليه هذه المنطقة تحتل مكاناً متميزاً أيضاً السياسة الخارجية التركية والذي يرجع إلى فترة تأسيس الجمهورية 1923 حيث صاغ 'مصطفى كمال أتاتورك' مزدوجاً أساس تحقيق السلام في المنطقة التي أنهكتها الحرب العالمية الأولى، لمنع امتدادها إلى تركيا، و الثانية من خلال مد أواصر التعاون والقرب المبنية على القرب العرقي والجغرافي لخلق منطقة للتعاون حصلت بموجبها تركيا أكبر نجاح في منطقة البلقان. ولكن الأهم من ذلك، هو أن هناك العديد من أوجه الشبه بين سياسة مؤسس تركيا الحديثة، والسياسة التركية الحالية اتجاه المنطقة. الدوافع والمحفزات التركية نحو هذا التوجه؟ وما هي السياسة التي انتهجتها تركيا اتجاه دول البلقان بعد مرحلة الحرب الباردة؟

(*) : هي منطقة تاريخية جغرافية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لقارة أوروبا تصل مساحتها لحوالي 728000 كم مربعاً وعدد سكانها يزيد عن 53 مليون نسمة. غاربا حتى شرقي الجمهورية الصربية.

يطلق أحياناً على البلقان مسمى " بصفتها محاطة بالماء من جهاتها الثلاث وهي البحر الأسود من الشرق وأفرع البحر المتوسط من الجنوب والغرب بما فيها البحر الأدرياتيكي . جغرافياً أرض البلقان ليست شبه جزيرة إذ لا يوجد برزخ يربطها بالقارة الأوروبية وبالرغم من ذلك فإن . حيث تضم منطقة شبه جزيرة البلقان الدول التالية:

ألبانيا البوسنة والهرسك صربيا والجبل الأسود كرواتيا مقدونيا اليونان
تركيا رومانيا وسلوفينيا من مجموعة دول البلقان بالرغم من عدم وقوعها في شبه

المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان:

لم تكن "المنطقة البلقانية" السياسة الخارجية التركية أي خصوصيات استثنائية خارج السياسات الأطلسية ولم تشهد الجبهة البلقانية لتركيا مرحلة الحرب الباردة أي توترات سوى خلافها مع اليونان، الذي بدأ في أواسط الخمسينات والذي زاد من عزلة تركيا عن المنطقة بالإضافة إلى تعقيدها، و جاء التحول الأساسي في علاقة تركيا بالبلقان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، مع بدء انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور النزعة الديمقراطية في دول البلقان الشيوعية مثل بلغاريا وألبانيا، وصولاً إلى انفجار النزعة العرقية والدينية مع بدء تفكك الاتحاد اليوغسلافي، ومضاعفات ذلك على موازين القوى في كامل المحيط البلقاني. وبالرجوع إلى تاريخ المنطقة نجد أنها كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية، والتي طردت منها في القرن التاسع عشر، بحركات التحرر في ذلك الوقت التي كانت في الغالب مدعومة من طرف الغرب، ولهذا توجه التركي نحو البلقان بع من حقيقة أن هذه المنطقة كانت جزءاً لا يتجزأ من منطقة التركية العثمانية السابقة بالإضافة إلى العديد من الدوافع والمحفزات التي أعادت الاعتبار لهذا التوجه التقليدي بالمنطقة يمكن أن نذكر هذه الدوافع والمحفزات في النقاط التالية: (1)

- تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي بوابة البلقان إلى آسيا، كما أن البوسفور والدردينيل هما صلة وصل أو لشبه الجزيرة البلقانية مع آسيا بالحضور الجغرافي التركي في البلقان أساسية وحساس، العامل الجغرافي يجعل تركيا دولة بلقانية لكن تركيا لم تكن بلقانية بفعل جغرافيا فقط، بل توجد هناك العديد من المحددات التي ساهمت في صياغة وبلورة هذا التوجه، حيث كان العامل العرقي ولا يزال من العوامل الخلفية التي أبقت على هذا التصور وسرعان ما أعيد إحيائه لتفعيل العلاقات مع دول تلك المنطقة الكثير من سكان البلقان لهم أصول تركية، والكثير من المجموعات تعد مسلمة، وتبدو أهمية ورقة المجموعات العرقية في البلقان، أكثر وضوحاً في ضوء حجم هذه المجموعات البانيا المسلمون نحو ثلاثة أرباع السكان (مليونان ونصف المليون من أصل ثلاثة ملايين و 240 ألفاً) وفي البوسنة و الهرسك يوجد مليوناً مسلم، وفي مقدونيا 800 ألف مسلم، وفي كوسوفو مليونان وفي بلغاريا مليون ونصف المليون مسلم من أصل عشرة ملايين (نحو 15 في المئة من

(1) "مسلموا البلقان بين عدوان الصرب وأطماع الغرب"

<http://www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm> :

السكان) وفي اليونان 130 ألفا من أصل 12 مليوناً وفي الجبل الأسود 200 ألف من أصل مليون (أي نحو خمس السكان) وفي رومانيا 270 ألفاً من أصل 22 مليوناً وبناءً على هذه النسب العالية من التواجد المسلم في دول البلقان، التي لا تزال تبدي نوع الولاء إلى تركيا بوصفها الوريث الرسمي للخلافة العثمانية، بدأ هناك في أوائل التسعينات نوع من الانتعاش لهذا التصور المبني على أساس الانتماء العرقي¹، وهذا التصور يطلق عليه "أتراك الخارج" حيث أصبح مصير الأتراك والمسلمين خارج تركيا، من المحفزات الأساسية لانخراط السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة رغم من ذلك إلا أن العامل العرقي ليس كافياً لتفسير هذا الاهتمام المبكر بالمنطقة، أن الانتماء العرقي بمفرده لا يستطيع أن يكون قاعدة صلبة في الإستراتيجية التركية في البلقان أكثر من ذلك، فإن النظر من الزاوية العرقية إلى الشأن البلقاني لن يكون في مصلحة تركيا، في ظل النزعة القومية القوية لدى المجموعات العرقية في البلقان والتي قد تستغل هذا العامل لتهديد الكيان التركي في حد ذاته الذي يشهد تنوعاً عرقياً وإثنياً كبيراً.⁽¹⁾

- أدت الأحداث الحاصلة في المنطقة منذ أوائل التسعينات في البلقان إلى إثارة الرأي العام التركي، وصانعي القرار في السياسة الخارجية التركية، خاصة من جراء انفجار الأوضاع الأمنية والنزاعات العرقية في المنطقة، وبالتالي ضرورة التدخل لوقف الأزمات التي قد تطال وتمتد إلى الكيان التركي ذاته، كما أن هذا الاهتمام بضرورة تحقيق الاستقرار في المنطقة البلقانية و بسبب العواقب الخطيرة التي قد تتجم عن هذه الاضطرابات سعت تركيا إلى دعم استقرار الأنظمة الجديدة، إما عبر تطوير علاقات ثنائية، أو مع دعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي، أو من خلال حل النزاعات والحفاظ على السلم في المنطقة.

- تبدي الديمقراطيات الجديدة في البلقان في معظمها، نوعاً من التوجه الاقتصادي والسياسي نحو أوروبا، مع تطلع كل من سلوفينيا وبلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، أما البانيا وكرواتيا ومقدونيا فتأمل في رفع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي إلى ذلك المستوى وبالمثل سلوفينيا ومقدونيا ورومانيا تملأن للحاق بركب بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك في التوسيع اللاحق للناطق باتجاه الشرق وعليه تستطيع تركيا أن تفيد في تعزيز اهتمام الدول البلقانية حيث إن مرحلة الحرب الباردة أضفت إلى تركيا حضوراً جديداً في البلقان وأوروبا عموماً من خلال عضويتها في العديد من المنظمات والمؤسسات والتجمعات ذات الطابع الأوروبي أو

¹ "مسلموا البلقان بين عدوان الصرب وأطماع الغرب".

البلقاني من ذلك عضويتها في المجلس الأوروبي وعضويتها كشرريك في الاتحاد الأوروبي وعضويتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومن خلال هذه المؤسسات تمارس تركيا حضورا سياسيا واقتصاديا فضلا عن حضورها العسكري عبر حلف شمال الأطلسي ومنظمة اتحاد غرب أوروبا، في منطقة البلقان ، تركيا في أن تشكل علاقات هذه الدول المتنامية مع الإتحاد الأوروبي، عامل مساعد

بالمثل على تحقيق طموحاته بكسب العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

- قد تساعد تركيا على فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة، ابل تعتبر المنطقة البلقانية جسرا إستراتيجيا بين تركيا وأوروبا الغربية كما ثمة حوالي مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوروبا الغربية، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم تلك المنطقة، كما قد تساعد الاقتصاديات البلقانية الهشة من تمكين تركيا الاستفادة من التطور الحاصل في هذه البؤرة التنموية الإقليمية، لا بد إن لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا ان تستند إليه في نسج شبكة من العلاقات التعاون مع دول البلقان، باستثناء اليونان وصربيا، كما ان التعاون العسكري والذي يكمن في ان تختزل تركيا على هذه الدول وأوروبا الغربية الهواجس الأمنية الموجودة في المنطقة وتعزيز الثقة المتبادلة وتؤدي إلى أشكال التعاون الاقتصادي والإقليمي الموسعة.⁽²⁾

المطلب الثاني: المسعى التركي نحو دول البلقان:

من خلال الدوافع والمحفزات السابقة يمكن القول ان تركيا تولي اهمية كبيرة و دول البلقان كما كان منذ زمن طويل علاقات ودية مع معظم دول تلك المنطقة وذلك اساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة اراضيها ، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية . لكن بعد الحرب الباردة وبداية تازم الاوضاع في المنطقة جعلت تركيا حذرة في التعامل مع الاوضاع الجديدة ، حيث سلكت تركيا في هذا المسعى مسارين اساسيين مع الاوضاع في المنطقة فبعد تفكك الإتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها، في مجال كبير فرص التعاون مع بلدان المنطقة والذي يمثل المسار الاول، وذلك من خلال تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي وبعد تفجر الصراعات الإثنية والعرقية والاضطرابات السياسية

في المنطقة تسببت في فتح اهتمامات كبرى ازكيا في التسعينات، الأمر الذي استدعى إتباع مسار ثانٍ، والذي يتمثل في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلقان وحماية الأقليات العرقية التركية في دول المنطقة عندما اتضح لتركيا أنه من المستحيل منع تفكك يوغسلافيا السابقة، كل هذا أعطى أهمية حيوية للمنطقة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية.⁽¹⁾

1/ مسار التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف:

منذ انتهاء الحرب الباردة دأبت تركيا على السعي لتطوير وتحسين علاقاتها مع جميع الدول المحيطة بها ومع الدول المطلة على البحر الأسود، وخصوصا كل من بلغاريا ورومانيا، اللتين ميلان إلى اعتبار تركيا داعمة لها في المنطقة، وكان يرى أبناء كوسوفو، ألبانيا ومقدونيا وسائر أتراك البلقان المسلمين، أن تركيا بإمكانها أن تقوم بدور "الحامي والمخلص" من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي يعانون منها، كما ساعد على هذا الدور الفراغ السياسي الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفياتي في المنطقة حيث أتاح الفرص لتركيا باعتبارها الحليف الاستراتيجي للغرب في ذلك المجال، كما أن العديد من دول تلك المنطقة كانت سعيدة بوجود تركيا؛ راز ومحور مساعدة للعديد منها نظرا للسياسة الرسمية المتبناة المبنية على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة أراضيها، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كل الظروف كانت ملائمة، و أرضية مواتية لتعزيز العلاقات في جميع الميادين.⁽²⁾ تلك الأرضية الملائمة، سمحت لتركيا أن تشارك في عمليات إعادة التأهيل والتنمية الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في الدول التي مزقتها الحرب، تتركيا في تطوير شبكة من العلاقات الثنائية المدعومة بمحاولات متواصلة لإقامة أشكال متعددة الأطراف من التعاون في مجالات سياسية واقتصادية حاسمة.

ا/ العلاقات الثنائية:

حيث تستند علاقات تركيا مع البانيا إلى اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة في 1992 والتي تنص على تقديم مساعدات كبيرة في ميدان التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، شملت تلك المعونات تدعيم قطاع التعليم) كما تم في سنة 1995 التوقيع على إنشاء طريق (اتوستراد) عابر للبلقان يصل إلى اسطنبول بميناء (دورس) الألبان، وهذا المشروع وقع عليه من رؤساء كل من: تركيا، بلغاريا، مقدونيا، والبانيا، الذي شكل خطوة على طريق تحسين متطلبات البنية

¹) Mesut Ozcan, "an overview of turkey's policy in the Balkans and middle east in the 1990's", <http://www.obiv.org.tr/2004/Balkanlar/002-MESUT%20OZCAN.pdf.p.6>.

تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية

التحتية للتجارة البينية في شبه جزيرة البلقان، ومن شأن ذلك الطريق أن يوفر لتركيا معبرا برياً مريحا يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون العبور على اليونان غير ما ينطوي على أهمية كبيرة في العلاقات الثنائية هو التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وألبانيا، هذا التوافق الذي تمخض عن تدريب الكوادر العسكرية من قبل خبراء أتراك، وعن خطوات أولى باتجاه التعاون على الصعيد العسكري، ويمثل الجدول الآتي نسب التجارة الثنائية بين تركيا والدول البلدة الذي يدل على الحجم الكبير لنسب التعامل بين دول المنطقة وتركيا ما يشير إلى الدور الفعال لتركيا الإقليمية في منطقة البلقان.

| الجدول 06: يمثل نسب التجارة الثنائية لتركيا مع الدول البلقانية (دولار) | | |
|--|----------------------|----------------------|
| الدول | الإستراد | التصدير |
| رومانيا: - 2002 | 648926 | 552327 |
| اليونان: - 2001 - 2002 | 266300 - 204200- | 476100 - 307200 - |
| بلغاريا: - 2001 - 2002 | 393516 - 259700 - | 299415 - 185600 - |
| كرواتيا: - 2002 | 9388 | 42423 |
| مقدونيا: - 2001 - 2002 | 9100 - 13000 - | 89800 - 89400 - |
| ألبانيا: - 2002 | 3880 | 78633 |
| البوسنة والهرسك: 2001 - 2002 - | 4926 - 1500 - | 27586 - 8900 |

Alexandre Toumarkine." La politique turque dans les Balkans:Volonté الجدول 06

d'intégration, risque de marginalisation "

http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=CPE&ID_NUMPUBLIE=CPE_039&ID_ARTICLE=CPE_039_0040 .PDF. p6

ففي ما يخص علاقاتها مع مقدونيا فهي مطبوعة بأن تركيا كانت من الدول الأولى التي اعترفت بها كدولة جديدة وتحت الاسم الذي أرادته لها، وافتتحت سفارة لها في تركيا، تعلق تركيا أهمية كبيرة على علاقاتها مع مقدونيا من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها بين الطرفين وبين سلسلة الزيارات الرفيعة المستوى بين العاصمتين وبسبب الجالية الألبانية الكبيرة المتواجدة هناك، وحالة التوتر المستمر مع صربيا كما مع بلغاريا وعليه فإن الاستقرار في مقدونيا يشكل عاملا حاسما بالنسبة إلى الاستقرار الإجمالي لشبه جزيرة البلقان فباستثناء خطوات أولى على طريق تحقيق التعاون العسكري وثيق بين مقدونيا وتركيا، وإجراءات حوارات سياسية متواصلة بشأن ما يجري في البلقان لم تشهد العلاقات الثنائية في الميادين الأخرى أي دفع فنرى مثلا أنه توجد هناك حوالي 200 من الشركات التركية في مقدونيا، لكن إجمالي الاستثمارات الذي تقوم به في هذه الدولة هو 20 مليون دولار فقط، كما نلاحظ البنك المقدوني منذ عام 1998، قد استثمر مبلغا قدره 4 10 مليون دولار على المبادلات الاقتصادية ويمكننا إذن ان نلاحظ هنا ان تركيا تعد شريك هامشي إذا قارناها كمية الصادرات التركية التي تتحرك في مجموعة من 90 إلى 107 مليون دولار.⁽¹⁾

اما بلغاريا تعد إحدى أهم الدول البلقانية الجارة لتركيا، إن لم تكن الأهم بصفة مطلقة، وهذا يعتبر تطور هائل إذا رجعنا إلى طبيعة العلاقة بين الدولتين خلال أواخر عقد الثمانينات، حيث كان التوتر سائد بينهما، على ان بلغاريا ارادت "البلغرة" القسرية على جالياته الكبيرة التي ينتسب عدد كبير منها إلى اصول تركية، 1989 هاجر 300 الف مسلم إلى تركيا هربا من الحكم البلغاري الشيوعي، كذلك كانت بلغاريا تعد من الدول الشيوعية الرئيسية الداعمة للحركات الإرهابية غير المشروعة التي كانت نشاطاتها قد ساهمت في الإخفاق بالاستقرار التركي الداخلي خلال عقد السبعينات لكن ما لبثت هذه الصورة ان تبدلت مع سقوط قيادة بلغاريا الشيوعية وتم هناك مبادرات ثنائية في بداية التسعينات لتخفيف التوتر على امتداد الحدود الغربية لتركيا، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات على صعيد التعاون الاقتصادي والعسكري وتبادل المعلومات العسكرية والتعهد بالامتناع عن إجراء مناورات عسكرية داخل مسافة خمسة عشر كيلومترات عن الحدود المشتركة، كما دعم الجانب العسكري بالجانب الاقتصادي ففي عام 2001 تعد تركيا رابع اكبر دولة مصدرة لبلغاريا مع 3.8 % ، على قدم المساواة مع اليونان (8 8) ، ولكن وراء المانيا (9.6) وإيطاليا (15) .⁽²⁾

كما شهدت الصادرات التركية تزايدا مستمر منذ 1996 إلى غاية 2001 تركيا المرتبة الحادية عشرة لأكبر مستثمر في بلغاريا ، بلغت قيمتها الإجمالية 125 مليون دولار وتجدر الإشارة إلى أن وإذا أضفنا الشركات التركية ، شريك ثالث لبلغاريا يرتفع هذا الرقم إلى 250 مليون دولار ولا سيما الشركات الكبيرة .

أما العلاقات مع رومانيا فقد شهدت تحسنا بعد سقوط نظام "تشاوتشيسكو" فالمصالح بين البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلا عن اندفاع الطرفين نحو الالتحاق بالـ د الأوروبي كما أن حجم التجارة الخارجية بين الطرفين مرتفعة، مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا التجاريين، كما هناك حوالي أربعة آلاف مؤسسة تركية تجعل البلد سابع أكبر المستثمرين الأجانب في رومانيا، على الرغم من أن المؤسسات هي مؤسسات صغيرة، وتمتلك رومانيا موانئ كبرى على غرار مينائها العملاق 'كونستانتا' على البحر الأسود، الذي تحرص رومانيا من خلاله على تطوير البنية التحتية للنقل وخصوصا على صعيد العبّارات ذات الحركة النشطة بين الموانئ التركية واليونانية.

ب/ العلاقات المتعددة الأطراف:

بعدما استرجعت دول البلقان الاهتمام ، خاصة المظلة منها على البحر الأسود، بدأت بالبحث عن الإطار والوسيلة لخلق كيان اقتصادي إقليمي، من شأنه إنعاش جهود التعاون الشامل للبلقان واستكمال العلاقات الثنائية مع الدول البلقانية، تؤيد تركيا وضع خطط إقليمية متعددة الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي ومشروع التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BESC)*⁽¹⁾ تبرز على أنها محاولة التعاون الإقليمي الأشمل والأكثر طموحا.⁽¹⁾

جرى تصميم منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود في سبيل دفع عجلة التعاون التجاري والصناعي، كما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة، عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات ذات أهمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، اتفق المشاركون على إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم مع حلول سنة 2010 وعلى الرغم من أن تأسيس مصرف للتجارة والاستثمار تابع للمنظمة بمدينة سالونيك (اليونانية) 1997 ، قد يساعد على تنشيط

(*) (BESC): تركيا، بلغاريا، ألبانيا اليونان، رومانيا، مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، أذربيجان، أرمينيا.

¹ Gergiev Adrian." The Black Sea region EU's Black Sea region policies and Bulgaria's potential contribution". COLLEGE OF EUROPE BRUGES CAMPUS EUROPEAN POLITICAL AND ADMINISTRATIVE STUDIES. Degree of Master of European Studies Academic Year 2005-2006.p30

تمويل المشروعات المشتركة في م ت البنية التحتية الصناعية، أن العمل ظل بطيئا حتى الآن، يفترض في هذا البنك أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. انطلقت تركيا في عملية تأسيس المنظمة وتشجيعها من دوافع كثيرة ، كانت المنظمة ،بنظر النخب التركية خاصة "تورغوت أوزال" خطوة مهمة في تحقيق دور إقليمي لتركيا لتصبح القوة الإا الأولى في المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وما لبث أن ورثت النخب التركية هذا التصور كما تشكل المنظمة في مراحل لاحقة، عنصرا مهما من عناصر رؤيتها لتركيا كطرف رئيس في أوراسيا والبلقان، كذلك هذه المنظمة تربط تركيا أكثر بالجانب الاقتصادي المتطور الذي يختزل العديد من الدول في منظمة ، التي يسهل على الإتحاد الأوروبي التعامل مع هذا التكتل كوحدة كاملة، والذي قد يفرز في المستقبل المنظور انضمام تركيا لاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل بعض الأوساط داخل أوروبا تتادي بأن يبادر الإتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقات اوثق مع منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود ومن المتوقع أيضا ان تقوم المنظمة بتوفير الدعم لمطالبة تركيا بعضوية الإتحاد الأوروب.

إلى جنب مع مطالبة كل من بلغاريا ورومانيا بهذه العضوية عن طريق تحسين التنمية في تلك البلدان، ثمة إذن دافع الا هو حرص تركيا على بقاء دول تلك المناطق البلقان وحوض البحر الاسود مستقرة من جهة ومن جهة اخرى ان تقتنع بان المنظمة مؤهلة لخدمة اهداف تلك الدول، و ان تركيا لن تتخلى عن تلك الدول.(1)

وعليه فإن المنظمة تمثل ورقة إستراتيجية لتركيا تجاه منطقة البحر الاسود وكذلك لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي والد الاساسية في التعاون التركي الإقليمي مع دول البحر الاسود وكل تلك الاستعدادات للإسهام و لإعطاء دفعة قوية للتنظيم في منطقة البحر الاسود كان الهدف منه، توظيفها في إدارة العلاقات المتعددة الاطراف المبنية على اساس التعاون الاقتصادي، و كذلك اصبحت المنظمة جزء لا يتجزأ من تطور السياسات والاستراتيجيات لانقال إلى العضوية في الإتحاد الأوروب(2) فهذا الإطار الإقليمي ورغم المشاكل التي يعاني منه، فالكثير من الدول الرئيسية فيه على غرار روسيا واورانيا وتركيا يوحدتهم هدف واحد من هذه المنظمة على المدى الطويل كتشكيل كتلة إقليمية قادرة على لانضمام إلى الإتحاد الأوروب كما تسعى تركيا اكثر، من خلال هياكل ومؤسسات المنظمة لتعزيز الاستقرار وتشجيع النمو الاقتصادي و لزيادة التجارة بين بعض الدول الاعضاء تركيا

(1) هاينكس كرامرت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 276

(2) Tedo Japaridze." BSEC: a road map to relevance. Polemical reflections "

وروسيا) والذي قد يسفر في المستقبل المنظور عن ظهور منطقة إستراتيجية تتوفر الطاقة ، يمكن أن تكون منافسا حساس للاتحاد الأوروبي في حد ذاته، الأمر الذي جعل بعض المراقبين قول بأن لأبد للاتحاد الأوروبي أن عيد النظر في المواقف السابقة اتجاه دول تلك المنظمة وأن يسعى إلى التكامل مع دولها أفضل من التعامل في إطار العلاقات الثنائية المنفردة.⁽¹⁾

2/ مسار الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي :

كان الواقع الذي انطلقت منه السياسة التركية اتجاه دول البلقان، من خلال مسار تدعيم التعاون الاقتصادي سواء الثنائي أو متعدد الأطراف، يشير إلى أن المقاربة الليبرالية المبنية على أساس التعاون الاقتصادي كقاعدة صلبة لتوثيق العلاقات بين دول المنطقة، وكذلك كإجراءات وقائية نشوب النزاعات بين الدول المستقلة حديثا عن يوغسلافيا السابقة يغلب على التحليل. كما كان التوجه التركي للعب دور إقليمي في المنطقة، من خلال الورقة التعاونية، يهدف إلى تحقيق مكاسب مادية اقتصادية سواء بربط تركيا بمجموعة من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع دول المنطقة، أو استعمال تلك المكاسب والعلاقات في منطقة حساسة مثل البحر الأسود، كورقة لتحقيق التكامل مع الإتحاد الأوروبي، لكن يبدو ان المنظور الليبرالي الذي قاربت به تركيا سياستها الخارجية اتجاه المنطقة لم يدم طويلا، حين اندلعت الحرب في البوسنة والهرسك ثم في كوسوفو، واتخذ جانب كبير من مسارها طابعا عرقيا ودينيا يستهدف المسلمين المنحدرين من اصل تركي، او كل من هو غير " " "بدا ان الهدف الاساسي من هذه الحرب هو استئصال الوجود التركي والإسلامي في البلقان، ولا يهم في نظر الصرب، الانتماء العرقي للمسلمين ما دامت الصورة التقليدية المنطبعة في اذهان الغرب و الاوروبيين على الخصوص والتي تشكلت عبر العصور، ان التركي مسلم و المسلم تركي⁽²⁾

لذا نلاحظ ان تركيا بعد الحرب الباردة كانت إحدى الدول التي دعت بقوة إلى الحفاظ على وحدة يوغسلافيا السابقة، من جراء الصراعات التي اندلعت في هذه المنطقة، وكان هذا السلوك نابع من تخوف ان تخلف تلك الحوادث عواقب وخيمة بالنسبة لتركيا، والخشية من انتقال العدوة إلى

¹) Gergiev Adrian." The Black Sea region EU's Black Sea region policies and Bulgaria's potential contribution".. Op.cit. 31-32

²) محمد نور الدين. تركيا الجمهور : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. مرجع سبق ذكره. ص 262

تركيا، خاصة وأن تركيا تربطها قرابة عرقية مع معظم دول المنطقة، وبالتالي عدة المنطقة حساسة استراتيجيا لتركيا. اعتبرت أرض صبة لأنواع الصراعات التي اتسمت بها البيئة السياسية والأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة وعليه تركزت السياسة الخارجية التركية من خلال هذا المسار نحو البلقان على النحو التالي:

- دعم مصالح مسلمي المنطقة، المتعرضة حسب تركيا، للتهديد الناجم عن السياسات الصراعات في هذه المنطقة والتي تخلف في الغالب أعداد ضخمة من اللاجئين تتدفق بعد كل نزاع كبير إلى تركيا، وهذا هو السبب الذي دفعها لأن تكون من الدول السبابة وفق الجهود الدولية الرامية إلى وقف القتال وعمليات التطهير العرقي أثناء النزاعات في البوسنة والهرسك وكوسوفو. كما أن تركيا ترى في السلوكات التوسعية الصربية والكرواتية، أنها لم تحظ بالقدر الكافي من مراقبة الدول الغربية واهتمامها، كما ساعد على هذه الرؤية، الصعود الإسلامي للسلطة، حيث كان هذا المحدد المتمثل في حزب الرفاه الإسلامي ومعه حزب الوطن الأم وتحت ضغط الشارع التركي المسلم ووجود مئات الآلاف من المنحدرين من اصول

تركي (حيث يرى المراقبون ان سياسة استخدام العامل العرقي، و الديني خارج حدودها، إحدى ركائز السياسة الخارجية التركية)، والذي دعيا إلى نقاش في البرلمان سنة 1992، مفاده ان الغرب والإتحاد الاوروبي كان ممتنعين عن التحرك ضد الصرب من اجل إعطاء هؤلاء الصرب الوقت الكافي إلى تطهير البلقان من المسلمين، مع ان تركيا لم تستطع إقناع حلفائها الغربيين بتلبية النداءات الملحة الصادرة من الحكومة البوسنية طلبا للمعونة العسكرية، مع ذلك عكفت تركيا على بذل محاولات متواصلة لإقناع الغربيين بتأييد رفع الحظر الدولي عن توريد الاسلحة إلى يوغسلافيا السابقة، والامر الذي عجزت عنه، وشكلت بالتالي سياسة الغرب المترددة، في مواجهة الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك عنصرا قويا من عناصر الشك التركي، بان الاوروبيين يحاولون بلورة سياسة تهدف إلى إبقاء المسلمين خارج اوروبا) وهذا ما تبين بعد قيام القمة الاوربية المجتمعة في اللوكسمبورغ في ديسمبر 1997، برفض طلب تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الاوروبي، كذلك من مساعي تركيا نحو هذه الدائرة وبعد إدراكها للنوايا الغربية حاولت إنهاء القتال في اسرع وقت ففي ديسمبر 1992 قام البرلمان التركي إعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية(*) ليس فقط في إطار عملية حفظ السلام في

(*) حيث أن إرسال تركي لطائرات -16، إلى القاعدة الجوية الإيطالية لدعم القوات الناتو الرامية إلى فرض الحصار الجوي على البوسنة لم يتم في السنة التي طلبت تركيا 1993، ومضى عام كامل عليه قبل أن توافق الأمم المتحدة على العرض التركي، بالاشتراك في فعاليات القوة الدولية المكلفة بالإشراف على حفظ السلام في البوسنة.

الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال قوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية.⁽¹⁾

- العامل الديني في الأقلية ألبانيا المسلمة الموجودة في تركيا (حوالي نصف مليون الذين هاجروا إلى تركيا)، قوة ضغط على الرأي العام التركي والحكومة، لجلب الاهتمام لما يحدث في كوسوفو، ومقدونيا، وألبانيا، فسعت تركيا على شجب الاضطهاد المستمر الذي خلفه تفجر الأزمة حوا إقليم كوسوفو، ، الذين تعرضوا للاضطهاد على أيدي الصرب، حيث سارعت تركيا إلى الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين والأمريكيين في جهود رفيعة لإقناع الرئيس 'ميلوزوفيتش' بوقف أعمال العنف في كوسوفو وتسوية النزاع عبر التوصل إلى حل وسط مع ممثلي السكان الألبان هناك ، وبعد رفضه لتلك المطالب أيدت تركيا قرار اتخاذ تدابير دولية أقوى ضد الصرب، بل ودعمت القيادة التركية قرار تدخل القوات الدولية، وحين بدأ الناتو استعداداته للعملية في أكتوبر 1998، أعلنت تركيا عن استعدادها على المساهمة في العملية ب18 مقاتلة نفاثة من طراز أف-16.

- كما بادرت تركيا أيضا، إلى قبول حصة لا يستهان بها حوالي 26 الف من اللاجئين الكوسوفيين الذين التحقوا بتركيا، كما قامت السلطات التركية بإنشاء المخيمات للاجئين الألبانيين والمقدونيين، في ترابها على إقليم 'قرقلازاي' الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من الدولة قرب الحدود البلغارية.⁽²⁾

إن المسعى التركي نحو دول البلقان من خلال مسار حفظ السلام والتدخل لحل النزاعات وضمن الاستقرار في المنطقة، سواء ضمن المبادرات الاممية، او التي كانت خارج الإطار الاممي والإقليمي. لحفظ السلام، قوبل بكثير من الرفض والشكوك من القوى المجاورة، فعلى سبيل المثال القرار الاممي المتعلق بنشر قوات تركية عسكرية لحفظ السلام في البوسنة قوبل بالرفض من جانب صربيا وبالنقد العنيف من قبل اليونان اللتين حاولتا، ان تلمحا إلى ان من شأن هذا التحرك التركي، ان يشكل خطوة حاسمه على طريق إعادة فرض النفوذ التركي في شبه جزيرة البلقان ، وبالتالي إعادة التراث العثماني في المنطقة، وعليه تركيا بسعيها الحثيث من خلال مسار حفظ السلام والاستقرار الإقليمي، لم تستطع ان تضطلع بدور إقليمي بل لم تحصل إلا على دور هامشي في سوء إدارة الحرب البوسنيه من قبل المجتمع الدولي كما انها

¹ (هاينكس كرامرت: فاضل جنكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد . مرجع سبق ذكره ص 259

² (نفس المرجع.ص 279

بتوفيره لمبالغ ضخمة لدعم السلام في المنطقة إلى إسهامات الجيش التركية والمعدات العسكرية الهائلة سواء في كوسوفو أو البوسنة والهرسك، حيث شاركت تركيا مع أوروبا قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات، كما دعمت كل المواثيق الأوروبية لدعم الاستقرار في المنطقة وقد فعلت تركيا وسعها لإيجاد تسوية للصراعات كوسوفو والبوسنة. وشاركت في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي، وتشارك في جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، وأعمال إعادة الإعمار في المنطقة يمكن أن فسر كل تلك السلوكات أن هدف تركيا من هذا التوجه هو تحقيق السلام والتعاون الاقتصادي لكن التفسير العقلاني هو أن تركيا وتوجهها نحو دول البلقان، أصبح يفرض على أكثر منظور واقعي مبني على أساس درء الأخطار عن الجوار الإقليمي ورغم أن تركيا حرصت على تجنب أية توجهات أحادية الجانب تجاه المنطقة لكي لا يفسر على أنه سياسة بسط نفوذ على المنطقة، وعلى صعيد دعم القضايا المسلمة في المنطقة، وكما ظلت على الدوام تنسق سياساتها في الإطار الشامل لعمليات السلام الاممية مع ذلك يشير هذا الواقع ان تركيا تخشى كثيرا من التطورات المستقبلية للمنطقة في ظل التنوعات العرقية الموجودة هناك والخشية من عودة الصراعات العرقية في دول الجوار، كما انه لايزال هناك تنافس بين تركيا واليونان، ومكانة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى سبر وتطور الخطط الإقليمية متعددة الاطراف، إلى ان يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الاقل.

المبحث الثالث

الدائرة الجيوسياسية الأوروبية - الأمريكية

ظلت الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة على السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه تركيا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أفادت علاقات تركيا مع شركائها الغربيين من موقعها بقية المصالح والتوجهات الأمنية العالمية أو الإقليمية للو.م.أ و أوروبا الغربية على وجه التحديد، من خلال مشاعر الصداقة وجملة المصائر والقيم و الإيديولوجيا المشتركة يسعى إلى ذلك كثير من الأتراك العلمانيين أن يروا طبيعة القوة المحركة للسياسة الغربية. خلال مرحلة الحرب الباردة كان هناك تزاوج المصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا أقوى مما هو عليه منذ التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينات، ما لبثت تقارب المصالح الأوروبية والأمريكية المرتبطة بالنانو أن أخلى مكانه لسياسات أكثر اختلاف، فليست تركيا في نظر الأمريكان، إلا إحدى ادوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي- الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والانتفاف حولها في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات اسيا الوسطى إلى الأسواق ، وغيرها من المصالح الإستراتيجية الإقليمية للو.م.أ اما بالنسبة إلى الأوروبيين فإن العلاقات مع تركيا حافظة على قيمتها ولكنها بقيت محددة بعبارات اعم و اقل دقة، مثل اضطلاع الدولة بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي او مع اسيا الوسطى ، او بمهمة الحاجز المانع ضد تقدم الاصولية الإسلامية المهددة، او بعض القادة الأوروبيين التلويح إليه من شراكة متميزة بعبارات توحى لتحقيق الاستقرار والازدهار والسلام في أوروبا والجوار.⁽¹⁾

كانت تلك النظرة العامة لدول هذه الدائرة إلى مكانة تركيا في سياساتهم، لكن موقف تركيا وسياستها الخارجية وكيفية إدارتها مع هذه القوى، كان هو الآخر مبنى على اساس المصلحة الوطنية التركية بنظرة براغماتية ، من خلال تسخير هذا الحلف لتمير سياساتها ومصالحها الوطنية في المنطقة، كما كانت تركيا لا ترفض التعاون في المجالات الاقتصادية لأنها كانت ترى فيها مكسب لها، كما ان الاوضاع الاخيرة في العراق، وعلمنا ان تركيا تقع بين اكبر الدوائر حساسية وقابلية للانفجار وواقعة ضمن لعبة إستراتيجية كبرى قد تعارضت مصد

مع مصالح تلك الدول، الأمر الذي جعل تركيا تعيد اعتباراتها في النظر إلى حلفائها التقليديين وكذلك النظر في أولويات توجهاتها .

المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا:

منذ أن تأسست الجمهورية التركية، وتبنيها أسس بناء دولة عصرية على غرار الدول الغربية والنمط الغربي، وانسجاما مع هذا النهج سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، حيث عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من المجتمع الغربي ، واتخذت الالتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف العسكرية الغربية، فقد انضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي في عام 1952 وإلى حلف بغداد عام 1955 وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في عام 1949 وفي عام 1959 تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ونجحت في عام 1963 في توقيع اتفاقية انقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا.⁽¹⁾

وبصرف النظر عن التطورات الحاصلة في مجال المفاوضات حول انضمام تركيا، بقيت العلاقة مع الإتحاد الأوروبي تشكل أهم هواجس تركيا خلال عقد التسعينات على صعيد السياسة الخارجية^(*) وهذا يعد امرا طبيعيا لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا بباقي أوروبا وخصوصا الإتحاد الأوروبي. غير ان الكثير من المراقبين في السنوات الاخيرة يرون انه من الضروري إعادة النظر في طبيع علاقات تركيا بأوروبا عموما والإتحاد الأوروبي خصوصا حيث انها تمكنت من إيجاد هامش مناورة مكنها من توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية والتحرر من خيار الإتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن الاكثريّة من الجمهور التركي يرى ضرورة التمسك بعضوية الإتحاد الأوروبي لاعتبارات عديدة، وكذلك لاهمية هذه الدائرة بالنسبة لتركيا.

(*) مسارات المفاوضات المتعددة للعضوية والسعي التركي الحثيث للانضمام للإتحاد الأوروبي، هو الذي أعطى بأن توصف علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي على حساب أوروبا، وهناك اختلاف بين المفهومين) ، وعليه أشير أنني أعتمد في هذه دراسة على المفهوم الأول للإتحاد الأوربي، أما الثاني فهو يقتصر أو يوصف في كثير من الأحيان طبيعة العلاقات الثنائية.

1/ أوروبا والاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية :

إن التوجه التركي نحو العضوية في الإتحاد الأوروبي قد شكل الهاجس الأهم في السياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة، ولقد كانت مبررات ودوافع هذا التوجه قدر من الأهمية لا يمكن أن تهملها تركيا حتى بعد مرحلة الحرب الباردة كون الإتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الرئيسية المشاركة في هذه المرحلة وفي النظام الدولي الجديد، ونظرا لارتباط استقرار ورفاهية دول الإتحاد بما يحدث سلبا وإيجابا في المناطق المجاورة له وتحديدًا شرق أوروبا وجنوب البحر المتوسط وسعيه نحو الانتشار والتوسع فقد أرادت تركيا أن تجد لها مكانا في هذا التكتل الإقليمي وذلك لم تعنيه أوروبا عموما والإتحاد الأوروبي خصوصا، في السياسة الخارجية التركية للاعتبارات التالية:

- تعني عضوية تركيا الإتحاد الأوروبي مزيد من الفرص الاقتصادية إذ سترفع العضوية مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميات اقتصادية هائلة، وتقلص الهوة الإنمائية بين المناطق المختلفة لتركيا عن تأسيس مواطنة من الأرياف والمدن وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعني ضمان قدر أكبر من إشاعة الديمقراطية وتعطل النزاعات العرقية والمذهبية، أو بالنسبة للعلمانيين فإنها تشكل وستبقى إحدى القضايا الحضارية وقضية إثبات هوية.

- رغم أن تركيا ليست عضو في الإتحاد الأوروبي فإن نصف العلاقات التجارية التركية مع الإتحاد الأوروبي، 1998 ذهبت 50% من الصادرات التركية إلى أوروبا وجاءت نسبة حوالي 52% مما استوردته تركيا من هناك، وهذه الأرقام يمكن اعتبارها تعبيراً شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين. أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا فإن حصة الإتحاد الأوروبي تصل على 67.5% من الراسمال المستثمر وتشكل دول الإتحاد الأوروبي 46% من شركات راسمال الأجنبية، كما أن الإتحاد الأوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه أكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعيش فيه أكثرية الأتراك المقيمين في الخارج حوالي 3 ملايين نسمة أي بنسبة 5% من مجموع السكان. (1)

- الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ينقذ تركيا من أن تكون جزءاً من الصورة القائمة للعالم الإسلامي التي تعرض لها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (بحيث أصبح الإسلام يوصف بالإرهاب) وبما أن تركيا دولة مسلمة، فتريد أن تكون نموذج ديمقراط، يقتدى به على مستوى الدول العربية والإسلامية.

- يشكل الأوروبيون الكتلة الأكبر من السياح الذين يزورون تركيا، كما تعد ألمانيا الشريك الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا، كما تقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا، إضافة إلى ذلك فتركيا والاتحاد الأوروبي يعدون شركاء في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية على غرار اتفاقية الوحدة الجمركية، العضوية في حلف الناتو ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية (WEU) عضوية المجلس الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (osce) وغيرها من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية.⁽¹⁾

- إن أحد أهم الدوافع الأساسية لهذه التوجهات الغربية داخل تركيا، هو أن النخبة الأتاتورية (العلمانية) والتي من بشكل كبير الدولة، كانت تريد بنزعتها الغربية أن تؤكد قطيعتها مع محيطها السابق المشرقي الإسلامي لذلك انضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي واعترفت عام 1949 بدولة إسرائيل، ثم سعت أو بدأت رحلة العضوية مع المجموعة الأوروبية لكن الأمر الأكثر للنظر، هو أن وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي أو النمط الغربي، بلغ ذروته وصول «حزب العدالة والتنمية» ذو الطابع إسلامي ويمكن أن نفسر موقف هذا الحزب (حزب العدالة والتنمية) لثلاثة أسباب رئيسية:

1- رغبته في أن يتخلص الإسلاميون من النظام العسكري العلماني المتشدد، الذي حكم تركيا طوال ثمانية عقود، وهمش واقصى كل معارضيه من اكراد وإسلاميين فالعضوية الأوروبية تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.

2- لهذا الحزب تصوّر مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم، وهم يسعون وراء أن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا وفي العالم الإسلامي وهذا غير ممكن تحقيقه حسب اعتقادهم إلا بالعضوية الأوروبية.

3- إن أحداث 11/سبتمبر فرضت خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة حزب العدالة والتنمية لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب، والمشكلات المزمنة المذهبية العربية، والتخلف الاقتصادي الذي يعاني منه العالم الإسلامي.⁽²⁾

من خلال مكانة الإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية، يتبين أن المنظور التعاوني أو المقاربه الليبراليه، هي التي صبغه العلاقات بين الطرفين، أو بالضبط صبغه رؤيه تركيا نحو

الإتحاد الأوروبي من خلال تكثيف نشاطات التعاون في الجوانب الاقتصادية والتجارية المختلفة كما قامت بعدة إصلاحات سياسية وتشريعية سعيًا إلى بلورت موافقها لاندماج الإتحاد الأوروبي ووفقًا للشروط المقدمة من طرف هذا الأخير لكن ومع إصرار تركيا على العضوية، والرفض المتتالي لمبادرات تركيا، وضع العلاقات في مرحلة تحول وتغيير المواقف والزوايا التي تنظر من خلالها تركيا للإتحاد الأوروبي وهل فعلا ما يزال التوجه الأوروبي هو الخيار الوحيد لتركيا؟ وما هي الدوافع التي تقف خلف الرفض أو التأجيل لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي؟

2/ العضوية في الإتحاد الأوروبي و التحول في طبيعة العلاقات :

سيطرت رغبة تركيا في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي تفاعلاتها الداخلية والدولية، لفترات زمنية طويلة بداية من تقديمها لطلب الترشح للعضوية في الجماعة الأوروبية (*) والذي قوبل بالرفض، وبما أن أوروبا لم تجب لجهة عدم قبول العضوية بقيت أوروبا مركز جذب هام لتركيا ثم تلا ذلك توثيق العلاقات مع العواصم الأوروبية، ونجحت في سنة 1995 في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، ثم قامت بعدها بالعديد من الإصلاحات التي كانت من خلالها تروج ان تتال العضوية الكاملة لكن الامر كان متتابع بالرفض فمن خلال قرار بروكسل في سنة 1997 رفضت عضوية تركيا مرة اخرى ، وكذلك رغم انها ترشدت رسميا للعضوية في الاجتماع الذي عقده الإتحاد في قمة هلسنكي في سبتمبر عام 1999، ووصولاً إلى تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه في منتصف جويلية تحت عنوان: برنامج سنة 2000 (***) وعلى العموم قوبلت تلك المبادرات في مجملها بالرفض، الامر الذي شكل صدمة كبيرة في الاوساط الحكومية التركية وكان من المفاجئ ايضا قبول عضوية قبرص (1).

فتركيا حتى الان لم تحصل على العضوية الكاملة وحدثت في الاونة الاخيرة ازمة ثقة في التفسيرات الأوروبية والتركية للشروط التي وضعها الإتحاد للحصول على العضوية الذ

(*) أشير إلى أنه لا يتسع المقام للحديث عن كل المبادرات والمحطات للمفاوضات بين تركيا والإتحاد لكن أجمل تلك المساعي في ثلاث محطات رئيسية:

المحطة الرسمية الأولى

1963

1999

المحطة الرسمية الثانية

هلسنكي الخاصة بزعماء دول الإتحاد الأوروبي، تركيا عضواً () بروكسل في 2004 ، التي اتخذت قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في 2005 (***) قامت المفوضية في هذا التقرير بتسمية كل من: هنغاريا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وإستونيا، جنبا إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل الدخول لجميع الدول طالبة الانتساب باستثناء تركيا التي خصت ببرنامج يدخل ضمن ما يعرف بالشراكة المتميزة، ووصولاً إلى علاقات أعلى مستوى من علاقة الوحدة الجمركية.

واصطدمت المفاهيم التركية والأوروبية مما أحدث فجوة عميقة في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من التساؤلات والتفسيرات حول الأسباب الرئيسية التي تعيق انضمام تركيا وعن الشروط التي كان الاتحاد الأوروبي قد وضعها أمام تركيا للحصول على عضوية الاتحاد؟ حيث أرجع الإتحاد الأوروبي أسباب رفض انضمام تركيا لاعتبارات التالية:

- أسباب اقتصادية: وهي ناجمة عن التزايد السكاني الهائل لتركيا التي يقدر عدد سكانها بـ 70 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي التركي غير المستقر في أواخر التسعينات وتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، كل ذلك يثير قلق أوروبا وخوفها من انسحاب هذه المشاكل وتبعاتها على الوضع السكاني والاقتصادي لأوروبا والإخلال بالبنية السكانية والاقتصادية لدولها في وقت تتصاعد فيه موجات اليمين المتطرف في معظم دول أوروبا مطالبة بوضع حد لهجرة الأجانب وترحيلهم من أوروبا، حيث يعيش نحو مليوني تركي في ألمانيا وحدها.⁽¹⁾

- أسباب: ترى أوروبا والإتحاد الأوروبي أن سلوك تركيا وعنفاها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخّل الجيش في الحياة السياسية، هذه القضايا في نظر أوروبا معايير سياسية ثقافية لقبول عضوية تركيا، وقد شكّل سلوك تركيا العسكري ضد الأكراد أحيانا كثيرة سببا في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة بين ألمانيا وتركيا. ومن الناحية السياسية توضح خريطة القوى السياسية في تركيا مدى الانقسام الثقافي والفكري، ومن ثم الصراع بين اتجاهين رئيسيين إحداهما إسلامي وثانيهما علماني يضم عددا من التيارات والفعاليات الفكرية والمؤسسية، ويتمحور الصراع بين هذه القوى حول ثلاث مستويات هي: الفكري - الأيديولوجي، والسياسي، والصراع على الهوية. فالإسلامي يركز على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، أما الاتجاه العلماني فيؤكد على الهوية الغربية ويسعى جاهدا لربط تركيا بأوروبا وإدماجها في الجماعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. ومن هنا يرى الإتحاد الأوروبي قبول تركيا كعضو كامل العضوية في الإتحاد يمكن أن يخلق تناقضات ثقافية واجتماعية تعرقل مسيرة الإتحاد في حد ذاته.⁽²⁾

- الخلافات التركية - اليونانية: لقد كان للموقف اليوناني على الدوام دور رئيسي في عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذ يحق لليونان وكذلك باقي الدول الأعضاء في الاتحاد بموجب ميثاق الاتحاد استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، والفيتو اليوناني هنا يعود إلى الخلافات التركية- اليونانية المزدة إذ تثير هذه الخلافات توترا دائما العلاقات التركية- اليونانية والأوروبية وفي هذا السياق نجحت اليونان حتى الآن في تجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما ترفض اليونان الضغوط الأمريكية المطالبة بتغيير موقفها تجاه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من كل تلك الشروط إلا أن تركيا حاولت مرارا الموافقة عليها ، وسعت إلى تحقيق بعض الإصلاحات الجذرية في شتى المجالات والتشريعات القانونية بالإضافة إلى العديد من التعديلات الجريئة التي أجرتها الحكومات التركية المتتالية بما تتوافق والمعايير المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي

2003 قام البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية بالتصديق على مجموعة إصلاحات و التي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسي دول الاتحاد الأوروبي وقد تضمنت الإصلاحات عدة ضمانات ؛ الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان . تعتمد على تعجيل إجراءات التحقيق وتشديد العقوبات ؛

حالات التعذيب ومنع محاكم المدنيين ؛ المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار والسماح بتدريس اللغة الكردية ؛ المدارس و البث الإعلامي باللغة الكردية وتضمنت تلك الإصلاحات أيضا تشريعات تحد من سلطات المؤسسة العسكرية و تعيد هيكله علاقتها مع السلطات المدنية وبموجب هذه الإصلاحات، أصبحت ميزانية المؤسسة العسكرية خاضعة للرقابة البرلمانية، كما قلصت التشريعات الجديدة من الوجود العسكري . مجلس الأمن القومي الذي حكم تركيا من وراء الكواليس منذ انقلاب 1980 كما نصت التشريعات الجديدة على تحويل مجلس الأمن القومي إلى جهة استشارية تجتمع مرة كل شهرين و تخضع أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.(1)

أما فيما يخص تسوية الخلافات التركية اليونانية قد أبدى الطرفان في السنوات الأخيرة رغبة في حل هذه الخلافات في كثير من المحطات، خاصة بعد تدعيم الموقف التركي من طرف امريك و الزيارات التي قام بها 'كلينتون' والأعضاء الأوروبيين في الاتحاد لانقرة في نوفمبر 1999، من أجل البحث عن أسس السلام بين الطرفين. أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد

شهدت تركيا في السنوات الأخيرة تحسن ملحوظ خاصة في مرحلة حزب العدالة والتنمية بحيث أصبح الدخل التركي قادرا على الوصول إلى المستوى المتوسط للدخل الأوروبي وقادر على التعامل بالبيورو، وقد بدأ الاقتصاد التركي بناء على توجه أمريكي يلقى الدعم والتقوية التي تساعد على تحسنه ومن أهمها ما قدمته الولايات المتحدة من صفقة كبيرة لتركيا وهي إنشاء خط الأنابيب الجديد الذي يعطي تركيا امتيازات اقتصادية وتنموية كبيرة.⁽¹⁾

والواقع أن كل تلك الدلائل كانت تشير إلى أن تركيا مرحلة طويلة من الإصلاحات نحو طريقها إلى العضوية، لكن تلك التعديلات وقعت في وقت كبير من الداخل والخارج التركي انطوت على ما كانت تخشاه الدبلوماسية التركية من عدم المراعاة لشعورها القومي ووزنها الاستراتيجي قد اشترط الاتحاد الأوروبي شروطا ومتعسفة من وجهة نظر تركيا والتي كانت تفتقر في بعض الأحيان إلى أسس قانونية ملزمة من شأنها أن تضمن استمرار علاقات طبيعيّة ثنائية أو متعددة الأطراف بين تركيا والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والتي أثارت أيضا أزمات عدم الثقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وكانت نقطة الانعطاف في طبيعة العلاقات وبرز قضايا جدلية عميقة وسّعت الهوة بين أوروبا وتركيا واعطت الضوء إلى معالم نقاش عن البعد الحضاري في طبيعة العلاقة وما جدوى التوجه الغربي الأوروبي إذا كان أساس الاختلاف حضاري ثقافي وبالتالي سعي تركيا إلى بلورة خيارات إستراتيجية في سياستها الخارجية خارج الإطار الأوروبي الغربي.

3/ البعد الثقافي (الحضاري) كأساس لتحول العلاقات الأوروبية - التركية:

بتزايد النزعة الدولية نحو تجريم الإسلام ووصفه بالاراديكالي وإلى ما هنالك من المصطلحات المتطرفة وبإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب، وبتزايد موجة العنف في شتى أنحاء العالم، وبعد تفجيرات مدريد في 11 نوفمبر 2004 وتفجيرات لندن في 7 يوليو 2005 والدلائل التي تشير على أن مرتكبي تلك الاعمال هم من الإسلاميين الراديكالي، برزت مع ذلك بعض النقاشات في أوروبا عن الإسلام إذا كان يتوافق مع القيم الأوروبية وبناء إذا كان الاتحاد الأوروبي قادر على السيطرة على الإسلام الراديكالي من خلال إدماجه في أوروبا ووضع حل نهائي لازمة الهوية؟ وذلك لوجود دلائل تشير إلى أن الإسلام هو الدين الأسرع نموا وانتشارا في أوروبا، ومعظم البلدان الأوروبية لديها بالفعل اقلية مسلمة بدأت

تكتل وتتزايد بحيث أصبحت تشكل أرقاما وخطر ديموغرافي يشكل تهديدا للهوية المسيحية الأوروبية. (1)

بالرغم من أن أوروبا لا تؤكد هذا السبب علنا إلا أن الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتى الآن تقتصر عضوية الاتحاد الأوروبي على دول أوروبية مسيحية إضافة إلى أن دوله لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا بلدا غير أوروبي رغم أن جزءا منها يقع داخل أوروبا ورغم الخطوات التي اتخذتها تركيا حتى الآن فإن أوروبا تدرك أن تركيا في النهاية بلد مسلم ويشكل المسلمون الأغلبية وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيا بعين الاعتبار في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيا وفكريا واقتصاديا، وميثاق الاتحاد يؤكد على هذه المسألة(*) لقد أصبح البرلمان الأوروبي وهو أعلى سلطة تشريعية في دول الاتحاد الأوروبي ينتخب على أساس مباشر في الدول الأعضاء ومن منطلق التحالفات الحزبية عبر هذه الدول جميعا فهل يمكن بسهولة تصور انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ثم اشترك حزب له توجه إسلامي واضح في الانتخابات البرلمانية الأوروبية؟ وفي الواقع، يعد الاختلاف بين تركيا وأوروبا من أهم أسباب رفض الاتحاد الأوروبي تركيا في عضويته الاختلاف الحضاري بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد مسألة حاسمة وتعتقد هذه الأحزاب أنه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الأوروبية في تطوير العلاقات معها وبين مسألة قبولها عضوا في الاتحاد فقد جاء في البيان الذي صدر في نهاية لقاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد في الرابع من مارس عام 1997 أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، نؤيد تعاوننا مكتفا جدا مع تركيا ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري وهناك اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا". (2)

وفي ظل مثل هذا الوضع لا يستطيع الإتحاد الأوروبي، أن يتوقع تعاوننا من تركيا حول اية قضية سياسية قد تكون منطوية على كثير من التنازلات، في سلوكياتها السياسية، وسجلها في

1) Soner Cagaptay, Düden Yegenoglu, and Ekim Alptekin. " Turkey and Europe's Problem with Radical Islam". The Washington Institute for Near East Policy . Policy Watch #1043. November 2, 2005. <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2391>

(*) يشير بعض الكتاب، إلى أنه لم يكن الإتحاد الأوروبي أن ينص في موثيقه عن الهوية الأوروبية المسيحية وجود تركيا والعالم الإسلامي الممتد في دول البلقان وخشية أن تعيد تركيا الاعتبار لهذا الطرح خاصة وأن تلك المنطقة تعد امتدادا تاريخيا للخلافة العثمانية وتتواجد فيها أقليات مسلمة وتركية كبيرة.

التعامل مع حقوق الأقليات واضطهاد الأكراد، خاصة بعد تآزم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ووصول قوى إسلامية للسلطة التي قد ترى في الخيار العربي الإسلامي مجالا بديلا عن التوجه الغربي المسيحي، حيث ثمة ميل بعد هذا الرفض لدى النخب التركية نحو تأمين مصالح البلاد الإستراتيجية عبر قدر متزايد من التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكبر من الاعتماد على القدرات الذاتية وإن كانت بحاجة إلى المزيد من التطوير والتنمية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية:

استمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد اقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار ما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الاطما.⁽²⁾

على الرغم من العلاقات التاريخية الوطيدة بين الدولتين إلا أن طبيعة العلاقات الأمريكية التركية قد تعرضت لعدة اختبارات في العديد من القضايا الحساسة خاصة بعد الحرب الباردة، والتي خلفت وضعيات وأسئلة عالقة حول طبيعة العلاقة والنوايا المتبادل. للطرفين وكيف ينظر الطرف إلى الآخر، حيث باتت تركيا أكثر ميلا إلى اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى انانية أكثر من كونها تجسيدا لاي التزام بالدفاع عن ابرز واهم المصالح التركية القومية، كما يرى البعض أن الوم. ا تريد وضع الجميع في خدمة إستراتيجيتها في المناطق التي تراها حساسة لامنها واقتصادها القومي ومصالحها الوطنية.

1/ خلفية العلاقات التركية - الأمريكية:

إن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبطان بشبكة من العلاقات المختلفة، ولهذه العلاقات تأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية في العديد من الدوائر الجيو سياسية ، ومع

أن هذه التأثيرات ليست جديدة إلا أنها باتت تكتسب أهمية خاصة في ظل التغيرات التي طالت النظام الدولي منذ عام 1989م الذي شهد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م وانحسار نفوذه وتعزز أطروحة (النظام الدولي الجديد) وبروز آليات دولية جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة . فترة الحرب الباردة، ونتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة أكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية. **تعد العلاقات التركية - الأمريكية في إطارها الشامل أسبق من ظهور تركيا الحديثة، وترجع إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية،** لم ترتق إلى مستويات متطورة حينذاك، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع تركيا الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية لذا فقد تمحورت أهداف هذه العلاقات حول الخشية من مساعي الإتحاد السوفيتي . للوصول إلى المياه الدافئة، وإنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الإتحاد السوفيتي، والإدراك المبكر لأهمية دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة التركية في المحافظة على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية وبالمقابل رغب الأتراك في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ "ترومان" والاتفاقيات اللاحقة التي يمكن الوصول إليها وقد شهدت العلاقات التركية - الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نمطين من التطور:

- اتسم النمط الأول بالإيجابية واستمر خلال الفترة 1945 - 1960م وفي هذه الحقبة كانت محاور العلاقات الذ توحى بافاق واسعة من التطور وفي ظروف سادها التفهم والتوسع دون حدوث اية معضلات، وقد مثل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة عنصرا مهما في أولويات السياسة الخارجية التركية.

- اتسم النمط الثاني بالتقلب وغلبة التوتر على العلاقة بين الدولتين، واستمر خلال الفترة 1960 - 1980م حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة والتناقض او الخلافات رات اخرى وبشكل خاص بعد موضوع أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962م وصواريخ جوبتر المنصوبة في تركيا، والقضية القبرصية عام 1974م.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم " العلاقات التركية - الأمريكية و (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية). " .

وبعد أحداث عدة منها سقوط شاه إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية تركيا الإستراتيجية بوصفها ركيزة أساسية ينبغي المحافظة عليها ودعمها وأدركت إدارة الرئيس الأمريكي 'جيمي كارتر' ضرورة تفعيل العلاقة مع تركيا مجددا وعلى هذا الأساس عدت الإدارة الأمريكية تركيا عنصرا أساسيا إستراتيجيتها لمواجهة الاندفاع السوفيتي نحو الشرق الأوسط ومياه الخليج العربي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاق دفاع مشترك مع تركيا في 9 1980م خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، عدت بأنها نتيجة لضرورة تنامي العلاقات في مجال الأمن بين الدولتين، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بتقديم المعدات الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري إلى تركيا فضلا عن مساعدتها في تدعيم استقرار اقتصادها، في مقابل أن تسمح الحكومة التركية للحكومة الأمريكية بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في مواقع تركية عسكرية معينة. وقامت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق 'رونالد ريجان' بزيادة المساعدات العسكرية إلى تركيا من 250 مليون دولار عام 1983م إلى 755 مليون دولار عام 1984م، وبذلك أصبحت تركيا في حينه ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية الأمريكية.⁽¹⁾

على الرغم من الخلفية التاريخية الطويلة والثيقة بين الطرفين، إلا أن تركيا تحظى بشعبية و'باهتمام الشارع الأمريكي، كما يعتبر الكونغرس الأميركي مساهمة تركيا في الحلف الأطلسي تجسيدا لوظيفة قيمتها إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ولا تملك تلك القيمة لذاتها كما لم تحظى بقبول المؤسسات التمثيلية داخل الكونغرس، كما لا تملك تركيا أية روابط ثقافية أو عاطفية أو ايدولوجية أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة الأميركية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها ومواقفها السياسية، وبناء على ذلك فلا تملك تركيا قدرة على التأثير أو على كسب التأييد أو الرفض الشعبي الأمريكي، بالنسبة لاي تدابير سياسية مرتبطة بالعلاقات التركية - الأمريكية . كما بدلت تركيا جهودا كبيرة في سبيل إيجاد جماعة ضغط 'لوبي' موالية لتركيا في واشنطن لمواجهة اللوبيان اليوناني والارميني لكن تلك الجهود تمخضت عن نتائج سلبية(*) اما المساعي التركية الرامية إلى تجنيد الجالية اليهودية المهمة في الولايات المتحدة، فلم تكمل باي نجاح، فعلى الرغم من التعاون الإستراتيجي المتنامي

⁽¹⁾ ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم. "العلاقات التركية - الأمريكية و

المرجع السابق.

(*) فقد بدل بعض كبار الدبلوماسيين السابقين والاساسة البارزين جهودهم القصى لرفع شأن الموقف التركي وفقا لمكافأة التي تحصل عليها الشركات التي يعملون لديها من الحكومة التركية.

مع إسرائيل منذ سنة 1996، ظلت المنظمات اليهودية الأمريكية رافضة عن إبداء أي تأييد قوي للقضايا التركية، مع أن الدعم اليهودي لخط أنابيب باكو جيحان، أثار قدرا من الغضب والسخط لدى اللوبي الأرمني.⁽¹⁾

تلك هي الخلفية التي انطلقت منها تطور العلاقات التركية- الأمريكية والتي كانت مبنية على مسارات من التعاون تخلله فترات من التوترات وذلك بناء على أساس أن يدرك كل طرف إمكانية تحقيق القيم أو المصالح المتبادلة وتطويرها أو الدفاع عنها بصورة مشتركة، أو في حالة استعداد أي من الطرفين لتحقيق أهداف تترتب عليها فوائد مباشرة أو غير مباشرة للطرف الآخر. بعد الحرب الباردة بدأت تظهر العديد من القضايا التي وضعت العلاقات في مفترق الطرق وشكلت حرب الخليج في سنة 1991، منعطفا في العلاقة. أقتنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو من منظور ما بات يعرف باسم الشرق الأوسط الكبير" والذي تعتبر فيه تركيا دعامة من دعائم الاستقرار في منطقة مليئة بالتقلبات السريعة ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار، ما لبث هذا التغيير في التركيز ان اعطى العلاقة زخما جديدا، ولكن جلب معه أيضا مشكلات جديدة للسياسة التركية التي أصبحت تشك في النوايا الحقيقية لهذه العلاقة.

2/ الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت نهاية عقد الأربعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في الاقتصاد السياسي لتركيا وشهدت تلك الفترة نجاح البرجوازية التجارية في الإمساك بسلطة الدولة والاعتماد على الدعم المالي والسياسي الذي قدم لهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فالذين وصلوا إلى السلطة من الحزب الديمقراطي عام 1950م كفلوا سيطرة واشنطن على التوجهات السياسية والعسكرية التركية وعززوا مكانتها في النظام العالمي، وحددوا بداية حقبة اعتماد تركيا وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الداخل وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات إلى تركيا بزعم حمايتها وتوفير السلامة لها فالمساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، والعلاقات العسكري بين الدولتين في مجال التشاور والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات أدت إلى انتشار قيم الثقافة الأمريكية في صفوف الجيش التركي خاصة بين الفئات الأكثر تعاملًا مع نظرائهم الأمريكيين كما ان الدبلوماسية الغربية أولت اهتماما لتغيير ذهنية المؤسسة العسكرية التركية وذلك من خلال تدريس الفكر العسكري والاستراتيجي الأمريكي في المدارس والمعاهد

⁽¹⁾ هاينكس كرامرت: فاضل جتكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. مرجع سبق ذكره 378

العسكرية التركية، والتركيز على تدريس اللغات الغربية إضافة إلى الدورات والبعثات في إطار حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى تأثر الغالبية من أصحاب الرتب الرفيعة في المؤسسة العسكرية التركية بالولايات المتحدة الأمريكية ولا ينبغي إهمال مسألة اعتماد القوات التركية اعتماداً كلياً على أنواع ثابتة من الأسلحة والعتاد والتجهيزات الأمريكية، ناهيك عن اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التدريب والتموين والصيانة وهو ما يعطي الجماعة الضاغطة في المؤسسة العسكرية التركية المسوغ لدعم استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ' يمكن في هذا الصدد تجاهل الحقيقة المتمثلة في تأثير رجال الأعمال اليهود الأتراك في تطور العلاقات التركية - الأمريكية، كما أن هؤلاء يشكلون قوة دافعة لتطور العلاقات التركية - الإسرائيلية.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ظهر هناك تقارب كبير بين الولايات المتحدة وتركيا على حد سواء والذي عكس الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مدى إدراك صانع القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها، ولضرورة تمييزها ولا اعتبارات - أمنية واقتصادية أو عسكرية وأهمها اعتبارات الأمن التركي ولا سيما الهاجس الروسي، ورغبة الأتراك في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية غربية بشروط تفضيلية، ومحاولة تأمين الدعم الأمريكي المتواصل لإنجاح مساعيها الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي والمحافظة على التوازن إزاء حل مشكلاتها مع اليونان، ' عن التطلعات التركية إلى النفوذ وتادية دور إقليمي قيادي، وهنا تكمن نقطة التوافق في العلاقة التي حاولت من خلالها تركيا بلورة دورها الإقليمي القيادي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في شتى الدوائر الجيوسياسية المهمة لتركيا وجوارها الجغرافي.(1)

ولعل العامل الأخير كان الأكثر أهمية في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي استمد على الأرجح من الاقتناع التركي العميق بافضلية الخيار التركي في أن ينظر إليه كقوة إقليمية قادرة على الاضطلاع بادوار قيادية في دوائر متعددة وخارج الخيار الأوروبي الذي سيطر على السياسة الخارجية التركية في مراحل طويلة، ويمكن نوجز كيف وظفت تركيا هذا الحلف لخدمة دورها الإقليمي على النحو التالي:

- صارت تركيا تعتبر دولة محورية في عملية التنمية الجيوب . لاوراسيا خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفياتي السابق، تفضل الوجودا ومعها

¹) Kemal Kirisci, " turkey and the united states: ambivalent allies ". Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998) PDF .p3
<http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jv2n4a3.html> -->

تركيا قيام دولة علمانية موالية للغرب وديمقراطية في آسيا الوسطى والقوقاز . ويعزى توجهه السياسية الخارجية التركية هذا بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية من التعاون الاقتصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناو، وقد استفادت منها في بناء جيشها وتحديثه وإقامة صناعة عسكرية، ولم تكن لتقدر على تحقيق ذلك دون تلك المساعدات .

- تنطوي تركيا على قيمة أكبر بالنسبة إلى المصالح الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق على الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق، وبقدر ما يشكل جزءا من الإستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم " الاحتواء المزدوج" لأنها تقوم أيضا بالحيولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات منطقة قزوين الخاصة بنقل الطاقة ، ومنع عودة روسيا للمنطقة⁽¹⁾

- كما تستهدف تركيا الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكانت علاقة تركيا قد بدأت بالمجموعة الأوروبية عام 1963م، عندما أصبحت عضوا مشاركا فيها بموجب اتفاق انقرة، ومنذ ذلك الحين وهي تتطلع إلى هدف بعيد المدى لنيل العضوية الكاملة.

إذن تتطابق المصلحة الأمريكية تماما مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول الجوارية ، ولا سيما مع الدول الغنية بالطاقة والدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفياتي وكذلك هو الحال في الشرق الأوسط، لكن سرعان ما تغيرت طبيعته العلاقة بين الدولتين من التوافق إلى العديد من القضايا الخلافية وذلك بناء على بعض التطورات الداخلية في تركيا وفي جوارها الإقليمي، وكذلك من جراء السياسات التدخلية الأمريكية في الجوار الإقليمي لتركيا والتي وضعت العلاقات على مفترق الطرق وما ساعد على هذا الشرخ في العلاقة ثلاث أحداث أساسية:

- لقد كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف 2002 اثر بالغ في تغيير المشهد التركي داخليا وخارجيا حزب ينفرد بالسلطة حكومة وبرلمانا للمرة الاولى منذ بداية التسعينيات والاهم ان سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة و فقط مل حزب العدالة والتنمية مشروعا اتاح لتركيا خلال اربع سنوات ان تكون طرفا موضع احترام وتقدير في التنمية والإصلاحات، وإذا كان التوجه الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هو الإنجاز الأبرز داخليا وخارجيا، إلا ان النهج الجديد الذي انتهجه هذا

الحزب والمتمثل في سياسة تعدد الأبعاد والتوجهات في السياسة الخارجية كان لها آثار كبيرة . طبيعة العلاقات التقليدية سواء نحو الإتحاد الأوروبي أو أمريكا، وفتح مساحات واسعة للتعامل مع دوائر أخرى ،خاصة علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي فبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء مع سوريا وإيران ومع السعودية ودول الخليج.

- أحداث 11 سبتمبر وضعت تركيا أمام تحدي السياسات الأمريكية داخل العالم الإسلامي مكافحة الإرهاب ولم تتج تركيا من تأثيرات هذه السياسة عبر التفجيرات التي طاولتها في خريف 2004 ، وبرز بوادر التدخلات الخارجية في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وبالتالي . تخوف تركي لطبيعة العلاقة التقليدية بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

- الحرب على العراق 2003، والتي يظهر فيها بقدر أوضح الخلاف العلاقة وطبيعة تصور الدوليتين للشرق الأوسط، وخاصة بعد احتلال العراق والتي

من احتلال العراق وتداعيات السياسية الخارجية والأمنية التركية .⁽¹⁾

وعلى الرغم من العلاقات العديدة والمتشعبة التي ترتبط بها تركيا مع الولايات المتحدة ، وكذا المصالح والاهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من خلال هذا الحلف، باعتباره محور ارتكاز رئيسي الذي تعول عليه لتحقيق تلك المصالح والاهداف، و . من موازنات إستراتيجية على الصعيد الداخلي والصعيد الإقليمي وكذا الدولي، نخلص إلى القول بان جوهر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، هو محصلة لتفاعل معطيات داخلية وخارجية عمل المعنيون الدولتين - سواء كانوا من السياسيين (صناع القرار) او اصحاب المصالح من الجماعات والقوى الضاغطة على اختلافهم - على استثمار عناصرها المختلفة ضمن مجتمعيهما بالشكل الذي يخدم او ينسجم مع مصالحهم ومصالح دولتيهما ماديا، او ينسجم مع تصوراتهم المعنوية في إطار علاقة تضم الدولتين وتقوم على التقارب والتعاون في المجالات المختلفة والذي سرعان ما كان للحرب على العراق النقطة المنعطف في هذا الحلف والتي

الفصل الاخير من احتلال العراق وتداعيات السياسية الخارجية والأمنية التركية .

المبحث الرابع

الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية

منذ أن تأسست الجمهورية التركية، لم تعط أهمية كبيرة لهذه الدائرة الإقليمية، والتي تضم العديد من الدول منها العربية وغير العربية، مع أن تركيا تاريخياً ارتبطت بهذه المنطقة و عدت جزءاً منها خلال مرحلة الخلافة (الحكم) العثمانية، و رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً تحت الدولة العثمانية، و رغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية- العربية لم تحظ بالاهتمام اللازم من الطرفين إلا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أثرت على نظرة تركيا إلى العالم العربي، في مرحلة تسيطر فيها علاقات التبعية المتبادلة، وهذا ما يحتم إعادة تحليل العلاقات التركية - العربية . حيث يرى البعض انه لم يكن الحديث ممكناً عن هذه الدائرة واهمها تركيا قبل نهاية الحرب الباردة، وخيبة أمل تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أو حتى التوصل إلى اتفاق واضح حول وضعية تركيا اتجاه أوروبا ؛ إلا الأوضاع الأمنية المتدهورة بعد احتلال العراق في مارس 2003 وتزعزع مكانة تركيا في الحلف الأمريكي ، فبعد عام 1990 لم يعد الشرق الأوسط(*) بالنسبة لتركيا كما كان خلال الحرب الباردة، و حدة متكاملة، ولم تعد سياسة تركيا اتجاه المنطقة واحدة، بتشعب القضايا المطروحة على اجندة السياسة الخارجية التركية ونتيجة لإفرازات المنطقة، ولهذا قبل تحليل هذه الدائرة اشير إلى نقطة أساسية مفادها ان التفريق بين العرب والشرق الأوسط هو تفريق منهجي تتطلبه الدراسة بمعنى العلاقات التركية العربية نقصد بها العلاقات الثنائية، في حين الشرق الأوسط نقصد به الإطار الجغرافي الكلي للمنطق وكذلك التصور الأميركي للمنطقة وفق ما اصبح يعرف بـ'الشرق الأوسط الكبير' ، وكذلك مكانة ودور تركيا في هذا المشروع.

(*) : هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول و شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. الخليج العربي . يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.

المطلب الأول: العلاقات التركية - العربية:

أخذت تركيا تولي المنطقة العربية اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشألة الغربية، كما زاد من أهمية هذه المنطقة الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة العربي، وعلى هذا الأساس نرى أن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في 1951 في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع لم يدل حيز التنفيذ نتيجة لرفض الدول العربية له.⁽¹⁾

في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1- الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2- بروز دور النفط في السبعينات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.⁽²⁾

وقد طرات تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي، منذ نهاية الحرب الباردة من خلال التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية مؤخرا، وتحديدًا بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية جديدة اعطت أهمية كبيرة للمنطقة وللحلاقات التركية العربية، بعد ان ظلت هذه العلاقات على مدار عقود ماضية مثار تساؤلات ومناقشات، دارت في مجملها حول سؤال رئيسي حول الاسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الأهمية البالغة؟ لدى ما هي الدوافع والمحددات التي اعادت إحياء هذا التوجه واعطته هذه الأولوية؟ لقد ظلت العلاقات العربية التركية إلى حد بعيد اسيرة محددات عدة حكمت مستوياتها وطبيعتها، واثرت على التفاعل الإيجابي بين الطرفين، بما لم يسمح بإحداث مزيد من التقدم لكن في مرحلة التسعينات وحتى بعد حرب الخليج الثانية بدأت تلك المحددات تعرف نوعا من التغير، والتي اثرت بدورها على طبيعة العلاقات التركية- العربية:

⁽¹⁾ تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية

- النظرة المتبادلة بين الجانبين اكتنفها كثير من السلبية؛ ففي حين لم يتحمس الكثيرون من الأتراك للتوجه نحو العرب، مفضلين الاتجاه نحو الغرب المتقدم، وساعين للاندماج في تكتل الأمنية والاقتصادية تجسيدا للرؤى الأتاتوركية، نجد أن النظرة العربية انطلقت من معايير أخلاقية ودينية وسياسية، أسهمت في تشكيلها تجليات الثورة الأتاتوركية، خاصة بعد أن قام أتاتورك بإلغاء الأذان، واستبدال الحرف اللاتيني بالعربي، فضلا عما مثلته الصراعات الحدودية بين الجانبين في أعقاب تفكك الدولة العثمانية، خاصة مع كل من سوريا والعراق وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة، خاصة حين اتجهت تركيا إلى التحالف مع المعسكر الغربي، والدخول في أحلاف تستهدف حصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات، واتجهت كثير من الدول العربية للتحالف مع المعسكر الشرقي، واتجه بعضها لدعم 'حزب العمال الكردستاني' المعارض في تركيا مما كاد يسفر عن مواجهة عاتية بين كل من سوريا وتركيا في خريف عام 1998.*

- إن العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد أسيرة؛ إن العلاقات التركية - الإسرائيلية حيث دائما ما رأى الجانب العربي ان توثيق العلاقات التركية مع إسرائيل من شأنه ان يؤثر بالسلب على امنه القومي وعلى توازن القوى الإقليمي وهذا الترابط بين مسار العلاقاتين يمتد إلى تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، حين كانت تركيا اول دول إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949 لكن مع بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق اوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد ان تركيا متحيزة لإسرائيل. (1)

- تراوحت السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة وفقا لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل، خاصة ان هذه الاخيرة اصبحت ذات فائدة لانقرة؛ باعتبارها دولة عسكرية ظهرت الحاجة إليها بشكل اكبر في ظل المساعي التركية لتحديث قواتها المسلحة، وفي مواجهاتها العسكرية مع 'حزب العمال

(*) " إن العرب والأتراك جمعت بينهم رابطتان، هما الأرض : الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ولت أيضا بالغائها وإقامة الجمهورية التركية في عام 1923 ؛ وهو ما أدى إلى فك ارتباط دام بين الطرفين طيلة 4 " " تركيا والعرب.. " (1) : 2003/01/13

الكرديستاني" هذه الحاجة توافقت مع احتياجات إسرائيلية أخرى في الضغط على سوريا والعراق، واختراق الحصار العربي وكانت ذروة التعبير عن هذا التوافق في المصالح الاتفاق العسكري الموقع بين الجانبين في مارس 1996 وقد ترافق هذا الاتفاق على حساب العلاقات العربية - التركية، خاصة أنه جاء في ظل اتهامات تركية لبعض الدول العربية بدعم 'حزب العمال الكرديستاني'.

- إن العلاقات العربية التركية ظلت على الدوام انعكاسا مباشرا لصراع الإرادات الدائر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية، ممثلة في مجلس الأمن القومي الذي يمثل القوة الحقيقية في تركيا وباعتبار جنرالات الجيش هم حماة العلمانية فهم يسعون نحو الغرب غير مباليين بكل ما هو عربي أو إسلامي. كما يمكن اعتبار التوجه التركي نحو العرب يعكس بصورة واضحة الصراع الداخلي الحاصل حول الهوية التركية التي طالما بقيت حائرة بين من يراها غربية علمانية ومن يراها شرقية إسلامية وبصعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية والذي يحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995 - 1996، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.⁽¹⁾

بالرغم من أن العلاقات التركية- العربية صاغتها مجموعة من المحددات، لكن التطورات الجارية في المنطقة، توحى بأن لابد على تركيا أن تجد لنفسها مكانا مناسب ضمن العلاقات العربية وتفاعلاتها، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من الإستراتيجيات التي ترسم في الشرق الأوسط، وبناء تلك المعطيات وضعت تركيا ركائز سياستها الخارجية نحو العلاقات العربية والشرق الأوسط ككل وهي:

- تركيا من أجل تعزيز العلاقات الودية مع جميع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط وذلك انطلاقا من الأسس التقليدية والروابط التاريخية العميقة والثقافية التي تجمع تركيا بالعرب، كما دعت دول الشرق الأوسط إلى الحوار باعتباره وسيلة لتحقيق بيئة يسودها السلام والاستقرار ؛ يخدم مصالح الدول الإقليمية خاصة جراء ما يشهده المنطقة من صراعات مزمنة.

- تعتبر الدول العربية ثالث شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية ويزيد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار، كما أن هناك مجموعة من الاستثمارات العربية في تركيا، تقابلها استثمارات تركية في عدة دول عربية.⁽¹⁾

- ونظرا للتدهور الأمني الكبير الحاصل في الإقليم الشرق الأوسطي، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تعتقد تركيا في أنها ب إلى وضع برنامج شامل و طويل الأمد لديناميكيات التي تتعامل المشاكل الإقليمية المترابطة ولا سيما أي دولة من دول المنطقة وذلك كله راجع الإستراتيجية للمنطقة ، والخشية من تفجر نزاعات إقليمية أخرى.

- وفي الحديث عن دور تركيا الاستراتيجي الإقليمي، خصوصا تجاه العالم العربي، تركيا موقع وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية لدفع وتحسين العلاقات مع دول المنطقة في كل ميدان من ميادين العمل والمساهمة في التوسع الإقليمي والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي ربطها بشبكات من التبعية، مشاركة تركيا في الوجود الدولي المؤقت في الخليل وفي قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) ، وكذلك دورها النشط المؤتمر الإسلامي حيث تم تعيين رئيس المجلس القومي التركي بوصفه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي و كذلك الدعوات العادية من جانب الجامعة العربية لمشاركة تركيا في القمة واجتماعات وزراء الخارجية تشكل مؤشرات ملموسة لهذا التطور في العلاقات.⁽²⁾

رغم كل تلك المساعي نحو تحسين العلاقات خاصة مع وجود ظروف مساعدة على ذلك و، الدول العربية بجدية لكسب تركيا كحليف إقليمي قوي فتركيا تمثل لهم سوق كبيرة وفع وقريبة من اسواق اوروبا وروسيا ووسط اسيا، وما يمكن ان تمثله السوق التركية من مجالات واسعة لـ مارات في مختلف المجالات، كما ان تركيا بحاجة للاسواق العربية في مجالات اقتصادية عديدة، وهناك ايضا التراث الثقافي بين تركيا والعالم العربي الذي يعطي فرصة كبيرة مو التعاون الثقافي بين الجانبين مع ذلك هناك العديد من القضايا العالقة بين الطرفين والتي سرعان ما تعود لتطفو إلى السطح نظرا لانعدام تسويه حقيقته لتلك القضايا، ومن بين

⁽¹⁾ " تركيا ومحيطها الإقليمي (2): أهم الأزمات التركية مع دول الجوار".

<http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html>

⁽²⁾ "Turkey's Relations with the Middle East". From the official site of ministry of foreign policy affairs.

<http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast/>

القضايا التي تبقى تؤثر على طبيعة العلاقات التركية - العربية مشكلة التعاون التركي - الإسرائيلي ومشكلة المياه .

1/ مشكلة التعاون التركي - الإسرائيلي:

على الرغم من أن العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية وقعوا على اتفاق أوسلو في 1993 وما شكلته تلك الاتفاقية من عامل دفع للعلاقات التركية مع إسرائيل، إلا أن العرب لا يزالون يشكون في النوايا الحقيقية لهذا التحالف، خاصة وأن تركيا ترتبط بالعديد من المنظمات العربية كالحلف الأطلسي وخصوصاً أن شهدت العلاقات الثنائية تحسناً في الجانب العسكري، وكذلك في ما يتعلق بطموحات كل من إسرائيل وتركيا في المساهمة الممكنة أو المشتركة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم على التعاون، شكل الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي متغيراً ،

وحساس العلاقات تركيا مع دول الجوار ولا سيما العربية، وتعتقد الدول العربية أن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية، كما أنه يحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، فالبرغم من العلاقات التركية - الإسرائيلية كان يغلب عليها الطابع التعاون

مجال التجارة والاقتصاد والسياحة بصفة عامة بالإضافة إلى الجانب العسكري، حيث جرت بعد أوسلو سلسلة من الزيارات الرسمية التي توجت بجملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التي تنظم ذلك التعاون و الروابط الاقتصادية(*) . فتسارع العلاقات الاقتصادية في التسعينات اعطت العلاقات التركية - الإسرائيلية دفعا قويا ، ساهم في زيادة نمو التبادل التجاري بين الدولتين والذي انتقل من حوالي 54 مليون دولار في عام 1987 ليتوسع إلى 2 مليار دولار في عام 2004 ، باستثناء مبيعات الاسلحة. هذا الازدهار خلق "لوبيات رجال الاعمال" الدولتين

لدفع علاقات اقوى. كما شكل قطاع السياحة ايضا دافعا اساسيا ديناميا للنمو ، بين 1990 و 2004 سافر ما مجموعه 3298000 من السياح الإسرائيليين إلى تركيا بقدرة إنفاق تقدر ب 4 2 مليار دولار.⁽¹⁾ ورغم ان العلاقات التركية - الإسرائيلية في مرحلة وبعد وصول حزب العدالة والتنمية 2002 إلى الحكم الذي شكك في طبيعة هذه العلاقة، كما اتخذ موقفا حاسما وخصوصا تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية على سبيل المثال في ماي 2004 رئيس الوزراء "أوردغان" وصف إسرائيل بعد مقتل زعيم

(*) 1993 قام كل من وزير خارجية التركي "حكمت جيتين" ولة الإسرائيلي

" ، ووزير الخارجية "شيمون بيريز" ، ورئيس الوزراء التركي "نانسو تشيلدر" "جيتين" مذكرة تفاهم حددت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه الجانب العسكري.

1) Soner Cagaptay." The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations". The Washington Institute for Near East Policy . April 27, 2005.

http://www.ciaonet.org/pbei-2/winep/policy_2005/2005_987/ -->

حركة حماس الشيخ 'أحمد ياسين' بأن هذا إرهابي، ورغم أن كل الدلائل التقليدية لعلاقات تركيا إسرائيل، تشير أنها لم تعد لها أساس في الواقع، مع وصول حزب إسلامي يسعى جاهداً إلى تحسين العلاقات مع العالم العربي، لكن لا يزال التخوف الإقليمي قائم من جراء هذا التعاون، وخاصة في جانبه العسكري، كل من سوريا العراق وإيران تشعر أن هذا يمثل تهديداً مباشراً لها، وله دلائله الواقعية التاريخية التي تبرره، وتخشى من تطور الأحداث أنه يعيد تلك القضايا إلى الواجهة، خاصة مع وجود التهديدات الأمريكية لكل من إيران وسوريا، وبادرت أكثر من دولة عربية إلى التحذير من قيام (جبهة عسكرية) في المنطقة.

إن توجه تركيا نحو تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم تبرره تركيا على أنه يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط بالرغم من وجود أبعاد خارجية لهذه القضية فزعيم حزب العمال الكردستاني 'عبد الله أوجلان' عاش في دمشق خلال فترة التسعينات أن حزب العمال الكردستاني تلقى تدريباً واسعاً لنشاطه في لبنان وبالتالي كان التبرير التركي هو توطيد التعاون مع إسرائيل في الجنب العسكري، لاستخدامها ضد حزب العمال الكردستاني وتحديث المؤسّسات العسكرية التركية بما يمكنها من القضاء على أخطارها الأمنية كما تحبذ تركيا تشير إلى أن توجهها نحو الشرق الأوسط إنما هو نابع من أن المنطقة ميداناً والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية المتبادلة⁽¹⁾ في حين تبقى الدول العربية تتخوف من كون هذا التعاون يندرج في إطار أدوار أمنية تجاه دول الجوار وتعتقد هذه الدول ولا سيما سورية بان الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي في 1996/2/23 يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط. تحاول تركيا التقليل من المضامين الإستراتيجية للاتفاق وتصرح بأنه لا يشكل تحالفاً عسكرياً، وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف ثالث⁽²⁾ إلا أن الثابت هو أن هناك مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تسعى تركيا إلى تحقيقها وفي المقدمة منها جعل تركيا الدولة الأقوى عسكرياً في المنطقة، دولة مصنعة للسلاح، تقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية وكذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.⁽³⁾

¹) Soner Cagaptay." The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish -Israeli Relations .Op.cit.

2/ مشكلة المياه:

م الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية، تثار حول استخدام مياه نهري الدجلة والفرات، بسبب وقوع منبع النهرين و حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أنه بعد تفكك الكيان العثماني وانفصال العراق وسوريا عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى للفرات والدجلة، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات، و العراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات، ومعروف أن سوريا وضعت تحت الانتداب الفرنسي، والعراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثمة عقدت اتفاقيات ومعاهدات بين تركيا و دولتي الانتداب بالنياب عن سوريا والعراق هدفها الأساسي حماية مياه الفرات من أي تصرف انفرادي قوم به دولة المجرى الأعلى للنهر، وقد كان تقاسم مياه الفرات على الدوام موضوع سوء تفاهم بين الأطراف الثلاثة، تركيا، العراق، سوريا، ومن المؤكد أن هذه الورقة كانت كورقة إستراتيجية التي ادارت تركيا العديد من العلاقات وكانت كورقة مساومة على العديد من القضايا.⁽¹⁾

تتحكم تركيا بالمنابع الرئيسية والأجزاء العليا من هذه المنظومة المائية، وتتطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب- شرق الأناضول وأجزاء من سوريا والعراق اللذين تتركز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض، وإذا أخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية-الكهربائية بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشأ قريباً بالنسبة إلى كل من سوريا والعراق إذا لم يتم اعتماد سياسة مائية مشتركة، فالعراق يخطط لتوسيع مساحته المروية إلى أربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010، في حين قد تصل المساحة المروية في سوريا إلى 400.000 هكتار ، بحلول 2015، فضلاً عن أن تركيا دائبة على توسيع أراضيها القابلة للري في جنوب- شرق البلاد إلى 1.6 مليون هكتار.⁽²⁾ حيث يكمن سبب النزاع بين تركيا وجارتها في مشروع التنمية العملاق لمشروع جنوب شرق الأناضول الغاب والذي فيه مجموعة ضخمة من السدود، وعليه يرى المراقبون أنه مهما بلغت فائدة المشروع لعملية التنمية الاقتصادية والسياسية في تركيا، فإنها ستؤثر على الموارد والمياه في كل من سوريا والعراق ويلحق بهم أضرار كبيرة ن هناك تقديرات تقول بان مشروع 'الغاب' في مرحلته النهائية سيمنع تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30-50%، وسوف يعني هذا خسارة للماء في سوريا

⁽¹⁾ مشكلة المياه في الوطن العربي:

والعراق، وثمة تقديرات تشير إلى أن العراق سيواجه نقصاً في الماء في غضون عقد واحد بعد إتمام المشروع، وستتعرض سوريا للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة، ويمكن لهذا الوضع أن ينشأ توترات بين الأطراف المعنية، إذا لم تبادر تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتها.⁽¹⁾

تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع 'الغاب' فإنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلاً عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية، ففي حفل تدشين سد أتاتورك هدد الرئيس التركي الأسبق " إ. إن ديميريل" والذي كان آنذاك رئيساً للوزراء قائلاً: "إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسورية، نحن لا نقول لسورية والعراق إننا نشاركهما مواردنا النفطية ولا يحق لهما القول إنهما تشاركنا مواردنا المائية إنها مسألة سيادة".⁽²⁾ كما وقعت تركيا وسوريا والعراق العديد من الاتفاقيات القانونية^(*) التي حاولت إعطاء وضعية قانونية للنهرين وطريقة تقاسمها إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حل يرضي كل الأطراف ما يجعل القضية عبارة عن مشكلة قابلة للانفجار في أية لحظة. لكن من المؤكد أن المياه عنصر مكمل وإضافي لعناصر التوتر في المنطقة، (مطالب الأقليات، أمن الحدود، حركات التمرد والانفصال)، لكن المياه وحدها وفي حد ذاتها لا يمكن أن تؤدي على الأرجح إلى حروب واسعة النطاق بين دول هذه المنطقة.⁽³⁾

وعليه باتت التصورات التركية، مبنية على أساس أن تصدير المياه إلى الشرق الأوسط أهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي والسياسي، وأن توظيف ورقة المياه التركية في أي مرحلة سيؤدي إلى توثيق أو زعزعة العلاقات السياسية، بروز الاحتمالات الكامنة في توظيف الورقة المائية، أي مساومة مع الدول العربية وحتى إسرائيل إذا استدعت الضرورة ذلك، وبما تخدم به مصالح الإقليمية وتضغط به على دول لتبرير وتمير بعض السياسات.

240-239

¹ هاينكس كرامر. : تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد

45

² خورشيد حسين دلي. تركيا وقضايا السياسة الخارجية :

(*) للاطلاع المفصل على الاتفاقيات بين الأطراف الثلاث العراق، سوريا، تركيا حول مياه النهرين إرجع

-129-128-127

"مشكلة المياه في الوطن العربي"

131-130 أكثر حول الوضعية القانونية و تصورات كل طرف في مشكلة المياه بين تركيا العراق،

سوريا، إرجع إلى الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية،

<http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/MainIssues/WaterIssues/WaterIssuesBetweenTurkeySyriaIraq.htm>

المطلب الثاني: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بعد الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية إلى احتلال العراق، الجوار الإقليمي لتركيا الأكثر اضطرابا وعدم استقرار، نتيجة للصراعات المزمنة بين العرب وإسرائيل، بالإضافة إلى لعبة التوازنات الإقليمية بين العرب وإيران بالإضافة إلى بعض الخلافات الثنائية بين الدول العربية في حد ذاتها، فطبيعة السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط تغيرت جذريا منذ منتصف التسعينيات، فمبادرات تركيا المتعددة للانضمام للإتحاد الأوروبي، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002 لعبا دورا كبيرا في إعادة تقويم النظرة الشرق أوسطية إلى تركيا كما كانت هاتين الورتين دافعا مهما أدى بالعرب الشرق الأوسط إلى غلق الماضي السيئ مع تركيا، ومحاولة بداية صفحة جديدة مع دولة يحكمها حزب إسلامي ؛ إلى قوة اقتصادية لا بأس بها، وبالتالي تتركيا تعد شريكا اقتصاديا واعدا ، حيث بدأت دول الخليج تنظر إلى إمكانيات تطوير علاقات تعاونية اقتصادية واسعة مع تركيا.⁽¹⁾

خلال التسعينات يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط لم تخرج كثيرا عن سقف السياسة الغربية (الوم، الإتحاد الأوروبي) لكنها في اواخر التسعينيات بدأت تشهد اهتزاز في النظرة المشتركة بين تركيا وحلفائها الغربيين إلى بعض الامور لا سيم التعامل مع الوضع في العراق والمشكلة الكردية.

1/ مكانة تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وتمركز القوات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية والخليجية، بدأت أفكار تدور حول ترتيبات امان في المنطقة، خاصة وان الدول العربية تخشى ان يحصل او يعاد ما حدث في غزو العراق للكويت، وما افرزته تلك الحرب من خسائر على المنطقة وعلى مصالح الدول الإقليمية، حيث افرزت تلك الحرب نتيجة مفادها "تدويل قضيه النفط" وسقوط المقولة التقليدية "ان نفط العرب للعرب"، واصبح امن المنطقة، موضوع لا يهم العرب وحدهم، وإنما يهم العالم بأسره خاصة ان الدول الغربية تنشط في المنطقة بمؤسساتها السياسي والاقتصادي الاستثمارية، المنطقة من اهمية كبرى و لما تحتويه من اكبر مخزون عالمي للنفط. ومن هذا المنطلق اثبتت حرب الخليج الثانية ان هيكل النظام العربي و مؤسساته القائمة لم تعد كافية لحماية الاستقرار

¹) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times.Op.cit. p 62

في المنطقة ولا قدرة لخدمة مصالح الدول الغربية في مجال التعاون الاقتصادي والشركات النفطية التي لها مصالح باستقرار الوضع، ومنه يمكن القول أن المنطقة تعرف بدايات لتصورات أجنبية عن ما ينبغي أن يكون عليه الحال في المنطقة وبما يخدم تلك الدول والقوى. (1)

وبغض النظر عن مفهوم 'الشرق الأوسط الكبير' ومختلف التصورات الفكرية لهذا الطرح، إلا أنهم يجمعون على أنه التصور الغربي للمنطقة العربية وعلى الترتيبات الأمنية التي يجب أن تكون هناك وهذه الترتيبات الأمنية لا تقتصر على دول عربية فقط، وإنما تمتد ستوعب كلا من تركيا إيران باكستان إسرائيل في داخل منظومة واسعة، تشمل على تفاعلات إقليمية وليست تفاعلات عربية فحسب. وقد بدأ مصطلح 'الشرق الأوسط الكبير' باكتساب هذه الأهمية من جراء التصعيدات الحاصلة في المنطقة والنزاع التقليدي المتجدد للصراع العربي-الإسرائيلي. وترجع أهمية هذا المشروع ومكانة تركيا فيه وتزايد هذه المكانة بداية من أحداث 2001/09/11 حيث أصبحت تواجه المنطقة ضغوطا كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تطالب بالتغيير وإعادة تشكيل المنطقة، وهذا التدخل الخارجي سوف يؤثر بشدة على التوازنات الإقليمية، وعليه فإن إطلاق مشروع 'الشرق الأوسط الكبير' بعد احتلال أفغانستان ثم العراق ليس إلا خطوة من أجل تطبيق الإستراتيجية الأمريكية. (2)

وبما أن تركيا تربطها بالدول العربية علاقات تمتد في التاريخ، ويربطها القرب الجغرافي من العالم العربي، كما أن التجاور السياسي ووجود مصالح لكل طرف عند الطرف الآخر يعزز من هذه العلاقة لكن مع إطلاق مبادرة 'الشرق الأوسط الكبير' أعقاب حرب الخليج أرادت تركيا أن تجد لنفسها والعربية، كما رحبت تركيا بالمشروع(*) بينما تحفظ عليه العرب، وأصبح هذا المشروع وما فيه من إعادة ترتيب لموازين القوى مدخلا نظريا وإساسيا لفهم علاقات تركيا بالدول العربية والشرق الأوسط ككل. (3)

(1) "تركيا وباكستان وترتبات ما بعد الحرب". مجلة السياسة الدولية. 104/ (1991/). 65

(2) "مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير":

الأوسط الكبير". 30, 2004.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877905914&pagename=Zone-Arabic-News%2FNEWSLayout

(*) إن مصطلح المشروع لا يعني بالضرورة وجود مشروع مقنن ومتكامل المواد والنصوص حول طبيعته وآلياته، وإنما المشروع هنا يشير في أغلب التعبيرات عن أفكار وتصورات أطراف المنطقة حول التعامل مع مستجدات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمكافحة الإرهاب وبالأخص في الشرق الأوسط.

(3) مجموعة باحثي 'العلاقات العربية- التركية'. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. لبنان

على الرغم من أن معالم هذا المشروع غير واضحة إلا أن الولايات المتحدة حاولت في مرحلة مبكرة من حرب الخليج الثانية 1990-1991 أن تهيب له و لقواعد تحكم المنطقة، والتي شكلت في مجملها مضمون المشروع، وقد ارتبطت هذه المضامين بصفة عامة بظروف حرب الخليج الثانية وهي :

- أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار مصالحها الخاصة في أمن الخليج واستقراره.

- التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

- عدم الإبقاء على وجود بري دائم في منطقة شبه الجزيرة العربية بعد انسحاب العراق مع تكثيف الوجود البحري الأمريكي، باعتبار أنه هو الأساس العملي في الترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية.

- تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، واصدقائها من الدول العربي وإسرائيل من جهة ثانية، ويتمثل ذلك في قيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول اخرى في المنطقة .

- الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية .

- فرض قيود إقليمية على التسلح.

- الحفاظ على امن إسرائيل.(1)

وبناء على هذه الخطوط العامة للمشروع رحبت تركيا بالمشروع، لم يمثله لها من إعادة إحياء وقيمتها ؛ للغرب، ولقد كان هذا القبول والترحيب بهذا المشروع نابع من المعطيات التالية:

- ان تركيا الدولة الوحيدة في المنطقة العضو الحلف الاطلسي، وبالتالي ارتباطها العضوي التحالف الغربي.

- انها عنصر فعال في العقوبات الاقتصادية والعمليات العسكرية ضد العراق، كما انها اسهمت بقوات كبيرة في العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة وحلف الناتو في افغانستان .

- انها دولة إسلامية وذات صلة وثيقة بدول الخليج.

ويمكن القول ان الموقف التركي كان الاكثر موافقه والانحياز للطرح الاميركي، ما جسدهه تركيا بعد غزو العراق للكويت، من خلال التزامها بتطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضها

مجلس الأمن ضد العراق، كما سمحت بانطلاق بعض العمليات العسكرية من أراضيها وقواعدها العسكرية.⁽¹⁾

2/ دور تركيا في هذا المشروع:

كان يبدو من الوهلة الأولى، أن تركيا تعد أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية في المنطقة بسبب ميزات الموقع الجغرافي لها، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، ولأن قواعدها الجوية معدة أصلاً لاستقبال طائرات النقل العملاقة القادمة من أوروبا والولايات المتحدة، وتأتي هذه الميزات لتؤكد أهمية تركيا الإستراتيجية في وقت انخفضت فيه هذه الأهمية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفياتي ووجدت تركيا أن سياساتها نحو لعب دور إقليمي في المنطقة وباقي الدوائر الجيوسياسية يتقاطع مع الأهداف الأمريكية التي رسمتها في الشرق الأوسط، من خلال تحويل العملية السلمية إلى عملية صنع السلام بمعنى تحقيق اختراق مبكر على اتفاقات السلام الموقعة بين العرب وإسرائيل، والمحافظة على توازن القوى في المنطقة إلى مستوى درجة كبيرة للقدرة العسكرية المهددة لمصالح أمريكا وشعوب المنطقة، بحيث تتعاون معهم الولايات المتحدة لمواجهة التهديد المتنامي من بعض من تسميهم أمريكا (بالمطرفين الدينيين) وبعض الأنظمة- الأصولية- كإيران، والسودان، ولقد تلخصت تلك الإستراتيجية في مرحلة أولى عن طريق تكثيف الاعتماد المتبادل بين الشرق والغرب في المنطقة، انطلاقاً من أن أي تهديد في المنطقة سيؤثر على الغرب وبالتالي هذا التعاون سيعزل كل الدول التي ترفض الاندماج في هذا المشروع، وبالتالي تكون هي الخطر والتهديد على الآخرين، وفي مرحلة ثانية العودة إلى سياسة الاحتواء إما عرف الاحتواء المزوج لكل من العراق وإيران)، أي احتواء وعزل كل من تراهم الولايات والغرب يشكل تهديداً لمصالح تلك القوى في المنطقة.⁽²⁾

يبدو أن كل تلك الأهداف جاءت لصالح تركيا، التي أرادت تكيف تلك الأهداف وفقاً لمصالحها التي تريخ عن طريقها منافسين كإيران والعراق، ومن يشكلون خطراً بدرجة أقل خطورة كسوريا فبالرغم من أن تركيا تعاونت مع الشاه في إيران في مجال الأمن والاستخبارات، كما تعاونت ووقعت اتفاقيات أمنية مع العراق 1985 يسمح لكتلتنا الدولتين بمطاردة المتمردين الأكراد داخل أراضي الدولة الأخرى، لكن سرعان ما أعيد صياغة هذا الوضع حيث رفضت تركيا معظم الاتفاقيات التي كانت تجمعها، واء بالعراق أو إيران، وكما قامت تركيا بأدوار رئيسي، في قضايا مصيرية بالنسبة لدول المنطقة من خلال مشاركتها في

⁽¹⁾ بدر أحمد عبد العاطي. "تركيا وباكستان وترتيبات ما ر" . مرجع سبق ذكره. ص 66

⁽²⁾ مجموعة باحثين العلاقات العربية- التركية: . مرجع سبق ذكره. ص 404

المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة والخاصة بالمياه ، كما أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية الأعضاء في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، والاستفادة من مزايا الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا، لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة، وإقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط بقيادة تركيا وبناء نظام لتدابير الثقة والأمن في المنطقة بالاستفادة من خبرات تركيا باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. والحلف الأطلسي كذلك تكون من بين أهداف تركيا الدخول في المحور الإسرائيلي المصري ومعهم دول الخليج لتعزيز السلام العربي- الإسرائيلي وقد تعاونت تركيا كثيرا مع إسرائيل في العديد من المناسبات والاتفاقيات العسكرية ، ما جعل الدول العربية وخاصة سورية تعتبر أن هذا الاتفاق وهذا الدور خطر على الأمن القومي العربي و عملت سورية على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي الإسرائيلي وضد سلوك انقرة بشأن المياه وشمال العراق كما أن سورية عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات أو "موازنة" لتطور التحالف التركي- الإسرائيلي وقد اتهمت تركيا سورية خلال الأزمة الأخيرة بينهما بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل، كما أن إيران أيضا تعارض الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي والدور التركي في المشروع، وتعتبره تهديدا خاصة وأن الاتفاق يفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي مما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشأتها العسكرية ولم يستبعد عدد من المسؤولين الإسرائيليين القيام بمثل هذه الضربات ضد إيران على غرار ما فعلته إسرائيل ضد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981و ما يمثله هذا التحالف أيضا من ولة احتواء إيران وعزلها عن باقي الدول العربية وحرمانها من أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية.⁽¹⁾

يتضح مما سبق أن تركيا قد شكلت النقطة الأساس في هذا المشروع ، كما تمثل أحد القواعد والأدوات التي بني عليها، وكما يتوقف نجاحه عليها أيضا، كما يتضح أن تركيا أرادت أن تقارب دورها الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور أو مقاربه ميزان القوى(الإقليمي لأنه يخص الشرق الأوسط)، وذلك من خلال الاندماج في الترتيبات الأمنية التي سطرته الولايات المتحدة، والتي ، أو تمكنا من قلب موازين القوى لصالحها، وترجيح كفتها على كفة الدول العربية خاصة المنافسة لها، بما يخدم مصالحها في المنطة ، و يساعدها على إعادة بعث دورها القيادي في الشرق الأوسط، وبما يحسن من صورتها للغرب ويعمق من .

الإستراتيجية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾ ولقد ساعدت فعلا هذه المقاربة تفسير التوجه التركي نحو الشرق الأوسط، ومدى التنازلات الكبيرة التي قدمتها تركيا للغرب في هذا الجانب والتعاون العسكري والاقتصادي حتى على حساب دول الجوار كما أن حرب الخليج الثانية جسدت واقعا هذا الطرح من خلال قبولها وإسهامها في كل الترتيبات الأمنية التي سبقت الحرب والتي تلتها، وقد نجحت تركيا فعلا في إزاحة العراق كقوة إقليمية بغيت الحفاظ على التوازن العسكري ، لكن في المقابل ورغم جدوى هذه المقاربة في تفسير هذا التوجه، إلا أنه لا يمكن اعتبار تركيا القوة الأساسية والمحركة لهذا النظام الإقليمي ولا القوة الإقليمية الرئيسية فيه، إذ تقوم إسرائيل أيضا بأدوار مشابهة أو الدور نفسه، كما أن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد احتلال العراق 2003 أصبحت تتعارض في التصورات الطرفين للمنطقة وللترتيبات الأمنية التي يجب أن تكون بعد العراق، والتي توجت برفض تركيا المشاركة و العراق، كما أن التعامل الأمريكي مع الأكراد في شمال العراق بعد الاحتلال، وإمكانيات جعل هذه المناطق قواعد عسكرية بديلة عن التركية يفقد تركيا قيمتها العسكرية التي تعد أساس العلاقات الأميركية التركية كما أن تفجر المشكلة الكردية من جديد واحتمالات قيام دولة مستقلة للأكراد وتفجر النزاعات العرقية تركيا تعيد حساباتها وفقا لمصلحتها الوطنية وأمنها القومي و عودة المقاربة الأمنية من باب ال الأساسية لهذا المنظور، وهي المحافظة على البقاء في ظل الفوضى والاضطرابات الحاصلة في جوارها الإقليمي.

من خلال ما سبق يتضح، ان التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية متنوعة، كما ان القضايا التي كل دائرة ليست واحدة بل متعددة، الامر الذي يستوجب على الدارس حين يقارب التوجهات الإقليمية التركية ان ينظر إليها من زوايا مختلفة، ومنظورات مختلفة لكي يصل إلى تفسير واضح عن الدوافع التركية في كل توجه معين، ومن خلال كل تلك التوجهات يمكن ان نرسم معالم او المرتكزات الاساسية التي بنت عليها تركيا سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى احتلال العراق، فهي تحاول إنشاء وصيانة علاقات ودية مع جميع دول الجوار الإقليمي من اجل تعزيز الروابط الجوارية و المشاركة في مخططات التعاون الدولي . جميع المجالات ، وصولا إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، وإ المساهمة الإقليمية الفعالة ، في تحقيق السلام العالمي والاستقرار والامن، وبما ان تركيا

نقطة وسط بين أوروبا وآسيا ؛ تعتبر جسرا بين الشرق والغرب. حيث يعطيها هذا الموقع الجغرافي فرص كبيرة لصياغة سياسة خارجية متعددة الأطراف والأبعاد، ولعل أفضل ما يفسر أيضا تنوع تلك الأبعاد والتوجهات للسياسة الخارجية هو النهج والمقاربة التي تتبعها تركيا، واقعية، مبنية على أساس وفاق الآراء على الصعيد الوطني لضمان الأمن الوطني والدفاع تفق مع المصالح الوطنية على حد سواء والقانون الدولي. ويكون أقرب إلى التكامل مع المجتمع الدولي ولا سيما مع المؤسسات الغربية .

الفصل الرابع

احتلال العراق و تداعياته

على السياسة الخارجية و الأمنية التركية

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 إلى تأكيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى، و تفاعلات النظام الدولي ومنظمة لطبيعة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و قد ألقى كل ذلك تأثيراته الواضحة على الأوضاع الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما آخر في الترتيبات الأمنية للمنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

حيث تعبر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيو، الذي يفرض على الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني. أو كمجال للحركة والنموذج الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا، جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي، لكن في المقابل يعتبر البعض منطقة الشرق الأوسط" بعد احتلال العراق نقطة الانعطاف والتحول علاقات تركية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، خاصة مع وجود المشكلة الكردية التي لاتزال تضغط بتأثيراتها على تركيا ومكانتها الخارجية وكذلك تثير أكبر تهديد وخطر للأمن والسيادة التركية بعد الحرب الباردة، وعليه ساهم في هذا الفصل البث عن تداعيات هذه الحرب من خلال تسليط الضوء أولا على حرب الخليج الثانية وموقف تركيا ، ثم احتلال العراق وموقف تركيا كذلك منه، ثم نعرض على شمال العراق وتزايد أهميته لتركيا خاصة بعد مرحلة الاحتلال ، ثم نحاول ان نستشرف ابعاد هذا الاحتلال على السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول

دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003

منذ الحرب العالمية الثانية، وتركيا تقوم بدور محوري في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لتقاطع المصالح فيما بين الدولتين في العديد من القضايا والدوائر الجيوسياسية، ولم يكن هناك شك في الأهمية الإستراتيجية التي تقدمها تركيا للولايات المتحدة كبوابة رئيسية إلى العالم العربي والإسلامي. فعلى الرغم من وجود نوع من الاتفاق الظاهري، فإن الخلافات الأمريكية - التركية تتجلى بقدر أكبر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية، ويتجلى التباين بوضوح في موقف الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق، ولقد كانت الأهداف المعلنة للطرفين قبل احتلال العراق في مارس 2003، تتباين عن هذا الاختلاف، ومع ذلك فإن تركيا تعد من الدول الأساسية التي أدارت وساهمت مع الولايات قبل الاحتلال، أهم حرب هي حرب الخليج الثانية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الفرق بين إدارة الحربين وما اثرهما على السياسة الخارجية والأمنية التركية؟⁽¹⁾

المطلب الأول: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه (*):

1/ الموقف التركي من الحرب:

منذ البدايات الأولى للحرب. بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقي للكويت فادانت الغزو، وطالبت بسحب القوات العراقية، ثم بدا الموقف التركي يتصاعد ليشكل تصور متكامل لرؤية إستراتيجية، مفادها الاستفادة من الاوضاع المتدهورة في العراق، لتعظيم مكاسبها، والإخلال بالتوازن الموجود في المنطقة. حيث برهنت حرب الخليج الثانية 1990-1991 على ضرورة وأولية الدائرة الشرق اوسطية في المنظور التركي، رغبة منها في ان تضعف او تزيل القوة المنافسة لتركيا في المنطقة "العراق"، كما كانت الإدارة الامريكى برئاسة بوش الاب، قد عازمت على احتواء وردع اية تهديدات لمصالحها الاساسى في المنطقة. ولتاكيد سيطرتها تلك، فهي بحاجة إلى حليف إقليمي يكون بمثابة حجر الزاوية في تحالفها ضد العراق

382

تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.

⁽¹⁾ هاينكس كرامر.

(*) حرب الخليج الثانية 1990-1991: و تسمى أيضا بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء وسميت من قبل الحكومة العراقية أم المعارك، هي الحرب التي وقعت بين العراق 30 دولة بقيادة

ورأت في تركيا شريكا مثاليا، وقد وصف بوش الأب آنذاك تركيا بأنها أقوى حلفاء أمريكا حين رأت تركيا بزعامة "تورغوت أوزال"، أن المشاركة في حرب الخليج الثانية سوف توفّر الفرصة لتركيا للخلاص من الهامشية، وإعادة تنشيط دورها كقوة إقليمية رغم انعكاسات تلك المشاركة السلبية على الجانب الاقتصادي والأمني في تركيا التي يمكن التغلب عليها من خلال التعهدات الأمريكية بتقديم المساعدات في هذا الشأن.⁽¹⁾ في استجابة سريعة أيدت تركيا في عهد "تورغوت أوزال"، العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق في أعقاب تلك الحرب وأغلقت خط أنابيب البترول العراقي المار بأراضيها والذي ينقل 1.5 مليون برميل يوميا قامت تركيا بحظر كامل على جميع الأنشطة التجارية المباشرة، وكذلك تجارة الحدود من وإلى العراق، وحشدت السلطات التركية أعداد كبيرة من القوات العسكرية على الحدود مع العراق قدرت بحوالي أو ما بين 160-300 ألف جندي، بدعوى أنها إجراءات احتياطية ضمن احتمالات هجوم عراقي، كما قدمت تركيا حوالي 12 قاعدة في تركيا، لتسمح لطائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بمهامها من قواعد في تركيا، حيث أعطت قاعدة 'إنجرليك' لمهاجمة أهداف عراقية، وحشد القوات على الحدود الشمالية للعراق وإذن للقوات الأجنبية بدخول الأراضي التركية، وعلى الرغم من أن تركيا لم تشارك عسكريا في الحملة إلا أنها ساهمت بدور كبير في فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وفي تشييت جهده العسكري، وإشغاله بإمكانية فتح جبهة برية أخرى في الشمال.⁽²⁾

ن مبرر تركيا آنذاك من هذه الحرب هو تعميق علاقاتها مع أمريكا، وتعميق وزنها الاستراتيجي في التحالف الغربي، بحيث انسجمت أهداف تركيا مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح الرئيس التركي 'تورغوت أوزال' بعد العملية العسكرية مباشرة، أن بلاده قد اجتازت الاختبار بنجاح وبرهنت للعالم بانها موضع ثقة وانها بعد هذه المرحلة دولة قوية في المنطقة، كما راهنت تركيا وقتها بهذا الخيار. أملا منها أن تضطلع بأدوار مهمة في المنطقة، ولم تقدم تركيا على هذا الخيار (ت لأول مرة يتعرض العرب لهجوم من الأراضي التركية، على الرغم من أن القوات التركية لم تشارك في العملية العسكرية) وعلى هذه المخاطرة إلا لوجود اعتبارات سياسية داخلية قوية، راغبة في تغيير النظام العراقي الذي كان يعتبر بالنسبة لتركيا مجموعة سياسات تشكل أخطار كبيرة ومباشرة على المصالح القومي

(1) - تركيا والحرب الأمريكية - العراقية . مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة. 2003. 55

(2) هانئ رسلان. "تركيا وأمن الخليج". (مجلة السياسة الدولية. 105 جويلية 1991). 105.

لتركيا وحسب المراقبين الأتراك كان هذا الخيار الإستراتيجي الأمثل للقضاء على هذا الخطر وإتباع سياسة جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.⁽¹⁾

2/ نتائج حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على تركيا:

جاءت حرب الخليج الثانية لتطرح توجهات إستراتيجية جديدة على تركيا التي كانت تتخوف من انحسار دورها وانخفاض أهميتها الإستراتيجية في ظل التقارب السوفياتي مع الغرب، أرادت تركيا بمواقفها تلك كما رأينا أن تضطلع بدور إقليم فاعل من خلال التدخل في الشرق الأوسط ولتعيد الاعتبار لمكانتها كخط أمامي في أهم الصراعات في العالم مثلما كانت أثناء الحرب الباردة لكن سرعان ما بدأت تظهر بعض النتائج السلبية لهذا القرار والخيار الإستراتيجي المتعلق بموقفها المؤيد والداعم للحرب على العراق، وعليه يمكن أن نرصد النتائج التالية:

- تعرضت تركيا إلى خسائر اقتصادية كبيرة، حيث قدرت بما يقارب 100مليار دولار بالإضافة إلى تعطيل تجارة الحدود بين تركيا والعراق، وإغلاق خطوط الأنابيب التي تضخ النفط من العراق إلى تركيا والذي كان يؤمن حوالي 60% من احتياجات تركيا النفطية عن كونه يمثل احد مصادر الدخل الأساسية، حيث كانت تركيا تحصل على 300 مليون دولار مقابل مرور النفط عبر اراضيها.⁽²⁾ فلقد كان العراق -قبل الحرب- الشريك التجاري الأكبر لتركيا -إن صح التعبير-. وفي الثمانينيات كان يقدر معدل حجم التجارة بين البلدين بـ(2.5) مليار دولار سنويا.

- كانت تركيا تستورد نصف احتياجاتها النفطية من العراق عبر خط انابيب 'يومورطاليق'، وذلك 1.4 مليار دولار سنويا. اما العراق فكان يستخدم ميناء مدينة 'مرسين' التركية التي تقع على شاطئ البحر الابيض كمحطة لنقل صادراته إلى اوربا والدول الاخرى، وذلك يعني دخلا كبيرا لصناعة النقل التركي ذلك إلى جانب تجارة الحدود التركية - العراقية التي كانت تعتبر الشريان الحياتي لمدن واهالي شرقي الاناضول، حيث كانت الشاحنات تقوم باعمال نقلية إلى بلاد الشرق الاوسط وبلاد اخرى عبر الحدود العراقية.

- تركيا اضطرت إلى قطع علاقاتها التجارية مع العراق في وقت كان العراق يصب في ما يقارب من ثلاثة مليارات دولار سنويا.

- أغلقت خط أنابيب النفط القادم من العراق، والذي يلبي نصف الطلب التركي السنوي وانهارت صناعة النقل في ميناء 'مرسين' بعد فرض الحصار على كافة البضائع العراقية.⁽¹⁾
- شهدت تركيا جراء العمليات العسكرية مساحة كبيرة من نشاط حزب العمال الكردستاني.
- أدى هذا الموقف إلى تزايد مشاعر القلق لدى الدول المجاورة لتركيا والتي خشيت من أن يكون معنى ذلك أن تستأنف دورها القديم في حلف بغداد كشرطي للغرب في المنطقة، خاصة بعد توقيع تركيا لاتفاقيات عسكرية مع إسرائيل في 1996، وتلك الشكوك التي حاولت تركيا مرارا تفنيدها.
- تزايد التدخلات التركية المتكررة والمستمرة في شمال العراق ضد الأكراد، فسر من طرف دول الـوار على أنه غطاء يخفي أطماع توسعية.
- أدت هذه الحرب وموقف تركيا إلى إثارة عداة العراقيين بدرجة كبيرة عندما أيدت تركيا الجهد الحربي وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية بأن تستخدم قاعدة 'إنجرايك' الجوية لقصف أهداف في شمال العراق وأدت إلى الحماية الدولية بعد أفريل 1991 إلى فقد العراق على نوع من السيطرة على شمال العراق، وإلى أن ترسل تركيا قواتها إلى المنطقة وقد احتج العراقيون على أعمال تركيا المتكررة في المنطقة، وبالتالي أدت حرب الخليج الثانية إلى توتر في العلاقات التركية-العراقية، من تلك الاختراقات المتكررة لتركيا في الأراضي العراقية، من خلال عمليات عسكرية برية وجوية في شمال العراق لمواجهة النزعة التحررية القومية للأكراد مستفيدة من التدهور الحاصل في العراق بعد الحرب.⁽²⁾
- لم تستطع تركيا الحصول على حصص من مشاريع إعادة الإعمار في الكويت بسبب الاحتكار الأميركي في هذا المجال وخيبة آمالها وافتقارها لمواد مادية ونسب أكبر من عقود الإعمار.
- أما فيما يخص التعويضات أعلن مسؤول تركيا أن تركيا لم تتلق سوى جزء ضئيل جدا من المساعدات التي وعدت بها من قبل دول التحالف قياس بالخسائر المادية التي تعرضت لها في حرب الخليج.⁽³⁾
- على الرغم من النتائج السلبية لتلك الحرب وانعكاساتها على تركيا، إلا أنه كانت لازمة الخليج الثانية، وما بعدها فرصا لتركيا لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، ولخدمة أهدافها على المستوىين

⁽¹⁾ .. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد". 2002/03/21 .

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/03/article20.shtml>

⁽²⁾ - تركيا والحرب الأمريكية - العراقية .

⁽³⁾ هانئ رسلان . "تركيا وأمن الخليج". 110 .

الدولي والإقليمي، وذلك عن طريق زيادة قواتها العسكرية وتحديثها، وتحسين الاقتصاد التركي وتطويره.

أ/في المجال العسكري:

- حصلت تركيا . مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في:
- اعتمادات مالية تقدر بالمليار دولار، من مصرف الإسترداد والتصدير الحكومي، لتمويل إنتاج مشترك ل200 طائرة عمومية.
- موافقة أمريكية أولية على تمويل خطة تركية، لتحديث الجيش التركي وأسلحته الحربية بنفقة إجمالية تقدر ب4 مليارات دولار.
- إنتاج 80 طائرة حربية من نوع F16 .

ب/ في المجال الاقتصادي:

رسمت تركيا بعد حرب الخليج الثانية إستراتيجية اقتصادية، مبنية على عدة محاور، في إطار تنمية علاقاتها مع الدول العربية عامة، و الخليجية بصفة خاصة، و أكد وقتها "تورغوت أوزال" أن لابد لدول المنطقة أن تتعاون بدل من الاتجاه نحو الصراع، كما صرحت تركيا من .
انها مستعدة للقيام بدور فعال في تسهيل حركة البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والافراد دعت تركيا إلى إنشاء صندوق تمويل، تشارك فيه الدول العربية النفطية. ودول الخليج، والتي يمكن ان تسهم في تطوير التقنية الحديثة، بينما تسهم تركيا بتوفير المشورة والخبرة الهندسية ارادت تركيا بسعيها الاقتصادي تعويض الخسائر التي تعرضت لها في الحرب بالإضافة إلى الاضطلاع بدور قيادي على المستوى الاقتصادي، يوازي عملها في الترتيبات الامنية في المنطقة ما يعطيها دورا فعالا في حفظ التوازنات في المنطقة.

ج/ في المجال الامني:

كانت تركيا في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن إمكانية اضطلاعها بدور بارز، في إنشاء بنية امنية، في الخليج العربي والشرق الاوسط، و اشارت بعض التقديرات الاولى، إلى ان تركيا ستكون القاعدة الصلبة في الترتيبات العسكرية في المنطقة، نظرا للاهتمام الامريكي غير المعلن، بتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أولى في الشرق الاوسط، لمواجهة العراق وإيران بعد الحرب.⁽¹⁾

" حتى نهاية

¹ موسوعة مقائل الإلكترونية . "الأوضاع الدولية والإقليمي والعربية، " <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/29/index.htm>: 1991.

المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003:

عندما بدأت بوادر حرب أمريكية جديدة على العراق، عازمت تركيا أن لا تكون الخاسر الأكبر كما كان ذلك في حرب الخليج الثانية 1990 ونتيجة لذلك، أرادت تركيا إدارة هذه الحرب بنوع من العقلانية كي تجنبها الأخطار التي قد تنجم عن مثل هذه السياس خاصة وأنها لا تتمتع بالشرعية الدولية الغطاء الذي كان موجود في حرب الخليج الثانية، ونظرا للتأثيرات الإستراتيجية التي قد تنجم عن مثل هذه الحرب، رأت تركيا في هذا القرار على أنه أمر؛

خالصا اتخذته الإدارة الأميركية لأسباب تتعلق بإستراتيجيتها العالمية تجاه المنطقة والعالم ودون تشاور مع أحد، كذلك أن الفجوة بين الأهداف المعلنة للولايات الأميركية في العراق وبين أهدافها الحقيقية أو الخفية لا تزال قائمة ، وأن المحاولات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف تواجه صعوبات كبيرة على أرض الواقع. ومعنى ذلك أن فرص نجاح الإستراتيجية الأميركية تكاد تكون متعادلة مع احتمالات فشلها. ولأن الغالبية العظمى من دول جوار العراق -

ذلك تركيا- رغم أنهم رأوا أن قرار الحرب يفتقر إلى أي مبررات سياسية أو قانونية أو أخلاقية- لم يكن يوسعهم تحدي القرار الأميركي. حيث تعاملت تركيا معه بطريقة براغماتية ومرنة في محاولة منها لدفع الضرر أو لتقليله إلى أدنى حد ممكن للتكيف مع ما قد يحققه من نتائج وتطورات سلبية أو إيجابية على الأرض. كانت تلك المؤشرات الأولى التي توحى بان تركيا قد استفادت من أخطائها السابقة في إدارة حرب الخليج الثانية ، وعليه أرادت إدارة هذه الحرب بما يخدم مصلحتها الوطنية ولا يخل بامنها القومي.⁽¹⁾

كما كانت تركيا تفضل إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه انطلاقا من مفاجات حرب الخليج الثاني. على الساحة العراقية، والخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها، إلى ظهور نواة كيان كردي في شمال العراق، فإن انقرة لم تكن متضررة من الوضع الذي كان قائما قبل الحرب و كانت تخشى فعليا من مفاجات جديدة غير محسوبة من أي ضربة واسعة تهدف إلى تغيير النظام في العراق. فرغم ان العراق مفكك عمليا، إلا انه لا يزال من الزاوية القانونية موحدا، كما ان الوضع قبل الاحتلال كان يضمن لتركيا بقاء قوات تركية في شمال العراق

(1) .. تأثيرات وتفسيرات".
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm>

وهذا يعني وضع أكراد العراق تحت المراقبة والضبط التركيين، أيضا إقامة تركيا لحزام أمني داخل العراق على امتداد الحدود مع تركيا نجاح حتى قبل الحرب، في الحي لولة دون تهديد عناصر حزب العمال الكردستاني للأراضي التركية، أو تسللهم إليها إن تطوير تركيا لعلاقات مع العراق، مع إبقاء العراق تحت المراقبة الدولية لمنع تطوير قدراته العسكرية، يمثل نجاحا مزدوجا مكاسب اقتصادية من جهة ومن جهة ثانية إبعاد لخطر الأسلحة العراقية، وبقدر ما يطول الحصار العسكري على العراق، وفي الوقت نفسه التقدم الهائل في التسليح التركي بقدر ما تزداد الهوة العسكرية بين الدولتين لصالح تركيا، وبقدر ما يصعب على العراق للحاق بتركيا في المدى المنظور. كما أن الوضع قبل الحرب يتضمن استمرار صدام حسين أو من يمثل خطه السياسي في السلطة، ورغم تحسن العلاقات بين العراق وإيران، إلا أن استمرار صدام في الحكم يمثل استمرار "لقوة التهديد" كامنة قابلة لتحرك ضد إيران ، وهذا يشكل بالتأكيد عـ ضاغط على إيران وإبقائها تحت التهديد، وهذا بالطبع يفيد الحركة التركية في العراق وفي المنطقة عموما اتجاه منافستها إيران.⁽¹⁾ يبدو أن تركيا ترددت في البدايات الأولى من القرار سواء من المكاسب التي تحققها من الوضع القائم(قبل الاحتلال)، أو عدم حصول أضرار الأقل من جراء استمرار الوضع في العراق لا يعني أن تركيا كانت تعارض بصورة مطلقة توجيه ضربة عسكرية إلى بغداد، لكن خشية انقرة من عملية تدخل عسكري واسعة ضد العراق تعود إلى الأسباب التالية:

أ- الخشية من الا تسير العملية وفق الخطط المعدة سلفا بما يؤدي إلى تقسيم العراق وقيام دولة كردية.

ب- تطور الأوضاع بما يورط تركيا في مستنقع غامض النهايات يؤثر على قدراتها في مواجهة القضايا الأخرى الحيوية مثل قبرص واليونان.

ج- عودة التوتر إلى العلاقات العربية- التركية ، و تركيا التي تواجه تحديات جدية في المسا القبرصية ، لا تريد ان تعود فيها إلى الوراء ولا سيما مع سوريا والعراق، والتي تحسنت بصورة ملموسة في السنوات الأربع الأخيرة قبل الاحتلال.

د- عودة التوتر والغموض والاضطراب من عملية تدخل عسكري واسع تعيد إلحاق الأذى البالغ بالاقتصاد الذي سرعان ما شهد تحسنا وانتعاشا ملحوظا في السنوات التي سبقت الاحتلال .

إذن و بناء على ما سبق، قبل بداية الحرب الامريكية على العراق، اتخذت تركيا جهودا متعددة ومختلفة للحيلولة دون نشوب الحرب انطلاقا من:

— احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية، و كما تنص على ذلك المادة 92 من الدستور التركي، لذلك ماطلت تركيا في تقديم ردود نهائية على المطالب الأمريكي. أملة أن تكون معارضة الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، ولاسيما فرنسا وروسيا والصين، لشن الحرب على العراق قبل إنجاز فرق المفتشين الدولية مهمتها في العراق، ودراسة تقاريرها، عاملا في عدم نشوب الحرب، أو على الأقل تأجيلها.

التنسيق الإقليمي: طرقت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى باب التنسيق مع دول الجوار الجغرافي للعراق، لخلق حالة ضغط على الإدارة الأميركية للتراجع عن نيتها بشن الحرب العراق، ولمحاولة إيجاد . لة تغيير السلطة في العراق وكانت تركيا عبر

رئيس حكومتها آنذاك 'عبد الله غول' المبادرة إلى التشاور مع هذه الدول من خلال جولة قام بها في نهاية العام 2002 ومطلع العام 2003 وانتهت بعقد أول اجتماع مستوى وزارة الخارجية في اسطنبول حضرته دول : تركيا، إيران سوريا الأردن، السعودية، مصر، ودعا بيانه الختامي القيادة العراقية إلى المصالحة الوطنية والتعاون مع المفتشين الدوليين، وإلى أن تجنب الحرب مسؤولية تقع على عاتق العراق وحده في محاولة لمنع نشوب الحرب.

من خلال مسعى تركيا قبل الحرب على كل تلك الإجراءات كان يشير إلى الموقف التركي الرفض لتأييد او السماح باستخدام القواعد التركية كنقطة انطلاق لضرب العراق، وفق ثوابت تعاملت تركيا مع هذا القرار منتظرة اكتمال ردود فعل الدول المؤثرة ومواقفها من الخطط الامريكى لضرب العراق واحتلاله، ونتيجة لهذا الموقف حاولت امريكا القيام بسلسلة من المفاوضات لمحاولة إقناع تركيا المشاركة في الحرب وقد تركزت المفاوضات على محاور عديدة سياسية وعسكرية واقتصادية وكانت المطالب التركية من اجل تأييد واشنطن ' ثوابت السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق التي تبنتها الحكومات

التركية المتتابة : وهي :

- المحافظة على وحدة الاراضي العراقية، وذلك انطلاقا من اي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة بما فيها تركيا.

- الحيلولة دون ان يشكل العراق تهديدا امنيا مستقبليا للعراق، وإذا كانت تركيا مع فكرة عراق موحد ، إلا انها ضد فكرة عراق قوي. (1)

— احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

- عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق، وإن كان لابد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة ، فإن تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي لشيعية في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة لبغداد.

- المطالبة بضمانات وتعهدات اقتصادية لتعويض تركيا عن خسائرها المتوقعة من الحرب وأن هذه التعهدات لا تتم إلا عن طريق اتفاقيات موقعة بين الجانبين. تمتد إلى النواحي السياسية والعسكرية.

- الاعتراض على فكرة تعيين قيادة أمريكية في العراق ، في مرحلة ما بعد 'صدام حسين' حيث اشترطت تركيا أن تكون الزعامة الجديدة في العراق لرئيس عربي سني، له جذور كردية لأن تعيين قائد أمريكي من : أنه أن يؤثر على انتقال الديمقراطية في العراق، على أن يسلم مسؤول تركي عسكري أو مدني مهام في الإدارة المؤقتة التي تشكل في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.

- عدم السماح بتأسيس دولة كردية في شمال العراق، وأن تتولى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الإشراف على الحكم الذاتي في شمال العراق، على أن تكون تركيا في هذه المرحلة الضامنة، وقبل ذلك تتسلم تركيا قائمة بتسليح الفصائل الكردية شمال العراق على أن يشرف العسكريون الأتراك على جميع الأسلحة من الأكراد بعد انتهاء الحرب.

- ان تتسلم تركيا مهام الإشراف على كافة موارد النفط الخام بعموم العراق، او على الأقل موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح التركي للحصول على 10% من النفط العراقي بعد احتلال العراق، وذلك يكون ثمن الدعم التركي للحملة الاميركية على العراق.

- ان تنتشر تركيا قواتها العسكرية في شمال العراق باعداد تفوق القوات الاميركية. بحيث يتراوح حجم القوات التركية هناك ما بين 40-45 الف جندي بهدف إعاقة تدفق موجات اللاجئين للاراضي التركية، وتقوم بعملية الإغاث. والرعاية داخل الاراضي العراقية، حتى تتجنب تكرار ازمة اللاجئين التي شهدتها في حرب الخليج الثانية 1991.

وبعد فترة من المفاوضات بين الطرفين توصلا إلى صيغة توافقية مفادها الاتفاق على دخول قوات تركية إلى العراق عقب توغل الوحدات الاميركية إلى المنطقة بتنسيق مشترك والموافقة على نشر ما يقرب 52 الف جندي اميركي في الاراضي التركية تمهيدا للعبور إلى الجبهة الشمالية العراقية من خلال الموانئ والقواعد العسكرية، ولكن الولايات المتحدة الاميركية علقت تحقيق هذه الاتفاقيات على مصادقة البرلمان التركي غير انه وقع ما لم يكن في الحسبان

ضرورة أن تتم الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق بنفويض دولي من الأمم المتحدة، يتم إضفاء الشرعية الدولية عليها وهو ما لم يحدث.

- عدم وضوح موقف حكومة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية بشأن الحرب انعكس سلبا على أعضاء البرلمان وخاصة أعضاء الحزب وبدا للجميع أن الحكومة لم تكن راضية بمضمون المذكرة التي قدمتها إلى البرلمان للتصويت ، وأنها لم ترسلها للتصويت إلا تحت الضغوط الأمريكية.⁽¹⁾

وعلى ضوء القرار البرلماني، حرص الجانبان التركي والأمريكي على تأكيد بأن العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وأمريكا لن تتأثر بهذا القرار باعتباره قرار ديمقراطيا، إلا أن بعض المسؤولين الأمريكيين قد اعتبروا القرار بمثابة مفاجأة لهم مؤكدين أن تركيا ستكون الخاسر الوحيد من جراء هذا القرار كما أعلنت الإدارة الأمريكية أن الرفض التركي لا يعرقل الخطط الأمريكية في العراق. وأن هناك خيارات بديلة للخطط الأمريكية لأن واشنطن تسعى إلى محاربة العراقيين على جبهات عدة. وعلى العموم يبدو أن تركيا وصناع القرار أدركوا من إدارة حرب الخليج الثانية، مدى الأضرار التي تعرضت لها بلادهم، وعليه حاولوا في البداية الأولى لهذه الأزمة تجنبها، لكن في المقابل تركيا تدرك مدى تأثير ذلك على علاقاتها الإستراتيجية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي وضعها في مازق ما إذا تشارك أو تمتنع.

المبحث الثاني

العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال

سادت أجواء من القلق التركي، في أعقاب بدء الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في خميس 20 مارس 2003، وعقد الرئيس التركي آنذاك "تجدت سيزر" اجتماعا طارئاً مع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لبحث تطورات وتداعيات الحرب والدعم الذي يمكن أن تقدمه تركيا للولايات المتحدة بما يتناسب ، أمنها القومي، وبما يكفل لها علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ، كما كان الرد الرسمي الأولي لتركيا، يبدي نوع من التأسف عن بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق وصرحت تركيا بقولها أن هذا العمل المنفرد من جانب واشنطن غير صائب، وكان عليها السماح بمواصلة عملية نزع الأسلحة عن طريق المفتشين الدوليين. من المواقف الرسمية الأولى يتضح مدى إدراك تركيا للعواقب التي قد تتجر عن هذا الوضع الجديد الذي يتسم بعدم الاستقرار الأمر الذي عد أكبر تحدي تشهده تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وازمة الصواريخ ، ومما يزيد من مخاوف تركيا الحدود الكبيرة التي تربطها بالعراق والذي يعني الأثار الذي قد تلحق بتركيا لهذا اعطت تركيا اهتماما بالغا بالمنطقة الجنوبية وخاصة منها الشرقية وكذلك منها المنطقة الشمالية للعراق⁽¹⁾ وانطلاقاً من مفاجات حرب الخليج الثانية على الساحة العراقية (الكردية خصوصاً)، كان يبدو ان الإستراتيجية التي رسمتها تركيا اتجاه المنطقة المبنية على اساس ثوابتها نحو العراق، توحى بان تحريك الوضع العراقي في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب تطيح بالنظام العراقي تحت ذرائع مختلفة، لا بد ان تستفيد منه تركيا على الاقل ولا تخرج من رة كما حصل في حرب الخليج الثانية وعليه نتساءل عن اسس المخاوف التركية من احتلال العراق؟ وما هي الاهمية التي تتوفر عليها منطقة شمال العراق بالنسبة للسياسة الخارجية والامنية التركية باعتبار الوضع في العراق اول نتيجته مباشرة لهذا الاحتلال على تركيا.

المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا:

واحدة من أكبر التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية التركية وهي فتح جبهات عدم استقرار و قتال في العراق و بالضبط في المنطقة الواقعة بشمال العراق ، التي تقابل المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا، وقبل أن نذكر أهمية هذه المنطقة بالنسبة للسياسة التركية، نشير إلى أن المنطقة قبل حرب الخليج الثانية وحتى أثناءها ، ورغم الموقف الرسمي التركي من نظام صدام حسين" السابق ، مع ذلك كان العراق يعد شريك اقتصادي لتركيا خاصة منها التجارة الحدودية وعلى الرغم من الحصار الأممي الذي كان مفروض على العراق انذاك كانت التجارة الحدودية بين الطرفين موجودة، رغم أن حرب الخليج في والتوتر موجود بين الدولتين. وبالإضافة إلى تكثيف حزب العمال الكردستاني لنشاطه في المنطقة، إلا أنه لم يعطل أو يقلل بالقدر الكافي من المبادلات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود نوع من التوافق والاستقرار على الأقل في المستوى الشعبي بين الدولتين مع الإشارة إلى أن المنطقة تعرف تواجد كبير للأقلية الكردية في كلتا الدولتين. كما أن التدخل الأمريكي جاء في مرحلة التي تشهد فيها السياسة والاقتصاد في منطقة جنوب شرق تركيا نوعا من الإصلاحات الجذرية والملموسة ؛ إلى تحسنات سياسية وعسكرية من طرف اكراد العراق، الذين ابدوا نوع من التفهم والتعاون وخاصة لدى قادته السياسيين والعسكريين والذين قاموا فعلا بخطوات للامام بإعلانهم عن التنازل عن حمل السلاح والقبول بالاندماج في مجتمعاتهم وفق الحكم الذاتي المحدود قامت الحكومة التركية ، بعرض سياسات هيكلية وتعهدات بإعطاء حقوق كبيرة للشعب الكردي في جنوب تركيا وهذا ما كان ؛ عن تحسن الوضع في منطقة جنوب شرق تركيا التي تكتسب كبريا بالنسبة للسياسات والحكومات التركية المتعاقبة في مراحل سابقة.⁽¹⁾

وبدا قبل الاحتلال ان تركيا نجحت في إخماد الازمات وان الهواجس التركي. اتجاء العراق بدأت تقل وتهدا بعض الشيء، مع اتضاح حقيقة ان احد لم يكن يريد استبعاد تركيا بصورة دائمة عن الواقع الذي سيرسم بعد الاحتلال في العراق، وخاصة ان تركيا ولاول مرة تتعامل مع اكراد العراق بعد اجتماع "الطالباني" و"البارزاني" القيادات الكبرى لإقليم كردستان العراق في انقرة نوفمبر 1998⁽²⁾ لكن سرعان ما تحولت هذه الرؤية وتزعزع الوضع

¹⁾ Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. Op.cit. p 65

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

الأمني جراء الاحتلال الأميركي للعراق، واستعداد حزب العمال قراره بإعادة تسليح أفرادهِ ولكن لماذا كل هذا التخوف التركي من المنطقة الجنوبية الشرقية وشمال العراق؟ إن السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه شمال العراق، سيطرت عليها أو انطلقت من ثلاث عوامل رئيسية:

- انتكاسات الفكر العثماني، بعد سقوط الخلافة العثمانية والشعور بالاستياء من جراء الاستمرار فقدان الموصل -كركوك-، والحقول النفطية في إقليم كردستان العراق.
- استعمال وتوظيف شمال العراق كقاعدة عسكرية ينطلق منها حزب العمال الكردستاني لتوجيه ضربات عسكرية ضد تركيا.
- الخشية و الخوف من إنشاء الهوية الكردية المشتركة التي تجمع الأقليات الكردية في كل دول الجوار وما يشكله ذلك من مدعاة لفتح المجال أمام الأقليات الأخرى للمطالبة خاصة وأن تركيا تعرف تنوعا عرقيا (1).

وبناء على تلك المنطلقات، علقت تركيا أهمية كبيرة للمنطقة الشمالية من العراق وأصبحت الأولى في سلم الأولويات المعروضة على أجندة السياسة الخارجية والأمنية التركية خاصة بعد احتلال العراق و للأسباب التالية:

- إن منطقة الدوصل-كركوك- الواقعة الآن تحت الحدود العراقية كانت ضمن خريطة تركيا التي أقرها البرلمان التركي في 28/ 1920 في اسطنبول فيما عرف 'بالميثاق الوطني' وخلال المناقشات التي جرت في معاهدة لوزان 1923، واضطر الأتراك التخلي عن الموصل -كركوك- لصالح العراق تحت الضغوط البريطانية و حتى أتاتورك نفسه في تلك المرحلة صرح ان استعادة موصل-كركوك- تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية، ولقد تم التخلي التركي النهائي عن هذه المنطقة رسميا في معاهدة جويلي 1926 الثلاث بين تركيا بريطانيا والعراق، ومع ان تركيا لم تسع رسميا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد إلا انه في المحطات التاريخية المتعلقة بالعراق، كان المؤرخون والإعلاميون الأتراك يشيرون إلى تركية الموصل- كركوك-، ولقد ساعد على إحياء هذه الرؤية احتلال العراق وضعفه وبالتالي إمكانية استرجاع المنطقة كليا إلى أرضها، ولم تخفي تركيا هذه النوايا بعد الاحتلال حيث طالبت بإنشاء كونفدرالية في العراق تضم ثلاث عرقيات(العرب، التركمان، الأكراد) موزعة في ثلاث مناطق متساوية الأولى كردية تضم (السليمانية، أربيل)، الثانية تركية تضم كركوك-

¹) Gareth Jenkins, "Turkey and northern Iraq: an overview". Jamestown foundation. Occasional paper. <http://www.jamestown.org/docs/Jamestown-JenkinsTurkeyNIraq.pdf>. p. 4

الموصل) وتكون مفتوحة على الحدود التركية وترعى مصالح التركمان، الثالثة عربية تضم ما تبقى من أراضي العراق، ولكن هذا المشروع لم يلقى قبولا عربيا أو إقليميا أو دوليا.

- إن تركيا دولة غير نفطية ، بل تعد من الدول الكبيرة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى إسرائيل التي لا تملك ثروات نفطية، وعليه يشكل غنى منطقة كركوك بالاطحافزا لاهتمام تركيا بهذه المنطقة سواء عبر اتفاقيات رسمية كما هو حاصل مع العراق عبر خط أنابيب كركوك- يومورو طاليق أو الاستفادة من احتلال العراق والحصول على أفضلية نفطية

نظام بديل جديد يكون موالي للغرب وتركيا. (1)

- على الرغم من أن أساس السياسة الخارجية التركية : على شعار "سلام في الداخل سلام في الخارج" إلا أن استخدام ورقة الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثل سياسة تركية جديدة (كما لاحظنا ذلك في التوجهات التركية السابقة في كل من- البلقان القوقاز واسيا الوسطى)، هذا هو الحال مع الأقلية التركية في الموصل- كركوك- حيث ان وجود كتلة تركمانية في المنطقة الغنية بالنفط أصلا، ويقدر عدد الكتلة التركية ب 400 ألف نسمة ، عامل اهتمام اخر بالوضع في العراق، كما تساعد حالة الاضطراب الحالية في العراق على المراهنة التركية على الأقلية التركمانية كورقة ضغط داخلية تستخدمها تركيا عند الضرورة، وقد برز ذلك خصوصا في انعقاد المؤتمر التركي الثاني(20- 30 وفمبر 2003) الذي عقد في "اربيل" ولحظ تقريره النهائي خارطة الحكم الذاتي التركماني في العراق ، و تميز بالحضور التركي الرسمي.

- إن احد الهواجس المركزية لدى النظام التركي، هو هاجس التفكك الذي نتج عن اتفاقية سيفر 1920، والتي لحظت إقامة دولة ارمينية في شرق الاناضول، ومنطقة حكم ذاتي في جنوب شرق ، وإذا كان الخطر الارميني غير واقعي ، نظرا لصغر مساحة وسكان ارمينيا وضعفها الاقتصادي والعسكري ، إلا ان الخطر الكردي واقعي وحقيقي سناتي على بيانه في المباحث الآتية.

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق:

أعلنت تركيا بكل وضوح أنها لا تريد إجراء حملة عسكرية ضد العراق؛ لأنها تخشى أن تكون الخاسر الأكبر اقتصاديا كما حدث ذلك في حرب الخليج الثاني و لكي ندرك مخاوف تركيا في موقفها هذا، عرفت تركيا مبكر خطورة تداعيات احتلال العراق، وإسقاط سيادته، على الوضع التركي وسيادته، فأحببت استخدام الأرض التركية، في أواخر مارس 2003 ممر لقوات الأميركي تجاه العراق، ، إلا أن هواجس تركيا ومخاوفها على سيادته لم تبدد. تداعيات ما بعد الاحتلال وإنما العكس هو الذي حصل، خاصة عندما بدأت هناك تجسيد أفكار حول إقامة دولة كردستان في العراق ، مما أثار اهتمام حزب العمال الكردستاني التركي، فنشط من عملياته بشكل ملحوظ وكبير بعد احتلال العراق سعيًا منه للضغط على تركيا، وبناء على ذلك بالسياسة الخارجية التركية اولت المنطقة اهتمام بالغ، في شتى المجالات وذلك لم يمثله العراق عموما وشماله خصوصا من بؤرة توتر تهدد في المستقبل المنظور الكيان التركي ككل وعليه فالعراق يمثل لتركيا:

- أهمية كبيرة لاقتصاد التركي، إذ كان حجم التجارة التركية مع العراق يمثل قبل حرب الخليج الثانية، نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية، وتلقت تركيا خسائر اقتصادية ثقيلة من جراء الحظر الاقتصادي على العراق وتقدر الأرقام التركية الرسمية حجم هذه الخسائر بـ 35 مليار دولار، لذا فإن تركيا عملت على خرق الحظر الاقتصادي لتعويض بعض خسائره ترتبط الشركات التركية بعقود استثمارات كبيرة في العراق، وكانت تركيا تأمل ان تلعب دورا اقتصاديا واسعا في العراق .⁽¹⁾

- إن تركيا اضطرت إلى قطع علاقاتها التجارية مع العراق في وقت كان العراق يوفر لها ما يقارب ثلاثة مليارات دولار سنويا.

كن على الرغم من كل الخسائر التي خلفها احتلال العراق على السياسة التركي— تعادل أكبر هاجس لتركيا بعد الاحتلال، الذي يكمن في وجود كتله كرديه كبيرة حوالي 5 ملايين . الجانب الآخر للحدود في شمال العراق، وتتبع الخشية من هذه الكتلة من عاملين: الاول ان المنطقة الجغرافية لتواجد اكراد العراق محاذية، بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها اكراد تركيا.

الثاني: أن أكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولا سيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاد سياسية - بعد حرب الخليج الثانية، وصولا إلى تشكيل حكومة مستقلة، وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات الدولة.⁽¹⁾

إذن؛ ير هذا الواقع بالتأكيد تركيا، ويحرك هواجسها ومخاوفها على العن ومن أعلى المواقع السياسية والعسكرية، حظى الوضع في العراق وفي شماله خصوصا باهتمام وثيق واستثنائي من جانب السلطات التركية نظرا إلى تأثير التطورات العراقية - الكردية على الوضع الكردي في تركيا لقد خاضت تركيا حربا كبيرة وطويلة ضد حزب العمال الكردستاني منذ منتصف الثمانينات، وكلفت تلك الحرب خسائر قاربت 8 مليارات ، وسقوط ما لا يقل عن 30 ألف قتيل مدني وعسكري تركي فضلا عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب ، وإذا كانت تركيا قد نجحت في إخماد ثورة حزب العمال الكردستاني في نهاية 1998، واعتقال زعيمه "عبد الله اوجلان" 1999 إلا ان هذا الحزب منذ ذلك الوقت يتخذ منطقة شمال العراق قاعدة اساسية له للتدريب والتمركز، ومع افتقاد الحزب إلى الدعم الإقليمي السابق تحول شمال العراق إلى الحل الوحيد والملاذ الأمن له، وب تالي باتت تركيا المعنية مباشرة بما يحدث في شمال العراق وذلك لإبعاد الأخطار عن حدود دولتها.⁽²⁾

تبدى تركيا شديدا بشأن التطورات التي حدثت في العراق بعد الغزو الأمريكي و خطورة هذه الشواغل تتركز حول احتمالات تفكك العراق على طول الخطوط الطائفية والعرقية المكونة له، والتي يمكن ان تؤدي إلى إعلان الاستقلال من جانب السلطات الكردية العراق و في مرا. ، قد يساعد هذا الوضع على تقدم قضيتهم بالدعوة إلى التكامل مع غيرها من الاقليات الكردية الذين يعيشون في الدول المجاورة مثل تركيا. و من ا. مثل هذا التطورات، ن تركيا قد اصدرت بيانات التأكيد على عدم قبول إنشاء دولة كردية في تركيا عبر الحدود، الامر الذي من شأنه ان يمهد الطريق إلى تفكيك العراق. وكجزء من هذه المشكلة ، ومع استمرار تهديدات من كردستان العراق، وحزب العمال الكردستاني هددت تركيا ح شمال العراق في سبيل تحقيق امنها، وما تراه يحافظ على مصلحتها القومية.

لقد سبب الوضع في العراق قبل و بعد الاحتلال اضطرابا كبيرا في سياسته الخارجية والامنیه التركيّه، كما لم تسلم سياسته الداخليه التركيّه من اضطرابات كثيرة

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

التعامل مع هذا الوضع، حيث كان يتوقع أن تركيا ، مبادئ سياسة القوة والسيطرة أجزاء من شمال العراق، و أنها ستتدخل في العراق مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ووضعت سياسة "الخطوط الحمراء" وهذه سياسة وضعتها تركيا على الشرعية على عملياتها وتدخلاتها ومن بين هذه الخطوط إمكانية استيلاء الأكراد على منطقة كركوك) و بغية التقليل من حدة نشاط حزب العمال الكردستاني، وتخفيف در. حريز. وعدم السماح له بالتحرك. لكن كل تلك الإجراءات والسياسات السابقة، لم تطبق في البدايات الأولى. وبدلا من ذلك حدث خلاف بين المؤسسات المدنية الحكومية والعسكرية التركية والبيروقراطيين وصناع القرار حول الوضع في العراق وكيفية التعامل معه، بحيث لم تتمكن تركيا من :
· **فعالة تجاه حزب العمال الكردستاني.** وهذا يرجع إلى حد كبير إلى وجهات النظر المتباينة من حزب العدالة والتنمية والأركان العامة للجيش التركي فيما يتعلق بسير السياسات الخارجية والأمنية التركية العامة في العراق. حيث منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في أعقاب الانتخابات في نوفمبر 2002 شهدت السياسة الخارجية والأمنية التركية تغييرات كبيرة في الأسلوب والمضمون على حد سواء وقد اعتمدت هذه الحكومة ما يسمى بـ "النهج الوظيفي"، في سياستها الخارجية يقوم على مبدأ تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول من أ. بين العلاقات السياسية الثنائية وتامل : يمكن ان يؤدي في نهاية المطاف إلى النزاعات عن طريق الدبلوماسية. (1)

بالتزامن مع هذا المبدأ، لم تتمكن الحكومة هذه الجهود ان تقوض دور المؤ، العسكرية التركية، او لتمير سياسات تعاوني. دبلوماسي ذات حساسية بالوزن الامني حيث تشعر المؤسسة العسكرية انها الراعي الرسمي والحامي للكيان التركي لذا تتدخل في السياسات الداخليه. اسفرت هذه الازمة وعدم اتفاق الطرفين بشأن وضع إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق عن عمق الصراع الحاصل في الداخل التركي بين المؤسسات المدنية والعسكرية، الذي سرعان ما يطفو في القضايا المصيرية المتعلقة بتركيا حيث كانت المؤسسة العسكرية تنتظر من الحكومة ان تصدر قرار او إذن صريح من الحكومة بشأن شن هجوم ضد حزب العمال الكردستاني وربما ايضا ضد اكراد العراق 'مسعود البرزاني' زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي اتهمته تركيا بتقديم الدعم إلى حزب العمال

1) Mustafa Kibaroglu. " Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided ".
<http://www.jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid=2373529>

الكرديستاني ، ومع ذلك الحكومة ، لا يبدو أنه كانت مستعدة إلى إصدار مثل هذا التصريح وهذا هو ما صرح به رئيس الوزراء "أوردغان" و جعل معارضته لعملية عبر الحدود التركية-العراقية من خلال الإشارة إلى المؤسسة العسكرية، بضرورة إعطاء الأولوية للتعامل مع الإرهابيين المتواجدين في الأراضي التركية أولا قبل التعامل مع الإرهابيين المتواجدين في شمال العراق كانت تلك إشارة إلى التقليل من هذا الخطر المتواجد في العراق الرغم من أن هذا التصريح ، يشير إلى ترخيص للهجوم . شمال العراق في المراحل اللاحقة، وأن الخيار العسكري ليس مستبعداً.⁽¹⁾

بالموازاة مع ذلك اتبعت تركيا سياسة "القرباية العرقية" اتجاه شمال العراق تركيا لديها روابط عرقية تركمانية مع العديد من أقليات دول الجوار والناطقة باللغة الترك في السابق. وقبل الاحتلال كانت تركيا قد تجاهلت تركمان العراق لكن بعد الاحتلال وبروز الأكراد في العراق بشكل قوي، استعملت تركيا الورقة "التركمانية" كورقة الأكراد في العراق والتقليل من شأنهم، من خلال إنشاء منظمات تركمانية سرية في شمال العراق إلى إنشاء شبكات معلومات و الاستخبارات و تزويدهم . هذا التغيير في التكتيك التركي لمواجهة خطر الأكراد، بدأت عناصر في أجهزة الأمن التركية بتطبيقه، انشأت الجبهة التركمانية العراقية (الصندوق الاستئماني) مقره انقره وهذا الصندوق كان يراد منه تكوين كتل يكون مختلف عن المنظمات والجمعيات التركمانية في العراق وكان يحصل على تمويل كبير من طرف تركيا وبعد وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف افسحت تركيا المجال لعناصرها للعمل في شمال العراق وتأسيس مدارس ومؤسسات تعليمية وثا تركية بهدف نشر الثقافة التركية وخاصة في محافظة اربيل وإن كان ذلك يتعارض والقوانين العراقية السائدة والنافذة. كما عملت المنظمات والمؤسسات التركية باسماء منظمات وقيية وإ . "منظمه وقف تركيا والشرق الاوسط للتنمية والإغاثة" كما حاولت تركيا الاستفادة من بعض الاحزاب السياسية التركمانية والسعي لدعمها ماليا وكان لقوات الفصل التركية التي تشكلت بناء على قرار من قوات التحالف للفصل بين قوات الحزبين الكرديين الإتحاد الوطني الكرديستاني والحزب الديمقراطي الكرديستاني بعد اتفاق انقره سنة 1997 دورها المهم والخطير في معرفة طبوغرافية المنطقة وتشكيله تركيبتها السكانية ووضع الخطط التي يمكن للقوات المسلحة التركية إتباعها للتدخل في المنطقة⁽²⁾ .

¹ Mustafa Kibaroglu. " Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided ". Op.cit.

² إبراهيم خليل العلاف. " السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

يرى بعض الأكاديميون، أن الورقة التركمانية، رغم أهميتها يعتبرونها ليست لها جدوى خاصة في ظل سياسة التعريب التي اتبعتها النظام العراقي السابق اتجاه كل الأقليات والعرقيات المختلفة، بالإضافة إلى سياسة التهجير التي مورست ضدهم وجل تلك الأقليات التركمانية لم تعد تسكن مواطنها التقليدية، بالإضافة أن ليس لها هي الأخرى الوعي القومي الكافي لتطوير سياسات قومية في المنطقة، والتي انقسمت هي الأخرى بين سنة وشيعة ونتيجة لذلك فقد تم استيعابهم بسرعة بين السكان العرب ومع عودة حزب العمال الكردستاني للعمل العسكري والتمرد أعربت تركيا على أن الأقلية التركمانية في شمال العراق تتعرض للاضطهاد من طرف الأكراد، وعليه من مسؤولية تركيا حماية أقليتها من الاضطهاد وفي الواقع كانت تلك " واقعية" لتبرير تدخلاتها على شمال العراق وبالتالي باتت الورقة التركمانية كأحد ركائز السياسة التركية اتجاه شمال العراق بالإضافة إلى استخدامها لاحقاً كذريعة لتبرير تدخلاتها في العراق وملاحقة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق⁽¹⁾.

كانت السياسة التركية اتجاه شمال العراق، تنبأ فعلاً عن ضرورة التواجد التركي في شمال العراق سواء من خلال الورقة التركمانية، أو حتى من خلال العمل العسكري المحدود في شمال العراق بدعم من الأقلية التركمانية، تكون قادرة على قمع أي محاولات كردية تحقيق الاستقلال كما وضعت عدداً من خطط الطوارئ لضمان منع التطلعات الكردية في تركيا. كما يحذب بعض القوميين الأتراك النظر إلى المنطقة، ويعتبرونها فرصة جاهزة لتحقيق أهداف تقليدية لاسترجاع - الموصل كركوك - حيث أعرب وزير الدفاع صباح الدين تشاكاماك أوغلو "صراحة أن شمال العراق كان اغتصب من تركيا في مرحلة ضعفها "قوة فصل" من تركيا في عام 1923 و أشار إلى أن تركيا إذا كان لا يحق لها استرجاع المنطقة، فهي تحتفظ بحق حماية ، في المنطقة وبعد أشهر من تصريحات وزير الدفاع صرح وزير الخارجية التركي انذاك ، إلى ضرورة إيجاد وضعية قانونية تبين مركز -الموصل و كركوك -⁽²⁾.

بيدوا أن الوضع في شمال العراق، رغم وجود خلاف كبير بين صناع القرار الفاعلين في تركيا بتصوراتهم المختلفة، وإذا كانت الحكومة التركية، التي أرادت إدارة علاقاتها الخارجية من منظور "تعاوني لتحقيق السلام، في حين أن الجيش والمؤسسة العسكرية الجيش رصد كل التطورات الحاصلة في المنطقة، ويؤكد في كل المناسبات على حرصه على ذلك على ضرورة حماية المصالح الحيوية للدولة ولو بالحلول العسكرية، متبع في ذلك منذ

¹ Kirisci Kemal. *Turkey's foreign policy in turbulent times*. Op.cit. p 66-67

² Gareth Jenkins. *"Turkey and northern Iraq : an overview"*. Op.cit. p14

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

واقعي" عسكري فيما يتعلق بسير السيار : الخارجية الأمنية تركيا، رغم هذا الانشقاق الأيديولوجي ، والذي ينبأ عن وقوع تصادم في المستقبل القريب ، لكن الحرب على العراق وخطورة انعكاساتها السلبية على تركيا جعلت تركيا وصناع القرار يكافحون من أجل صياغة سياسة خارجية وأمنية ، وفعالة تجاه شمال العراق ، وعليه بات على المؤسسات المختلفة في الداخل التركي، أن توفر جهود الصراع الداخلي إلى مواجهة الخطر الخارجي الناجم عن تفكك العراق، واحتمالات قيام كيان كردستاني.

وبعد الخلاف الطويل بين التيار العلماني والحكومة حول قرار التدخل في شمال العراق، ومع تزايد المخاطر الكردية في شمال العراق، شددت تركيا على أهمية أن تتعاون كل من تركيا والولايات المتحدة والعراق للتصدي لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره واشنطن و أنقرة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية وتأتي المباحثات بعد تحذير حكومة إقليم كردستان تركيا من مغبة الاستمرار في الغارات الجوية وقال الزعيم الكردي "مسعود البرزاني" انه لن يقبل بعد اليوم ان تقصف القرى الكردية او يقتل الأبرياء، و إلا فإن تركيا ستتوجه بعمليات عسكرية وحدها تجاه العراق، وعليه كان الوضع في العراق السبب الأساسي لإزالة الخلافات الداخلية، وحدث توافق(مؤقت) بين المؤسس العسكرية والحكومة ربما لم تشهده تركيا من قبل صمت الجيش التركي عن التدخل في الأزمة المحتدمة في البلاد بين الحزب ذي الجذور الإسلامية والتيار العلماني المتطرف، بعد تقدم المدعي العام بطلب للمحكمة الدستورية لحل الحزب وعزل 71 من قاداته سياسيا بدعوى ان انشطته تهدد العلمانية التركية . ان يرجع المحللون هذه الحالة إلى سماح حكومة العدالة للجيش بتنفيذ عمليات عسكرية متتالية ضد حزب العمال الكردستاني شمال العراق ، فضلا عن اتفاق الجيش والحزب الحاكم على اعتبار الانضمام للاتحاد الأوروبي هدفا إستراتيجيا.

المبحث الثالث

المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي

قبل الإشارة إلى المشكلة الكردية، وأثرها على الأمن التركي خاصة بعد احتلال العراق 2003 أشير إلى أن المتتبع لتاريخ تركيا الحديث، بإمكانه أن يرصد المحددات الأساسية التي بنى عليها الأتراك سياستهم الأمنية، حيث الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة واشتراكها في نظام الأمن الجماعي للنااتو، حيث كانت تركيا دعامة أساسية للغرب في الدفاع عن الجبهة الشرقية لأوروبا والوقوف كجدار لصد التهديد السوفيياتي السابق، كما وجدت لنفسها تحت الحلف الغربي غطاء أدها أيضا، ولتضمن سيطرتها على مضائقها، ويكمن اختزال هذه المهام في أن تركيا وأمنها ارتبط بالقوى الغربية، لذلك سعت منذ 1980 للتوقيع على اتفاقيات معاهدات للأمن المتبادل، كما نصت تلك الاتفاقيات على ضرورة تخويل الولايات المتحدة حق استعمال المؤسسات التركية خارج نطاق أهداف النااتو ، ولتدفع تركيا بذلك (جزء من استقلالية قراراتها السياسية في بعض القضايا) ثمن لأمنها، ما عدا فرصتها في امتلاك صلاحيات لأشترك في التدابير الدفاعية للحكومة الأمريكية في المؤسسات العسكرية التابعة للنااتو. ورغم أن الفهم التركي للأمن القومي، ظل أسير الموقع الجغرافي، وأن الارتباط بالحلف الأطلسي ظل هو المنفذ الوحيد الذي ينبغي لتركيا البقاء فيه كونه الخيار الوقائي - الواقعي لضعفها الاستراتيجي (بدون الغرب) إلا أن الخطأ الذي وقعت فيه تركيا، ناتج عن الفهم الأميركي لدواعي أمنها، بمعنى (الولايات المتحدة هي التي تشكل وتصف لتركيا ما هو خطر على أمنها) حيث افترضت لتركيا في مرحله الحرب الباردة أن ليس لتركيا عدو آخر سوى الإتحاد السوفيياتي لذلك فإن التامين ضده يعني تامين الامن التركي.⁽¹⁾

فبقدر ما حقق هذا التصور لتركيا أمنها وكذلك ارتباطها بالغرب وخاصة الولايات المتحدة سلب دفاعيتها المستقلة عن الاخطار والتصورات التي تراها من منظور انه تمس أمنها القومي، وليس ما يصوره لها الغرب، لذلك ظل الهاجس الأمني ، يثير اهتمام النخب التركية التي تحاول اجتراح سياسة أمنية مستقلة عن الحلف الغربي ، وذلك لتعدد الاخطار الأمنية من جهة ، ولاختلاف الرؤى الغربية عن الرؤية التركية من جهة أخرى حيث تعاني

⁽¹⁾ منعم صاحي حسين. "التركي بين مه تين:

تركيا شأنها شأن العديد من الدول في الشرق الأوسط من مشكلة الأقليات ، وأبرز هذه الأقليات وأخطرها على تركيا الأقلية الكردية، التي ترفض تركيا الاعتراف بها، وترفض أية تصورات حول إقامة حكم ذاتي للأكراد في الجنوب التركي ، ناهيك عن الانفصال وتحقيق الاستقلال وباحتلال العراق زاد من حدة هذه المشكلة لتتصعد على أجندة السياسة الأمنية التركية وتصبح من بين الأولويات والهواجس التي تقلق تركيا.⁽¹⁾

المطلب الأول: التعامل التركي مع المشكلة الكردية:

برزت المشكلة الكردية (مصطلح مشكلة بالنسبة للتصور التركي، في حين يرى الأكراد هذا الموضوع قضية شعب له الحق في النضال وتقرير المصير والمطالبة بحقوق شعب كامل) التي تشغل الراي العام والباحثين على حد سواء ذلك لما تشكله من تهديد امني، عديد من الدول والمناطق، خاصة وأن هذه الأقلية لها تواجد ملموس في خمسة دول التي تنقسم هذه المشكلة نسب متفاوتة، وهي على التوال: تركيا، العراق، إيران، أرمينيا، سوريا، حيث في تركيا يقع الجزء الأكبر و العدد الأكبر لهذه الأقلية، والذي قدر بحوالي من (10-12 مليون نسمة) ركزون في الولايات الشرقية والجنوبية في مدن أهمها: (دياربكر، وان، هكاري، تلبيس درسم) ، وفي العراق الذي يعد جزء من هذه المشكلة، يوجد حوالي مليوني نسمة في المحافظات الشمالية وهي (السليمانية اربيل، ودهوك، ونصف من كركوك)⁽²⁾.

وجوهر المشكلة الكردية لتركيا من في ان الأكراد بشون في الجزء الجنوبي الشرقي لتركيا منذ القديم، وان تركيا منذ معاهدة سيفر 1920 وهي تعاني من هاجس التفكك ، وكما اشرنا إلى ذلك في الفصول السابقة، ان التركيبة السكانية لتركيا تعرف تنوعا عرقيا وإثنيا كبير، وهي كما يصفها البعض دولة تجمع " ل قومي" ومع تزايد النزعة الانفصالية لدى العديد من الاقليات في العديد من مناطق العالم، خاصة ما عرفته يوغسلافيا من تفكك ونزاعات عرقية، وما تجسده من تهديد واقعي للدول التي تشهد تنوعا عرقيا، هذا ما اعاد المخاوف التركية من المشكلة الكردية و اعاد الشعور بان تلك الاقلية قد تصبح قادرة على الشعور بانها امة خاصة وان لها تواجد في دول اخرى كما قلنا : تركيا وسوريا والعراق وإيران وإن كان هناك بالفعل عدد قليل من القوميين الأكراد المتقنين الذين يعتقدون هذا التصور ، إلا ان مراحل سابقة

⁽¹⁾ منعم صاحي حسين. "التركي بين مه تين:

الأقلية الكردية كانت في معظم الحالات تعبر عن ولائها للقبيلة والأسرة ولم تكن أي مفهوم "لوعي الوطني" أو القومية .وعنى ذلك أنها كانت تعتبر قضية محلية(داخلية) أكثر منها دولية وحقيقة أخرى أن تواجد هذه الأقلية وتقاسمها لأربع دول ،كان يشير إلى مزيد من التفكك خاصة وأنها في حد ذاتها تختلف حول المقومات التي تجمعها في كل دولة تختلف في الدين وحتى اللغة والولاء . الأمر الذي جعل بعض الكتاب يشير إلى أن واقع الأقليات الكردية المتصارعة، داخل الدولة الواحدة في كثير من الأحيان بدو أكثر خطورة من صراعها ، حكوم المركز؛ حتى وقت قريب نسبيا، كانت لا تبدو المشكلة الكردية بهذه الخطورة لولا تواجد بعض المتغيرات التي أعادت صياغة تطورات القـ وظهرت الأقلية الكردية التي كانت مقسمة ،على أساس أنها " قوميـ كرديـ " بدأت تدريجيا تتبلور أفكارها إلى أن وة سياسية ؛ في معظم الحالات ، حتى لو كانت الأقلية الكردية يطمح شعبها العموم إلى الدولة الكردية فإن الممارسة العملية والواقعية للقوميين الكرديين ركزوا في البداية على معارضة الـ كومة في الدولة التي يعيشون فيها وكانت النتيجة لذلك تطوير قوميات كرديـ بصورة فعالة متعددة بدلا من واحدة، كانت ابعـ ما تكون حركة قومية موحدة .(1)

لقد سعت تركيا للتعامل مع المشكلة الكردية كقضية مستقلة ومنفصلة لا علاقة لها بدول الجوار ولكن مع توظيف هذه الأقلية لوسائل الإعلام، وتأثيرها على الراي العام العالمي من خلال التعريف بقضيتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم بعض الدول المنافسة أو العدو لتركيا جعل المشكلة الكردية تتخذ خصوصية وتخشى تركيا من قضية تدويلها، خاصة وانها تتوزع في مجموعة من الدول وبالتالي ما يمكن ان تفرزه تطورات هذه المشكلة على تركيا امنيا وداخلي في التوازن المجتمعي لتركيا و اثره على باقي العرقيات و الإثنيات المتواجدة في تركيا(2) كلفت المشكلة الكردية الحكومات التركية المتعاقبة خسائر بشرية ومبالغ اقتصادية فهي تكلف الحزومة التركية حوالي 10مليارات دولار سنويا لتمويل العمليات الامنية والعسكرية ضد حركة التمرد الكردي في المحافظات الجنوبية الشرقية وخارجها في شمال العراق. خلال القرن العشرين ، الاقلية الكردية في تركيا وسوريا والعراق وإيران هم تمردوا ضد حكوماتهم المركزية ، و التمردات كانت محلية في المقام الاول ومع ذلك ، ورغم اختلاف اسباب التمرد وانفصالها عن بعضها كانت تنبأ على ان المعارضة الكردية بدأت تشعر

1) gareth Jenkins, " Turkey and northern Iraq ; an overview .". op.cit.p8

منعم صاحي حسين. "الأمن التركي بين مهمتين:

"بالوعي السياسي" القومية الكردية الموحدة الأقل من خلال مقاوم لمحاولات التي قامت بها حكوماتها في كل من سوريا والعراق لقمع الأقليات والثقافات كجزء من حملات التعريب والحكومة التركية حاولت ليس فقط القضاء على اللغة والنث الكردية ولكن حتى الإنكار عليها توأجدها التاريخ ككيان مستقل. وعلى الرغم من أن الجماعات القومية الكردية في سوريا وإيران لم تتجح في أثبات وجودها حيث تعرضت للقمع الشديد و بحلول أواخر القرن العشرين ، فن التركيز الرئيسي للقومية الكردية قد انتقل إلى الأكراد في شمال العراق وكردستان وحزب العمال (حزب العمال الكردستاني) في تركيا . ولقد تطورت الحركة الكردية في نضالها ضد الجيش التركي، حتى تبلورت تحت غطاء حزب العمال الكردستاني (PKK)^(*) وذلك في 1979 بزعامة " عبد الله أوجلان" والذي همش بحزبه ونضاله باقي الأحزاب الكردية، وما يهم في هذا الحزب ويقلق تركيا تحوله إلى العمل العسكري بالموازاة مع العمل السياسي، حيث انشا قوة مسلحة تعتمد على حرب العصابات لشن هجماتها على الجيش التركي، وكان الهدف الأساسي من هذا الحزب هو إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة التي نمل على المناطق الكردية في تركيا، العراق، إيران، سوريا، كما اتخذ الحزب من المطالبة بحقوق الأكراد هدفا معلنا وإستراتيجية ثابتة⁽¹⁾ قامت تركيا في العديد من المحطات التاريخي بحملات عسكرية متكررة على شمال العراق، و إلى مطاردة قوات الحزب وتدمير قواعده ، غير انها لم تستطع القضاء عليه نهائيا وظل يستنزف الموارد التركية حيث قدرت ب20% من ميزانية الدولة في عام 1994 وحده، وهو ما جعل البعض من الأتراك يقول ان منح الحكم الذاتي و الاعتراف بالحقوق السياسية للأكراد التركيين قد يكون حل لهذا الاستنزاف، خاصة وان نظيرتها في العراق قد تحصل على الحكم الذاتي في شمال العراق 1985 ، وخاصة ان اغلب السكان الأكراد في تركيا " يحبذون فكرة قيام دولة منفصلة عن تركيا" حسب استطلاع للرأي العام، كما انه من غير المتصور ان يقوم العدد الكبير لهذه الاقليه بمغادرة كليه للمدن التي استوطن بها في تركيا وينفصل عن تركيا، ورغم ان زعيم الحزب " عبد الله أوجلان" اقر بتلك الحقيق. لكن تركيا لم تستجب لتلك المطالب واعتبرتها على مر الفترات مساس بالسيادة الوطنية واي تآوض او مجرد الجلوس مع هؤلاء على طاولة

(*) (Partiya Karkerên Kurdistan : هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية - لينينية هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة الإرهابية الاتحاد الأوروبي و تركيا و إيران و سوريا و أستراليا. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة وحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من

المفاوضات يعني قبول بالطرف الآخر والأمر الذي يفتح المجال للعديد من التنازلات بعد هذا الموقف الصريح والرسمي لتركيا من الأكراد وحزب العمال الكردستاني حدث هناك تنامي للعمليات العسكرية المسلحة بين الطرفين داخل الأراضي التركية وخارجها خاصة في الجهة المقابلة لشمال العراق، ونتيجة لانشغال السلطة العراقية بحرب الخليج الأولى ثم الثانية، وما تبعها من تجميد لدور السلطات العراقية على المنطقة الشمالية، الأمر الذي جعل "أوجلان" يصرح بإمكانية إعلان حزبه المحفظات التركية الموجودة في الجنوب الشمالي لتركيا على أنها مناطق كردية محررة وبإمكانها تحقيق الانفصال، وكاد أن يؤدي إلى نشوب حرب بين تركيا وسوريا بعد لجوء أوجلان إلى سوريا، وبناء على هذه المواقف اتبعت تركيا قانونا لمكافحة الإرهاب استخدم لمناهضة مؤيدي الحزب وهذا التصور والزوج بهم في السجون وتجدر الإشارة إلى أن العنف ضد الحزب يمتد على السكان الأكراد الذين يتعاطفون مع الحزب⁽¹⁾ ما قامت وعلى مراحل متقطعة عمليات توغل عسكرية في شمال العراق لضرب معسكرات حزب العمال الكردستاني وردة عن النشاط في الأراضي التركية، وفي عام 1998، مع تراجع حزب العمال الكردستاني في داخل تركيا، تحول اهتمام انقرة بالأكراد المتواجدين في شمال العراق باعتبار ان حكومة إقليم كردستان العراق توفر ملاذ امني واسع لحزب العمال ومقاتليه، على شكل معسكرات ومقرات تتمتع بحرية العمل والحركة، وان هذه الحكومة لجأت إلى استخدام ورقة حزب العمال للضغط على تركيا و إجبارها على الاعتراف بالكيان الكردي القائم منذ العام، 1991 وعدم التدخل في شؤونه الداخلية سواء لجهة سعيه إلى ضم 'كركوك' وغيرها من المناطق العراقية، او لجهة رفضه تبني تركيا لمطالب الاقلية التركمانية التي يعيش معظمها في شمال العراق ومع ذلك فقد سمحت حكومة إقليم كردستان العراق بعد الاحتلال الامريكي لتركيا اربع قواعد عسكرية تركية داخل اراضيها تضم اكثر من الف جندي تركي، ومع ان تركيا قبضت على عبد الله اوجلان في 1999، مع ذلك استأنف حزب العمال الكردستاني نشاطه منذ 2004 ولكن هذه المرة على جبهتين الجبهة التركية في الجبال والارياف التركية المتواجدة في الجنوب الشرقي والجبهة الاوثق الموجودة في شمال العراق، الامر الذي صعد من الوضع، واصبح يشكل خطر مباشرا وحقيقيا على تركيا.

¹ السيد عبد المنعم المراكبي. حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني.

المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام 'كيان كردي' بعد احتلال العراق:

على الرغم من أن التخوف من المشكلة الكردية ليس جديدا، ويعود إلى اتفاقية سيفر 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود 62 و 63 و 64 من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي -حسب الاتفاقية- بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي أتاتورك نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية سيفر ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا وما زالت تتكر الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية.⁽¹⁾

كما توجد هناك أخطاء تاريخية ارتكبتها السياسات التركية لاتزال اثارها بارزة على المشكلة الكردية فالتعامل مع الأقلية الكردية منذ تأسيس الجمهورية كان له الاثر الكبير على بروز المخاطر الانفصالية الحالية لهذه الأقلية واستمرارها الجمهورية التركية تعزيز الحكم من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، حيث ان السياسات التنموية والاقتصادية اتجاء المنطقة الجنوبية الشرقية منذ تأسيس الجمهورية لم تحظ بأي دعم او تنمية، او حتى التعليم، ما جعل المنطقة تعرف مستوى تنموي ضعيف مقارنة ب ليم التركية الأخرى التي يعيش فيها الأتراك.

الخطا الثاني هو اهم بكثير من الاول، ناتج عن إدارة التعايش التركي - الكردي ضمن حدود الدولة القومية الواحدة، حيث ان عدم تقديم تركيا لمواطنين الاكراد ابسط ادوات الاتصال الاجتماعي المتعلقة بالتعليم واللغة التركية التي تعد اللغة الوطنية، وعلى الرغم من ان هذه السياسات او الاطروحة " التتريك" التي دافع عنها الوفد التركي في مؤتمر لوزان للسلام عند قيام الجمهورية وضرورة انصهار كل الاقليات والعرفيات داخل كيان الدولة القومية الواحدة، و. ان الأتراك والاكراد يتقاسمون نفس الجغرافيا مع ذلك لم توفر الجمهورية التركية للاكراد وللعديد من سكان المناطق الجنوبية، ما يلزم من ادوات لغوية تمكنهم من التواصل مع سكان الدولة وهذا (الاكراد) الحرية الكاملة لصيانة وتطوير لغتها وثقافتها الخاصة خارج الإطار العام لثقافة الدولة التركية .

أما الخطأ الرئيسي الذي أدى إلى استمرار الاتجاهات الانفصالية آنحاء الجمهورية بالإضافة إلى أسباب فشل الحكومات لتنفيذ برامج مكثفة للتربية الوطنية في المنطقة و العوامل السلبية الأخرى، مثل التخلف الاقتصادي، فقد كان للمعاملة التي فرضت التدابير الأمنية الصارمة، ثم استعمال مختلف أعمال العنف والقمع والقتل خاصة في أعقاب انقلاب 1980 أسباب كافية لتبلور أفكار انفصالية ونزع وتخلي الأكراد عن ولائهم السياسي للدولة التركية.⁽¹⁾ إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا مجدداً متورطة في المسألة الكردية بعد أن أصبحت لها تأثيرات في الداخل والخارج وأصبحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني PKK وأسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق حيث تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة على اكراد تركيا⁽²⁾ كما بدأت تظهر تأثيرات متبادلة بين الأكراد المنتمين إلى دول مختلفة، وهذا التأثير لا يقتصر على تركيا والعراق، ولكن يمتد إلى الدول المجاورة والتي لها أقليات كردية. وبعد حرب الخليج الثانية وحصول اكراد العراق على الحكم الذاتي

شمال العراق، سيطر باقي الأكراد في دول الجوار إلى هذا الوضع الجديد.⁽³⁾

وبناء على نشوب حرب الخليج الثانية ازداد توغل القوات التركية في الأراضي العراقية بالرغم ان تركيا كانت قد الغت اتفاق "المطاردة الساخنة" مع العراق، بل إنها قامت بزيادة حشودها على الحدود كل من العراق وسوريا وإيران، وتعد التدخلات المستمرة من تركيا في شمال العراق وتدمير القرى الكردية، وأعمال النهب والسلب والتخريب التي تجري على فترات زمنية متقاربة من آثار المشكلة الكردية وانعكاسها على تركيا وشمال العراق، وقد ازداد هذا التأثير سوءاً مع حرب الخليج الثانية، وكذلك لازدياد كثافة التدخل التركي في شمال العراق بدون اعتداد بالحكومة المركزية في بغداد، بين كان هذا التدخل قبل حرب الخليج الثانية بناء على اتفاق مع العراق.⁽⁴⁾

فبالنسبة لتركيا شكلت جملة هذه التطورات مصدراً دائماً، للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد خاصة بعد احتلال العراق، وتزعزع الوضع في شمال العراق، وما تبعها من إيجاد سلطة حكم ذاتي كردية وإمكانية تأثيره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش في جنوب

¹) Mumtaz Soysal. " The Kurdish Issue: A Turkish Point of View ". The International Spectator. Volume XXXIV No. 1 (January-March 1999). http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99som01.html --

²) خورشيد حسين . **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** .

³) السيد عبد المنعم المراكبي. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق** .

شرق تركيا، الذي قد تساعد عليه الأوضاع الاقتصادية المتردية على انتشار أو بداية الخطوة الأولى في سبيل المطالبة بحكم ذاتي، والخشية أيضا من تفكك العراق وإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق التي ستتقل النزعة الانفصالية إلى تركيا وباقي دول الشرق الأوسط⁽¹⁾.
وعليه يمكن قراءة سلوكات وتصعيدات تركيا العسكرية، مرحلة حرب الخليج الثانية وبعد احتلال العراق، على أن المخاوف التركية من هذه المشكلة لها أسس واقعية يمكن للأكراد أن بلورها في مطالب انفصالي تشكل فعلا تهديدا مباشرا وخطيرا على الأمن والكيان التركي في حد ذاته ومن بين هذه الدلائل الواقعية التي تبقي على التخوف التركي من إمكانية قيام كيان كردي:

- مشاعر أكراد تركيا المناهضة للحكومة التركية وإن كان غير مصرح بها، وهي نابعة من تعامل الحكومات التركية المتعاقبة مع الملف الكردي بالشدّة والقسوة من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية طيلة الفترات الماضية، كما تعاونت انقرة مع طهران وبغداد في أكثر من مرة، سواء خلال العام 1946 عندما أعلن الأكراد جمهوريتهم في كردستان إيران وعاصمتها 'مهباد'، أو عند تعاظم حركاتهم في شمالي العراق (1974-1975) والتي لم تنته إلا باتفاقية الجزائر 1975، وخلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)⁽²⁾.
- الدلالة الثانية جاءت بعد هزيمة النظام العراقي في الكويت 1991 إذ ضعفت سلطة 'صدام حسين' المركزية في كردستان العراق، اضطرت دوائر الدولة العراقية إلى ترك المنطق الكردية في نوفمبر 1991، لتصبح تركيا عرضة لخطر سياسي - عسكري غير متوقع فاضطرت إلى التعامل مع قيادات الفصائل الكردية في تلك المحفظات منذ مطلع 1992 وإلى 1994 حين تحالفت تركيا مع 'مسعود البارزاني' رئيس الحزب الديمقراطي الكردي العراقي، أسباب ان 'الطالباني' كان يقدم فرصة لحزب العمال الكردستاني على التحرك بحرية الإقليم تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، وعلى مدى 11 تالية دون انقطاع، وبموافقة امريكية اطلسية، فاتحة اجواءها لطيران حليف وارضيتها لوجود قوات اطلسية لحماية اكراد العراق، وهذا إن دل على شيء إنما يدل، على رضوخ تركيا عن مطالبها التقليدية الصارمه، المتعلقة بعدم قبول الجلوس مع الأكراد او توقيع اتفاقيات معهم، ناهيك عن ما يحدث، في كردستان العراق، ودعم غربي للأكراد برضا تركيا .

- تعاضم العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني (PKK) وتوظيف تركيا في مراحل عديدة أعداد ضخمة من جيوشها وقوتها الجوية، لإخماد الحملات الكردية ومطاردتها في الداخل والخارج، ينبأ عن مدى الخطر الكبير الذي يستنفد طاقات تركيا الاقتصادية والبشرية، بما يؤثر سلباً على الأوضاع الداخلية في تركيا، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي انعكست على مكانة وسمعت تركيا الخارجية في طريقة التعامل مع الموضوع من خلال القمع وكل أساليب العسكرية التي تنتهك في كثير من الأحيان حقوق الإنسان، كما يحبذ الإتحاد الأوروبي دائماً النظر إلى تركيا⁽¹⁾

رغم أن المخاوف التركية من إنشاء كيان كردي انطلقاً من شمال العراق أمر مبالغ فيه إلا أن لا يمكن لأحد التقليل من خطر حدوث تطورات لقومية الكردية التي قد تتشكل في دولة ، حيث كل الدلالات الميدانية والمقومات المعنوية موجودة على أرض الواقع وبتالي يكون هذا التطور هو على الأرجح أكثر من غيره من التصورات والسيناريوهات. وبمجرد أن تبلور حكم ذاتي للأكراد في العراق يرى المراقبون أنها (الأقلية الكردية) سوف في أكثر من دولة، تؤدي في نهاية المطاف إلى بلورة اتجاهات انفصالية بين الأكراد و الأتراك وإفساح الطريق لمزيد من التصعيد على المستوى الداخلي. ومن هذا المنظور ما يزيد على تصعيد تلك المواقف و يدعمها، فمن . الإتحاد الأوروبي والدول الغربية بصفة عامة تصر على ضرورة الاعتراف التركي والسماح بتحقيق الاستقلال الذاتي لأكراد تركيا ، وهذا نابع من الاقتناع الغربي بأن هذا "الحكم الذاتي" إضافة إلى كونه جانباً أساسياً من جوانب الديمقراطية و من شأنه أيضاً أن يكون حل وتحقيق التوازن الداخلي، للقضاء على النزعة الانفصالية التي قد تهدد كيانات الدول، ويكون بمثابة حل وقائي لصراعات عرقية داخلية جوارية ونتيجة للتدخل الأميركي- البريطاني في العراق 2003، يبدو أن الوضع العراقي بعد الحرب من هذا المنظور ، لا يخلو من المخاطر، خاصة وأنه من الواضح أكثر فأكثر من تسارع الأحداث بعد الغزو، أن البلد التجزئة وانقسامات عميقة بين الكتل المختلفة المكونة للداخل العراقي، والتي قد تسفر بالضرورة عن تبعات لمشاكل أخرى قد تطال دول الجوار ككل، بما فيها تركيا، كما أن الوضع في العراق بعد الغزو لا توجد اتجاهات وطنية حقيقية تسعى إلى إيجاد وضع مقنع في الداخل العراقي كي تستطيع تركيا التفاوض أو الاشتراك معه في اتفاقيات التي تحافظ من خلالها على أمنها كما أن قيادة التحالف المؤقتة

وبدعم أمريكي ، لم تستطع التوصل إلى اتفاق سلام ؛ لإعادة التوازن داخل المجتمع، وتحقيق الأمن و إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلاد.

وفي ظل هذه التطورات الحاصلة، بات على الأتراك أن يضمنوا مصالحهم بأنفسهم بعيدا عن المصالح الأمريكية، خاصة وأن للوضع في العراق تأثير مباشر على تركيا وأمنها ، كما أن العلاقات التركية- العراقية- الكردية لاتزال تسيطر عليها الشكوك وسوء الفهم بين كل أطراف المنطقة، خاصة وأنها شهدت تصعيدات ميدانية سابقة على التوالي في الأعوام 1995 و 1996 و 1998 وقد زاد من مخاوف تركيا واستيائها الدعم والحماية العالية المستوى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق، خاصة وأن لأمريكا علاقات حسنة مع أكراد العراق مرحلة حرب الخليج الثانية وحتى قبل غزو العراق، وعليه تخشى تركيا أن تنهون الولايات المتحدة في التعامل ، الأكراد وإمكانية السماح لهم بالعبور إلى الأراضي التركية و خلاصة القول بما ان الولايات المتحدة الأمريكية عجزت عن إدارة الوضع في العراق بعد الاحتلال ومع غياب أجندة زمنية، تحدد مدة انسحاب قوات التحالف من العراق كما أن الخيارات المتواجدة على الساحة الداخلية العراقية لا تبدو أنها تتجه نحو الوفاق بقدر ما تتجه إلى التقسيم والتفكك خاصة مع ان التجربة الديمقراطية تشير إلى انها تتجه نحو الحكم الفدرالي على اساس مقاطعات متنوعة للحكم الذاتي، وبالتالي فإن خطر تحقيق كردستان وارد على الساحة الإقليمية

العوامل الان توحى بأن هذا التحدي هو اكثر خطورة مما كان عليه قبل الحرب كما يرى المراقبون حتى مع احتمالات قيام حرب انفصالية للأكراد في المنطقة فسيكون من الصعب على تركيا تحقيق التكلفة من المنفعة خاصة مع غياب تقييم شامل للقوات المتواجدة في العراق والكتل والجمعات المسلحة، الأمر الذي يزيد من تعقيدا الازمة.⁽¹⁾

إذن في ظل كل هذه المخاوف يجب على تركيا ان توازن بين مصالحها وامنها القومي وعلاقتها مع حلفائها الغربيين خاصة اوروبا والولايات المتحدة الامريكى، خاصة في ظل الفوضى الكبيرة التي عمت العراق بعد الاحتلال يبدو ان المنظور الواقعي الامني، المبني على اساس الحفاظ على البقاء في ظل الفوضى الدولي، تبدو المسلمة الواقعية الجديدة اكثر جدوى في تفسير السلوكات التركيـه اتجاه العراق التي انتهجت تركيا بعد سقوط العراق، و بعد خروجها من سياسته التفرج ومراقبه الوضع القائم، حيث تعددت الإشارات في السنوات التي تلت الاحتلال حول استياء الأتراك من مماثلة المسؤولين الامريكين التحرك بما يخدم المصالح

¹) Roberto Alibon." the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations ". Istituto Affari Internazionali.

التركية وامتداداتها في العراق تحديداً فرئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان" أشار إلى سياسة التنسيق التي اتبعتها الحكومة مع واشنطن حول حزب العمال الكردستاني واعتبرت "زمان" التركية أن ذلك تلميحاً إلى إمكانية قيام تركيا بعمليات عسكرية خلال الأعوام القادمة، أن الجيش التركي وفقاً لصحيفة "راديكال" نفذ عمليات عسكرية محدودة في شمال العراق في الواقع، في المراحل الأولى لغزو العراق وجدت تركيا نفسها عاجزة عن التدخل المباشر و الفاعل في العراق وفي شماله. حيث مرة العديد من الأحداث وتركيا لم تحرك ساكناً تجاه الوضع، وهو الأمر الذي كان يدفع "أوردغان" إلى التحذير من أن تركيا لن تبقى متفرجة على ما يجري وبلغ الاهتمام التركي بالوضع العراقي ذروته مع تصريح أردوغان 2006 من أن للعراق أولوية على ملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وهو ما اعتبر تحولاً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية التي تمحورت في الأعوام الأخيرة على تسريع الإصلاحات السياسية وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي وبعد تعثر مسار المفاوضات مع أوروبا عند القضية القبرصية، ورفض انقرة تقديم تنازلات فيها، ها هي الحكومة التركية توجه اهتمامها العراقية، التي تصدر منها تحديات قومية أخرى متصلة بالاكرد والتركمان وعليه صرح رئيس الاستخبارات التركية 'إيمري تانير' بان على تركيا ان تتحرك وتغادر سياسة التفرج المتبعة حتى الآن هذا التصريح يلتقي عملياً مع نظرة اوردغان الذي اطلق مواقف ذكرت بما كان يسمى "سياسة الخطوط الحمراء" تجاه العراق، والتي كما اسلفنا سقطت الواحدة تلو الأخرى بسبب الغزو الأمريكي للعراق. الأمر جعل اوردغان يطلق تحذيرات ثقيلة أبرزها ان كركوك تتعرض لتغيير جذي في تركيبها العرقية على يد الاكرد، وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة عليه دعا اوردغان إلى حماية وحدة العراق وإشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية واهمها النفط، وعلى المعابر الحدودية، كما ان الدعوة إلى حماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية يقصد به منع الاكرد من دولة مستقلة ومن ضم كركوك إلى إقليمهم والسيطرة على نفط كركوك اي ان الرسالة الاساسية واضحة الهدف الاكرد، لما يشكله وضعهم في شمال العراق من تحديات لوحدة التراب التركي تركيا تخوفها من خطورة التوترات المذهبية وانعكاسها على المنطقة ككل ومنها تركيا بالطبع وجاءت نهاية العام 2007 لتبين صدق المخاوف التركية عن طريق تجديد تركيا لنهج العسكري عن طريق قيامها بعمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني دون إذن امريكي التي وضعتها تركيا امام امر الواقع، ما جعلها تبرر السلوكات التركية بانها عمليات محدودة. (1)

يبدو أن المشكلة الكردية في تركيا تشكل أحد أهم مرتكزات السياسة التركية وتوجهاتها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، ولا تقف عند هذه المشكلة، بل تتخوف من ظهور كيان كردي في دول الجوار، ولما كان أكراد العراق قد اقتربوا أكثر من هذا الطرح بتأسيبهم كيان فإن تخوف تركيا منهم أكبر بكثير من تخوفها من أكراد إيران وسوريا معا وخصوصا بعد احتلال أمريكا للعراق، حيث أصبح هناك تحالف غير معلن بين الزعامات الكردية، وكذلك مع الحكومة الائتلافية في العراق، وبعد أن استطاع أكراد العراق فرض سيطرتهم المباشرة على إقليمهم مشكلين فيها نظاما ومؤسسات مدنية وعسكرية أشبه بدولة وباتوا مصرين على إنشاء فدرالية حقيقية لهم، والتي إذا ما أصبحت واقعا، فإن ستكون بمثابة خطر على تركيا، والتي تعتقد أن أكرادها، سيجعون بقوة بأفكار مماثلة للعراق إذا سمحت لهم الفرصة، ولا سيما أن الاتحاد الأوروبي الذي يعد خيار تركيا الاستراتيجي عليهم لإعطاء الأكراد حقوقهم الإنسانية، القومية، والثقافية.⁽¹⁾

المبحث الرابع

تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليمياً ودولياً

إن إدراك تركيا المبكر خطورة تداعيات احتلال العراق على الوضع التركي المجالات والتوجهات و الحثيث لمنع الحرب، وعدم باتخاذ أراضيها ممرا لضرب العراق، لم يساعدها كل ذلك لى التخلص من آثار وانعكاسات تلك الحرب وعلى جوارها الإقليمي، بل كما يرى البعض أنه قد عمق من مخاطر وهواجس تركيا، وعليه أصبحت الحرب على العراق نقطة فاصلة بين مرحلتين بالنسب للسياسة الخارجية والأمن القومي التركي حيث أفرزت تأثيرات وتداعيات مهمة على الثوابت التركية اتجاه العراق كما لاحظنا مع المشكلة الكردية، كما كان لها تداعيات اخرى محلية(الصراع العلماني- الإسلامي) وعربية(التنافس التركي- الإيراني والتنافس التركي- السوري) وإذا كانت تلك التداعيات لا تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية والأمنية التركي، فإن التغيير الأساس في تداعيات احتلال العراق قد انعكس على علاقات تركيا المنظومة الغربية؛ (الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي) وذلك لما نرى تركيا من مكانة إستراتيجية سواء كحلف (الولايات المتحدة) او كتوجه(الإتحاد الأوروبي) بحيث أصبحت تركيا في مركز حرجة للموازنة بين مصلحتها وامن الوطني، وبين استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والإصرار على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما يجعلنا نتساءل هل شكل احتلال العراق فعلا مرحلة فاصلة وقطیعة بين تركيا والولايات المتحدة وأوروبا وما اثره على تلك العلاقات

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية - الأمريكية:

كانت تركيا على امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ 1952 ، وحتى عشية احتلال العراق حليف وثيق و وفي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم ككل لكن مع البدايات الأولى لهذه الحرب كانت تشير إلى افتراق السياستين التركية والأمريكية. من خلال موقف تركيا الراض للحرب، واحتلال العراق⁽¹⁾ وكما لاحظنا في الفصل السابق أن العلاقة بين الدولتين مبنية على مصالح متبادلة بل قد تتطابق في بعض القضايا والتصورات ولهم أهداف مشتركة، لكن المشكلة الكردية واحتلال العراق، وموقف الطرفين من كيفية التعامل مع الوضع في العراق وفي شماله بالضبط، هي الأسباب الرئيسية التي فتحت المجال لهذا التباين في العلاقات، خاصة إذا تعلق الأمر بإمكانية قيام كيان سياسي مستقل، يكون بمثابة ركيزة عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا التي يجاورها حكم ذاتي كردي في العراق وبالتالي ما قد ينجر عن هذا الوضع من إمكانيات انتقال الظاهرة إلى الدول المجاورة ككل التي تعرف أقليات كردية، وعلى هذا الأساس ظل التعاون التركي- الأمريكي في التعامل مع العراق في أكثر الأحيان مصحوب بنوع من عدم الثقة التركية بالدوافع الأمريكية، وما لبث هذا أن ظهر للسطح في بدايات الحرب على العراق.⁽²⁾

جاءت أزمة احتلال العراق لتثبت تلك الشكوك في العديد من النواحي، وهو التخوف الذي البرلمان التركي يرفض المذكرة المقدمة من الحكومة بشأن دعم احتلال العراق، وكان هذا السلوك التركي نابع من إدراكها لمكانتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وأنه لا يمكن للحرب أن تقوم دون موافقة تركيا، لكن حينما وجهت الإدارة الأمريكية إنذارها الأخير لنظام 'صدام حسين' 18/مارس/2003، عندها أدرك صناع القرار الأتراك أن كل الرهانات إن أمريكية لن تقدم على احتلال العراق بدون معونة تركيا) التي عولوا عليها قد سقطت، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش أن يبلغوا الإدارة الأمريكية بأنهم سيشاركون في الحرب وسيفتحون جبهة شمالية ، وأن مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها، لكن يبدو أن الموقف التركي هذا جاء بعد فوات الأوان^(*)، وبعد أن حسمت واشنطن قرارها بشأن حرب على العراق اعتمادا على جبهة واحدة، هي الجبهة

الجنوبية، وخلفت تلك النقطة الحاسمة تأثيرات سلبية على تركيا، التي باتت تعيش حالة صعبة بين المطالب الأمريكية والمصالح الوطنية الخاصة¹، ويزيد من تعقيد هذه الحالة تفاقم المشكلة الاقتصادية التي زادت حدتها بسبب الحرب على العراق، وتأثيراتها الضارة على كافة قطاعات الاقتصاد التركي، وارتباط الاحتلال بتهديد الأمن والسيادة التركية.⁽¹⁾

ربما تكون تركيا قد ارتكبت من الناحية الإستراتيجية خطأ فادحا بدفعها واشنطن إلى البحث عن حلفاء آخرين في المنطقة، عندما رفضت عبور القوات الأميركية إلى العراق، وهو ما دفع تركيا لأن تكثف من زياراتها الرسمية للولايات المتحدة، لتجد لنفسها مكان على الأقل في ترتيبات العراق بعد الاحتلال، وبالرغم من الجهود الحقيقية التي بذلت بعد الاحتلال لاستعادة مكانة تركيا الإستراتيجية بالنسبة لأمريكا، فإنها لم تحول بينها وبين تأثيرها على طبيعة العلاقات.⁽²⁾ وبناء على ذلك يمكن أن نرصد النتائج التالية على العلاقات التركية- الأمريكية:

- إن قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، أرغم أمريكا على خوض اختبار عسكري صعب بدون تركيا، وشكل النجاح الأمريكي في هذا الصدد ضربة قوية لقيمة تركيا العسكرية إلى السياسات الأمريكية، وأفقدتها أهميتها التي كانت جوهر العلاقات التركية- الأمريكية، خلال الحرب الباردة ومع ظهور توترات عرقية دينية في المحيط الإقليمي لتركيا في التسعينات، ومع احتلال العراق، واحتمال إقامة قواعد عسكرية دائمة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فإن القيمة العسكرية لتركيا ستتراجع كثيرا بالنسب لأمريكا التي تستطيع بذلك و ان تقوم عملية دون الرجوع إلى وكيل او حليف في اي عملية عسكرية قد تقرها في المنطقة.

- نظرا للطبيعة العسكرية للعلاقات التركية- الأمريكية فإن ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الأهمية للمشروع العالمي الأمريكي (الإمبراطوري) لمواجهة الإرهاب، قد ترك اثر سلبي بالغ في النظرة الأمريكية إليها وإلى المؤسسة العسكرية التركية، وقد حملت الإدارة الأمريكية بلسان "بول وولفويتز" مساعد وزير الدفاع، المؤسسة العسكرية التركية مسؤولية عدم مشاركة تركيا " بدورها الريادي" في السياسة التركية، وانها لم توجه إشارات قوية إلى الحكومة والبرلمان للموافقة على المشاركة في الحرب، الأمر الذي قد تنجر عواقب في المستقبل على التوازنات الداخلية في تركيا، وعلى اللعبة السياسية الداخلية بين الصراع التقليدي للمؤسسة

العسكرية مع الحكومات التي تحكم تركيا، وعليه ما قد ينجر عنه من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، وما سيترتب عن ذلك من تراجع للديمقراطية^(*).

- على الرغم من الصدع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركي - الأمريكية إلا أن إدراك الطرفين أهمية استمرار هذه العلاقات في إطار المصالح المشتركة برز في أكثر من محطة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب حيث بعدما أن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا عن العراق وخاضت الحرب لوحدها، لكن تعثر العمليات العسكرية الأمريكية في الأيام الأولى للحرب دفع وزير الخارجية الأميركي 'كولن باول' إلى زيارة أنقرة في 02/أفريل/2003 وطلب المساعدة من أنقرة، وأعلن عبد الله غول أنها تسمح للطائرات الأميركية بالهبوط في تركيا في طريقها إلى العراق لأسباب إنسانية، كما أعلن غول أن تركيا داخل التحالف⁽¹⁾.

- الذ ل الأميركي المستمر تركيا بكل أطيافها السياسية والأيدولوجية يشير إلى أن ثمة إستراتيجية أميركية جديدة تهدف إلى إرباكها والتقليل من أهميتها. فحزب العمال الكردستاني ليس مهيمنا في العراق أساس هذا التواجد هو أن الولايات المتحدة، تدعم و تحمي الرئيس العراقي 'جلال الطالباني'، و رئيس حكومة إقليم كردستان 'مسعود البارزاني' وترى تركيا أن أميركا تستطيع لو ارادت إنهاء حزب العمال في أيام، في إشارة منها ان الإدارة الأميركية الحالية تدعم اكراد العراق لأنها تريد إقامة قواعد عسكرية هناك، خاصة ان المنطقة الكردية تحتوي 41% من نפט العراق، فإذا كانت تتعاون مع الجيش التركي في عملياتها في أفغانستان وتقوم بعمليات واسعة في الجبال أفغانستان الوعرة فكيف لها لا تستطيع التعاون مع تركيا لمكافحة حزب العمال الكردستاني⁽²⁾.

- مع استمرار المقاومة العراقية ضد القوات الأميركية، وسقوط القتلى الأميركيين و من العديد من الدول من بينها تركيا، اعادت الإدارة الأميركية طلب المشاركة العسكرية من العديد من الدول من بينها تركيا، وقد وافقت تركيا على مساهمتها في المساعدة على 'حفظ السلام' العراق في اثناء زيارة 'غول' إلى واشنطن.

- مجلس النواب التركي في 27/أكتوبر/2003 مذكرة الحكومة التركية، ومنحها صلاحيات إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق بناء على طلب واشنطن.

(*) مظاهر الاستيلاء الأمريكي في حادثتين: في كركوك في نهاية أ 2003 من القوات الخاصة التركية الموجودة أصلا في كركوك، بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال، والثانية في مطلع جويلية عندما اعتقلت القوات الأمريكية جنودا أتراك من القوات الخاصة في السليمانية بتهمة الإعداد لاغتيالات، وقد غطت وجوههم بأكياس على غرار معتقلي غوانتانامو، وهو ما أثار المؤسسة العسكرية التركية وحدث خلال مع البنتاغون في الكثير من القضايا.

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

- موافقة الولايات المتحدة في إطار إرسال القوات التركية إلى العراق على منح تركيا قرضا ب 8.5 مليار دولار.

- كما بدأت الولايات المتحدة تبدي نوع من الموافقة على التنسيق مع أنقرة في شأن مكافحة نشاطات عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

ظهرت في فترة ما بعد احتلال العراق ، أفكار لدى صناع القرار في الإدارة الأمريكية تنادي بضرورة أن تتخذ واشنطن خطوات عاجلة لـ : التحالف التركي - الأمريكي وترميم الخلل الذي حدث بين الطرفين في إدارة الحرب وذلك من خلال الآليات التالية:

- جعل تركيا شريكا رئيسيا عملية السلام، ولعب دور الوسيط التسوية الـ مختلف الأطياف العراقية الداخلية المختلفة، وحتى في الجوار الإقليمي وعملية السلام العربي- الإسرائيلي.

- العمل والتنسيق مع كل من حكومة إقليم كردستان في شمال العراق و القيادات التركية لمنع نشوب مضاعفات نزاعية، حول المناطق الغنية بالنفط : مدينة كركوك .

ويبدو أن كل تلك الآليات، كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعطت الضوء الأخضر لضرب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق و من الممكن السكوت عن التدخل التركي في شمال العراق.(1)

إن إن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لا يقلل أو يلغي من تقاطع مصالح الطرفين في أكثر من دائرة جيوسياسية، فحاجة تركيا إلى الدعم الأميركي في القضية القبرصية والخلافات مع اليونان وأرمينيا، وفي تسهيل عملية الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ومواجهة النشاطات الأصولية المهددة للنظام العلماني، كما أن حاجة أميرك إلى تركيا في ترسيخ النفوذ في البلقان وآسيا الوسطى وأفغانستان واستمرار الحاجة إليها كورقة ضغط عند الضرورة في الشرق الأوسط، وكحليف مسلم غير عربي للدولة الإسرائيلية في المنطقة والعالم تبقى على استمرارية العلاقة في المستقبل.(2)

¹) Rajan Menon and S. Enders Wimbush "Is The United States Losing Turkey?". Hudson Institute. 25 March 2007. http://www.hudson.org/files/pdf_upload/Turkey%20PDF.pdf p.3 .

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا - عربيا و أوروبا:

1/ تداعياته على العلاقات التركية - العربية:

شكلت أزمة الحرب واحتلال العراق إلى حد ما، نقطة تحول في السياسة التركية نحو محيطها الإقليمي العربي (الإسلامي)، والدول الأوروبية تحديداً، وعليه إن تغير الوضع القائم في العراق الذي كان قبل الاحتلال، كان يثير العديد من دول الجوار العراقي وفي مقدمتها سوريا و إيران إلى تركيا، ولعل النقطة المشتركة لتلك المخاوف هي احتمال قيام كيان كردي فدرالي في مرحلة أولى ومستقل في مرحلة لاحقة، وكان هذا العامل المحرك للحكومة التركية (حزب العدالة والتنمية)، لإيجاد آلية تنسيق بين معظم دول الجوار الجغرافي للعراق وعليه كانت هناك سلسلة من الدعوات قبل الحرب في نهاية جانفي 2003 ثم في ماي 2003 بعد انتهاء الحرب ثم في أواخر أكتوبر 2003 توجت بعقد ثلاثة اجتماعات على التوالي في اسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسألة العراقية، هذه الآلية كانت من عوامل تقريب تركيا إلى جوارها العربي والإسلامي يقابله برودة ملحوظة وانخفاض في نسبة العلاقات مع إسرائيل مع امتناع المسؤولين الأتراك الحكوميين عن زيارة إسرائيل، واتهام أنقرة لإسرائيل بشراء اراض في مناطق النفط العراقية في الشمال فضلا عن افتراق السياستين التركييه - الإسرائيلية في الموقف من تقسيم العراق، وعلى النفوذ الاقتصادي الذي استبعدت منه تركيا لصالح الشركات الإسرائيلية باسماء اخرى.⁽¹⁾

كان ايضا لعدم مشاركة تركيا في الحرب ضد دولة (عربية) العراق، اثر بالغ في الراي العام العربي الذي ارتبطت تركيا في ذاكرته بالموقف من ضم "لواء الإسكندرون"^(*) ام 1939 وبالتطلع التركي الدائم إلى ولاية الموصل - كركوك - في العراق، وبالعلاقات التحالفية مع إسرائيل منذ عام 1949، وتهديداتها لسوريا في خريف 1998، لذلك كانت كل تلك العوامل

(¹) 421

(*) " إلى 1921/10/20 عندما أقرت فرنسا و تركيا في اتفاقية تخطيط الحدود بين سوريا و تركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علماً أن فرنسا كانت أقرت في وثيقة رسمية عام 1920 بتبعية اللواء لسوريا . وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصدقة وحسن الجوار في 1926/5/30، واتفاقية أخرى للعرض نفسه في 1926/6/22، وفي عام 1938 ت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ 22 مقعداً والعرب السوريون بـ 18 مقعداً، وفي العام نفسه اجتاح القوات التركية اللواء دون أن تتحرك (المنتدبة على سوريا) ضد الاجتياح التركي. وهكذا و تركيا على أخذ سوريا فقد وقع البلدان في 1939/6/23 اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم "هاناي".

تشير، إلى أن لو كانت تركيا شاركت في الاحتلال أو دخلت قواتها إلى العراق، لكان سببا أساسيا لإحياء الذاكرة الإستعمارية) في فترة سيطرة العثمانيين على الوطن العربي ويفتح جديد لسوء العلاقات العربية - التركية ولا سيما أن الحرب افتقدت إلى مسوغها القانوني الدولي، ولاحقا إلى مسوغها الأخلاقي بسبب عدم ثبوت الذرائع التي خاضت الولايات المتحدة الأمريكية من أجلها الحرب. إن الارتياح العربي لعدم مشاركة تركيا في الحرب حال دون بداية رحلة جديدة من الشكوك المتبادلة، وكان هذا الموقف التركي مساعدا على تطوير العلاقات التركية في الوطن العربي، لاسيما مع سوريا، ومع أن موقف البرلمان التركي في أكتوبر 2003 وافق على إرسال قوات تركية إلى العراق قد أثار حساسيات تاريخية ولا سيما داخل العراق إلا أن تراجع تركيا عن هذه الخطوة لاحقا، بسبب تخلي أمريكا عنها ومعارضة معظم فئات الشعب العراقي، قد حال دون دخول العلاقات التركية- العربية مجددا في دائرة الشكوك والحساسيات المتبادلة، كما أن إشارات وتحذيرات الإدارة الأمريكية، في إقدامها على مبادرات جديدة للتدخل في الشرق الأوسط وفي المنطقة عموما في المستقبل المنظور، ترى تركيا بأنه يضر بمصالح تركيا القومية مباشرة، وعلى سبيل المثال فإن أي تهديد أمريكي لإيران أو سوريا أو كليهما، سيكون له اضراره الخطيرة على المصالح الوطنية التركية لذلك تركيا من هذه الرؤية، تحركت قبل الاحتلال وبعده، للعمل على مسارين أساسيين:

اولهما: الحفاظ على علاقاتها مع لإدارة الأميركية والنهوض بها، وفق ضوابط لحدود الاستقلال والتبعية، بمعيار المصالح الوطنية التركية.

: تطوير منظومة جديدة من العلاقات الإقليمية، وبالذات مع سوريا وإيران، بخصوص الازمة العراقية، ومع مصر والسعودية والسلطة الفلسطينية بخصوص السلام -العربي الإسرائيلي. (1)

2/ تداعياته على العلاقات التركية - الاوروبيه:

وصلت العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا إلى ادنى مستوياتها حتى تاريخ الاحتلال، في ظل الإصرار التركي مع المماثلة والرفض الاوروبي، ما جعل بعض القادة والسياسيين يصف هذه العلاقة على انها " قطاران يسيران في اتجاه التصادم " على غرار تعبير وزير خارجية المانيا السابق 'يوشكا فيشر' في الوقت الذي تتضح فيه ازمه الجبهه الشرقيه لاوروبا (إيران،

(1) "تركيا ومحيطها الإقليمي". في الأصل ورقة قدمت في إطار ندوة " تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية " 10 - 8 تشرين ثاني/ 2006 في تونس. :

العراق، سورية، صراع الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز) وتبرز فيه الأهمية القصوى التي تتمتع بها تركيا بالنسبة للأمن الأوروبي.

كانت أوروبا تظهر عدم اهتمامها بالعلاقات التركية- الأوروبية، و رغم أن تركيا لعبت ورقة التنازلات الواحدة تلو الأخرى لتحقيق العضوية الكاملة، خاصة مع قدوم حزب العدالة والتنمية الذي كثف من عمليات الإصلاحات المختلفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى اعتماد ورقة المشكلة القبرصية (*) أن تكون بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كان رئيس وزراء تركيا "أوردغان" أول مسؤول تركي يبدي مرونة ويعرب عن إصراره على حل القضية القبرصية سريعا، كما أعلن أن تركيا موافقة على كل الحلول المقدمة من طرف اللامم المتحدة ، كما أعربت تركيا عن استعدادها لبدء مفاوضات الحل لم تبدي أوروبا والاتحاد الأوروبي أي اهتمام أو ترحيب بتلك الإصلاحات، كما باتت الشؤون التركية الداخلية عقبة جدية امام تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، لكن يرى المراقبون للوضع التركي، أن ابتعاد الموقف التركي عن الموقف الأميركي، إزاء الحرب

العراق له تأثيره البالغ في انفتاح تركي- اوروبي متبادل، حيث شعرت تركيا انها اقرب إلى أوروبا أكثر من اي وقت مضى في نظر الأوروبيين (خاصة فرنسا وألمانيا) خاصة مع توافق مواقف تركيا مع الماني وفرنسا في ما يتعلق بضرورة استنفاد الطرق السلمية قبل ضرب العراق، ورفضها للمشاركة في العملية العسكرية ضد العراق، كما أعربت أوروبا بعد الاحتلال على ترحيبها بهذا الابتعاد (التركي - الأميركي)، وترجم هذا الترحيب بمزيد من الدعم الأوروبي، ولاسيما ألمانيا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و بدأ ذلك لحزب العدالة والتنمية أن المستقبل الأوروبي مفتوح أكثر من اي وقت مضى ، فانعكس ذلك في مزيد من الإصلاح السياسي الداخلي وفقا لمعايير "كوبنهاجن".⁽¹⁾

على الرغم من أن المبادرات الأوروبية نحو تركيا، لا تعدو أن تكون مواقف ترحيب لم تترجم إلى سياسات ملموسة في أرض الواقع ، وعلى الرغم من انعكاسات المسألة الكردية على العلاقات الأوروبية - التركية في السابق، التي ساهمت في تدهور العلاقة والتي ساهمت في

(*) وتعود جذور المشكلة إلى بداية القرن الحالي عندما انتقلت الجزيرة إلى السيادة البريطانية عام 1878 بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد أن كانت تتبع للأخيرة منذ عام 1517 ثم تخلت تركيا عن كامل حقوقها في الجزيرة بموجب معاهدتي سيفر 1920 ولوزان عام 1923 وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى عام 1960 حين تم الإعلان عن استقلال قبرص وتعيين الأسقف مكاريوس أول رئيس لها إلا أن الجزيرة التي يشكل اليونانيون فيها نسبة 80 بالمئة من السكان والأترك نحو 20 بالمئة ظلت موضع جذب وخلاف ونزاع بين تركيا واليونان لأسباب تتعلق بالدول الإقليمية لكل منهما. وتعددت المشكلة أكثر عندما دخلت القارة التركية عام 1974 الجزيرة واحتلت القسم الشمالي منها والذي تقدر مساحته بنحو 38 بالمئة من مساحة الجزيرة وتحتوي على 70 بالمئة من الموارد الطبيعية فيها.

صياغة الموقف الدولي بتجريم الأعمال التي تقوم تركيا ضد حزب العمال الكردستان. واعتبار سجلات تركيا في ناحية انتهاك حقوق الإنسان عريقة خاصة مع وجود نصف مليون كردي يعيشون في أوروبا حسب التقديرات المختلفة يتوزعون أساسا في ألمانيا ثم السويد وفرنسا فباقي غرب أوروبا⁽¹⁾. فبعد احتلال العراق وتزايد أهمية الجبهة الشرقية لأوروبا، يتضح الماسة الحاجة الأوروبية لتركيا كجدار فاصل ضد الأخطار الأمنية في الشرق الأوسط سواء الناتجة عن الاحتلال أو المتعلقة بالنظم التي يصننها الغرب على أد أصولية وتصدر الإرهاب و تشكل خطرا على المجتمعات الأوروبية، غير أن المعضلة الأساسية التي تواجهها سياسة الاتحاد الأوروبي نحو الوصول إلى منظومة أمنية أوروبية مشتركة لا يبدو أن بإمكان أوروبا بناؤها دون تجاوز تركيا، وعليه ترى تركيا من موقعها الإستراتيجي والحساس بالنسبة لأوروبا، أن لا تعاون مع الاتحاد الأوروبي، إن لم تتعاون أوروبا مع القضايا التي تعتبرها تركيا أساسية وحيوية بالنسبة لمصلحتها وأمنها القومي، خاصة فيما يتعلق بالاكتراد، حيث تشترط تركيا أن جميع المحاولات المبذولة في سبيل التوصل إلى تفاهم أوروبي- تركي حول أسلوب معالجة المسألة الكردية، أن تتجنب أوروبا تدويل القضية، وأن تتجنب الحلول التي تستهدف تغيير الوضع القائم داخل الحدود التركية، ولا يجوز للاتحاد الأوروبي أن يفرض على تركيا تنزلات أكثر في القضية أو حتى الإشارة إلى حلول إقليمية مشتركة للمسألة، كعقد مؤتمر دولي حول كردستان، أو حتى المساندة الإعلامية لقضايا الاكتراد في تركيا.⁽²⁾ كما أن تطوير ت اقتصادية وأمنية تعاونية أوروبية مع دول البلقان سيكون من المستحيل عمليا على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي، أن تكون هناك مصداقية اتحاد الأوروبي بوصفها سياسة خارجية فاعلة، دون المرور بتركيا، أن تجربة تركيا في العمل وإدارة الأوضاع الاقتصادية في البلقان ومع دول البحر الأسود، سيكون من السهل التعامل الأوروبي مع تركيا للوصول إلى هذه الأسواق بالإضافة إلى منع قيام كتل اقتصادية قوي قد يشكل منافسا خطيرا للاقتصاد الأوروبي خاصة وأنه يضم دول قوية كروسيا، كما تعد تجربة تركيا الداخلية في مواجهة الجريمة المنظمة و مكافحة المخدرات قد يكون الحاجز الكبير في تجاوز تجارة المخدرات التي تتدفق من اسيا عبر تركيا إلى أوروبا.⁽³⁾ تركيا بموقعها الجغرافي الممتد إلى الشرق الأوسط بوابة أوروبا إلى الشرق الأوسط خاصة في ظل اسعار النفط المتزايدة، مع ارتفاع

⁽¹⁾ السيد عبد المنعم المراكبي. حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني.

الاحتياجات الأوروبية للطاقة، كما يمثل تفجر الوضع في الشرق الأوسط وما تمثله تركيا بامتدادها على الشرق الأوسط من إمكانية امتداد النزاعات إلى أوروبا عن طريق تركيا وعليه بات على أوروبا أن تطلق حوارات داخلية حول إيجابيات وسلبيات اندماج تركيا في الشؤون الأمنية والدفاعية خارج عضوية الناتو، من شأن مثل هذا الحوار أن يدرج تركيا في المنظمة الأمنية الغربية ا . مصالحتها من الأخطار الشرقية.⁽¹⁾

لذلك يبدو من حيث المبدأ، أن مصالح الاتحاد الأوروبي والمصالح التركية في العراق متقاربة فمن مصلحة تركيا العامة وجود شريك جغرافي مستقر كما تكون من مصلحة تركيا قيام ديمقراطية سلمية في العراق، وعليه من مصلحة تركيا إيجاد نظام في العراق يكفل الأمن والعلاقات الرسمية بين دول الجوار، ولم تعارض تركيا الأوروبيين في طبيعة النظام الحكم الذي سيكون في العراق مركزي أو فدرالي، شريطة وضع حد للعنف و إيجاد طريقة سريعة ب الأمن، تكون بمثابة ضمان لاستقرار العراق وسلامة اراضيه وبالتالي ضمان الاستقرار والسلامة الإقليمية، والتي بدورها تعتبر العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المناطق التركيز المتاخمة الخاصة بها، والذي سيكفل الأمن وعدم انتشار الازمة إلى أوروبا.

ومع ذلك ، وبالنظر إلى جوارها ، نحساسيات تركيا فيما يتعلق بالتطورات في العراق تتجاوز الشواغل العامة من معظم الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي و في ضوء استمرار عدم الاستقرار في العراق ، قد يؤدي ذلك إلى التهديد الـ لوحدة الدولية التركية ومن ثمة سيؤثر في سير عمليات الانضمام للاتحاد الأوروبي ومسارها نحو العضوية من شأنه أيضا ان قوض جهود تركيا الرامية إلى تحقيق إصلاحات داخلية انضمام إلى الاتحاد الأوروبي و إرساء الديمقراطية من خلال اضطرار تركيا مرة أخرى للجوء إلى الوسائل العسكرية في العراق، كما يرى البعض ان الاكرد التركيين ينظرون إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا كان ا. واقعي في المستقبل المنظور فمن المرجح ان يفضلوا ان كونوا جزءا من الاتحاد الأوروبي افضل من ان يكونوا جزء من كردستان مستقلة مع شمال العراق كما يرى البعض ان السيناريو المستقبلي المحتمل للعلاقات التركية - الأوروبية في العراق سيكون مبني على اساس التعاون والاتفاق انطلاقا من الاهداف المشتركة الخاصة بعائدات النفط وتقاسم المشاريع الاستثمارية لشركات التي تكلفها الامم المتحدة بإعادة الإعمار في العراق الرغم من ان هذا السيناريو يتطلب التنسيق بين الاتحاد الأوروبي و الاطراف الفاعلة

العراق⁽¹⁾ موقف تركيا والاتحاد الأوروبي هذا، من شأنه أن يحسن من صورتهم أعين العناصر الفاعلة المحلية وبالتالي رفع لاستعداد لقبول الدور السياسي للاتحاد الأوروبي و ذلك من شأن تركيا أن تسهم فيه وتقدمه للاتحاد الأوروبي في ق بوصفها فاعل أساسي ومحوري منطقة الشرق الأوسط في اثنتين من الطرق الرئيسية:

أولا : أن تركيا تقف بالفعل كعنصر فاعل في الشرق الأوسط ، مع علاقات سليمة مع جميع الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط، ورغم أنها لا تملك الأدوات اللازمة للبحث على وضع حد للعنف واستئناف المفاوضات ، فإنه يمكن أن تكون بمثابة المساعد لجمع الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط فعلى سبيل المثال ، خلال حكم حزب العدالة والتنمية قام الرئيس السوري 'بشار الأسد' بزيارة إلى تركيا ، ونقل الرئيس السوري وجهات نظره بشأن إمكانية إعادة إطلاق مسار في ، لحل الأزمة والنقد في عملية السلام للصراع المحتدم بين سوريا ولبنان من خلال تركيا، ودعا 'الأسد' تركيا إلى التعبير عن هذه الآراء السورية إلى إسرائيل.

تشغله تركيا من علاقات حسنة مع إسرائيل الحدث في حد ذاته على الرغم من أن تركيا لا يمكن أن تحفز إلى إعادة إطلاق السلام بهذه العملية ، لكن يمكن أن تلعب دور الوساطة يتعلق بالنزاعات العالقة في الشرق الأوسط ، كما بات ينظر الإتحاد الأوروبي للدور الوسيط الذي تقوم به تركيا انه فعال بحكم القربة والجوار الجغرافي، وبالتالي اصبح الإتحاد الأوروبي أكثر استعداد لدعم تركيا للعب دور الوسيط.

: نظرا لعضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، تستطيع تركيا ان تكون بمثابة جسر بين الاتحاد الأوروبي والعالم الإسلامي ، بوصفها عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويمكن للاتحاد الأوروبي ان يدعم تركيا داخل هذه المنظمة لتقديمها على انها النموذج الإسلامي العلماني الغير متطرف، والذي يتعامل وفق المعايير الراسمالية وقوانين اقتصاد السوق.⁽²⁾

وعليه باتت هناك نتيجة اساسيه، لا يمكن للإتحاد الأوروبي ولا خطته نحو تطوير سياسه خارجيه وامنيه مشتركه تجاهلها او إقصاؤها، فإذا كان الإتحاد الأوروبي يطمح إلى ان فاعلا رئيسيا في الجوار الإقليمي لاوروبا الشرقية ولا يفضل التراجع نحو التوسيع سعيا منه إلى تامين معظم الحدود الخارجية إدراج تركيا إلى السياسة خارجية مشتركة يتيح فرصا و مزايا كبيرة له، وإذا كان العكس في هذه الحالة سيكون الوضع مختلفا بالنسبة للاتحاد

¹) Michael Emerson and Nathalie Tocci, "Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy". Centre for European Policy Studies .EU-Turkey Working Papers No. 1/August 2004.p 21

²) ibid.p22

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

الأوروبي إذا رفض عضوية تركيا في المستقبل ومع هذا السيناريو فإن إقدام الاتحاد الأوروبي، على التوسعة نحو دول أوروبا الشرقية، مع إقصاء تركيا ينطوي على مجازفة وزعزعة للاستقرار في تركيا ، مما يعني إضفاء الفوضى على المنطقة، خاصة وأن تركيا تعد الركيزة المحاطة بمجموعة من المناطق التي تمثل . الشواغل الأمن لالاتحاد الأوروبي منطقة البلقان إلى القوقاز و آسيا الوسطى ، وصولا إلى العراق ، و الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذن من مصلحة الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المزايا المحتملة لدمج تركيا، من عوامل موضوعية جغرافية إضافة إلى القدرات العسكرية والموارد البشرية و المدنية التي يمكن نشرها بسهولة في أوراسيا والشرق الأوسط كما تعد التجربة التركية الديمقراطية ، ايجابية قد تكون نموذج إل جيرانها العرب.

شكل احتلال العراق تحديا مصيريا لتركيا، لأن العراق تاريخيا وجغرافيا وبسبب تركيبته العرقية، امتداد للأمن القومي التركي، ولأن التوازنات الداخلية في العراق انعكاس للتوازنات الإقليمية ، لذلك سعت تركيا سواء في عهد الحكومات السابقة أو بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منع نشوب الحرب في الأساس، وقد حاولت تركيا كل الجهود الفردية والجماعية من خلال التنسيق مع دول الجوار الجغرافي للعراق، ومع ذلك سارت تركيا في خط مواز اخر يتمثل في المشاركة في الحرب في حال كانت حاصلة لا محالة، إلا ان قوة الدفع على هذا الخط كانت اضعف من خط الرهان على عدم إمكانية نشوب الحرب من دون تركيا، ومعنى ذلك ان هذا المسار كانت فيه تركيا مرغمة لما يمثله الوضع الراهن من اخطار مباشرة على الكيان التركي في حد ذاته، كما تركت الحرب العراقية الداخلية المحتدمة بعد الاحتلال انعكاساتها الجيوسياسية على مجمل الوضع التركي⁽¹⁾. إذ أصبحت تركيا خارج المعادلة العراقية وخارج التأثير المباشر في التوازنات العراقية الداخلية، وقابل ذلك صعود بارز للدور الكردي وللدور الإيراني والشيوعي في العراق، كما شكل احتلال العراق واندلاع الحرب من دونها، نقطة انعطاف تاريخية علاقات تركيا المحورية مع الولايات المتحدة والاوروبية، خاصة وان الولايات المتحدة الامريكي. قد وجدت لنفسها نقطة ارتكاز جديدة في المنطقة وفي العراق، والتي تقلل من القيمة العسكرية لتركيا، كما وجدت تركيا نفسها بعد الحرب اكثر قريبا من الاتحاد الاوروبي، وكان ابتعاد عن الموقف الامريكي في الحرب دافعا إلى مزيد من الإصلاحات السياسية انسجاما مع معايير كوبنهاجن، كما وجدت تركيا نفسها اكثر قبول لذا الدول العربية

(1) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. تداعياته عربا وافليميا ودوليا. مرجع سبق ذكره. ص 423

احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية

والشارع العربي، وانعكس ذلك تنسيقا معقولا مع بعض الدول العربية لاسيما مع سوريا، ولم تعد الحرب العراقية تأثيراتها في الداخل التركي، حيث كان لافتراق تركيا عن أمريكا واقتربها من أوروبا بسبب الحرب العرقية، دور تشجيع للإصلاحات السياسية الداخلية، وتراجع دور الجيش نسبيا في الحياة السياسية، كما في حضوره القانون في المؤسسات ولاسيما مجلس الأمن القومي أثبت احتلال العراق نتيجة أساسية انعكست إيجابيا على السياسة الخارجية التركية، وعلى تصور لها لأمنها بصورة خاصة، حيث بينت إدارة تركيا للحرب الخليج الثانية وغزو العراق، مدى تطور تصورات أمنية تركية منفصلة عن حلفائها الغربيين سواء الولايات المتحدة أو حتى أوروبا؛ أساس المصلحة الوطنية و دعم الاستقرار في الجوار الإقليمي ومن هذا المنطلق رغم الصدع الذي أصاب العلاقات التركية- الأمريكية فهذا لا يعني أو يحتم انقطاع العلاقة بينهم، فالحاجة المتبادلة لكل طرف في أكثر من قضية ومكان من مناطق العالم، تبقى على استمرارية هذه العلاقة، كما ان الإدراك الغربي للقيمة الإستراتيجية التي تلعبها تركيا ، المناطق المختلفة التي تشهد عدم استقرار، جعلهم ينظرون إلى تركيا من زاوية ما تقدمه من ادوار هامة للمنظومة الامنية الغربية وهكذا بدا واضحا ان السياسة التركية التي كانت تعاني من اضطرابات في الاختيارات والتوجهات فقد اصبح يتجه اكثر فاكثر، لربط تركيا بالسياسات الغربية.

نخامة

يبقى الوصول إلى رؤية تفسيرية عقلانية وواضحة في تحليل السياسة الخارجية من بين المسائل العلمية المعقدة جدا، خاصة في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة و التي كانت بمثابة انعطاف ؛ .ونوعي في مسار العلاقات الدولية، بشقيها الوقائي و التنظيري. فمنذ نهاية الحرب الباردة أخذت منظومة جديدة ذات أبعاد عالمية في التشكل، ملقبة بتأثيراتها على مختلف الدول والفواعل ، وكذلك على مختلف التوازنات الدولية القائمة، في سياق دولي يمتاز بسرعة تطور الأحداث في أكثر من منطقة في العالم.

حيث كانت تركيا و لفترة طويلة بمثابة بوابة أمامية لحلف دفاعي، ساهم بفعالية عظمى في دعم الحريات والقيم الديمقراطية الغربية في مواجهة الإتحاد السوفياتي، كما تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تاسيس الجمهورية في 1923، بأنها كانت في اتجاه واحد:أوروبا والغرب واستمرت هذه السياسة والإستراتيجية حتى فترات قريبة من حرب الخليج الثانية، ووصولاً إلى احتلال العراق، حيث حملت بدايات الألفية الثالثة من المتغيرات و المعطيات الجيوستراتيجية ما انعكس وسوف يواصل تأثيراته على واقع تركيا في الداخل وموقعها في المعادلات الإقليمية والدولية.

على المستوى الداخلي: لم تعد التفسيرات التقليدية للسياسة الخارجية التمييزية بين الـ الداخلي والخارجية ذات جدوى ؛ ، خاصة لتزايد الترابط بين ما هو داخلي وخارجي، الداخل انفراد وللالول مرة حزب ذو جذور إسلامية، وهو **حزب العدالة والتنمية** وبأكثريّة ساحقة، بالسلطة التشريعيّة والتنفيذية، وإن كان هذا المعطى قد وفر استقراراً على مستوى هاتين الهيئتين، إلا أنه وضع سلطات الدولة المتجددة والصيغة الفلسفية القديمة المتمثلة في المبادئ العلمانية لعملية تجديد جذرية، تقتضيها المتغيرات الاجتماعية ومتطلبات تحديات العولمة. فانطلقت نقاشات جادة حول **ثوابت تاريخي** "تمس العناوين الأكثر حساسية، الإسلام السياسي، العلمانية، السلطة السياسية والعسكر، المسألة العرقية ووحدة التراب التركي، المواطنة الكاملة وحقوق الاقليات.

هذه الحقائق الداخلية أثبتت بالفعل بأن تركيا، قد تأثرت بصعود تلك القوى السياسية، والتي كانت بمثابة بديل عن التقليد الأتاتوركى و الأيديولوجية العلمانية ، والمبادئ المركزية التي أسست على أساسها السياسة الخارجية التركية في إطار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية والإقليمي والانكفاء على الذات، كما أن بروز الإسلام السياسي باعتباره إمكانات القوة الانتخابية (اختيار شعبي) أثبت قدرته المرتفعة على تحقيق نجاحات اقتصادية معتبرة جعلت البلاد أكثر ازدهارا من ذي قبل. على الرغم من أن العامل الديني يعد الأساس في تركيبة هذا الحزب، إلا أنه يمكن القول أن الإسلاميين هم أيضا أفراد مدنيين، هذه العوامل ساعدت الحزب إلى الدخول في القاعدة الشعبية من خلال جدول الأعمال الاقتصادي ومكافحة الفساد وعدم الرضا عن الجمود بين الطبقة السياسية التقليدية والطبقة الشعبية، حيث كانت رسالة حزب العدالة والتنمية تزوج بين الإسلام والقومية الوطنية الأمر أنتج نوعا من التوافق بين طبقات المجتمع المختلفة.

على الرغم من أن الحزب الإسلامي يعتبر خيارا شعبيا، إلا أن الاضطرابات والأحداث السياسية للسنوات القليلة الماضية، تثبت مدى تأصل المؤسسة العسكرية في النظام السى وتاثيره على جوانب عديدة من السياسة الخارجية والأمنية للدولة، و التي لا تزال تبين التزامه القوي بالعلمانية وبالخيارات الغربية، كما لم تتأثر القيادة العسكرية كثيرا بالتغيرات الحاصلة المستوى الداخلي، فالأركان العامة التركية تتسم بحساسية ضد المبادئ العلمانية، وكذلك ضد الخيار الغربي الأوروبي، وهو ما تجلى في العديد من الانقلابات العسكرية التي طالت الكثير من الحكومات المتتالية، والمسؤولات القانونية للعديد من الرؤساء والوزراء. لكن في الآونة الأخيرة بدأت المؤسسة العسكرية تدرك ضرورة التوافق والاستقرار على مستوى النظام السياسي، لأن السياق العالمي والتحول الإقليمي أصبحت تطال الكيان التركي وهو ما يستدعي تطوير سياسة خارجية يتم فيها اتخاذ قرارات حاسمة انطلاقا من الإدراك العقلاني لمفهوم السيادة والأمن القومي، بالشكل الذي انعكس على أدواره التي باتت أكثر استقلالية عن الحياة السياسية والاهتمام بالأدوار المنوطة له دستور؛ للحفاظ على أمن الدولة واستقرارها.

لقد كانت مشكلة الهوية ولا تزال تلقي بتأثيراتها المزدوجة على الصعيدين الداخلي والخارجي المستوى الداخلي كما لاحظنا لا يزال الصراع التقليدي بين العلمانيين والإسلاميين والذي يتراوح بين التصعيد والتقارب في الكثير من الأحيان حسب طبيعة الخلافات والقضايا العالقة بينهم، لكن الملاحظ في هذه المشكلة بعد الحرب الباردة، أنها لم تعد تقتصر تأثيراتها على الداخل فقط ، بقدر ما أصبح المعيار الثقافي هو الصفة المعيارية التي ينظر بها الغرب إلى ما

يحدث في تركيا من تحولات اجتماعية وثقافية، والذي أصبح يبدي جانبا كبير من الحساسية للقضايا الدينية والحضارية، ومع هذا لا يمكن الجزم بأن هذا سيكون دافعا محفزا لتصادم المصالح الغربية التركية، لكن الشيء الأساس هو أن الغرب فعلا أعاد تشكيل خطاب سياسي وفق المعايير الحضارية الثقافية نحو تركيا، بالقدر الذي يجعلنا نستطيع الاعتماد كلية على هذا التصور في تحليل العلاقات الأوروبية التركية، لكن هذا فقط يجسد رؤية أوروبية أو الزاوية الغربية التي تتظر من خلالها لتركيا على أنها تختلف عنهما حضاريا.

أيضا المسألة العرقية التي لا تزال تؤرق وحدة الكيان التركي، حيث شهدت السنوات القليلة بعد الحرب الباردة بلورة للعديد من القيم التي تم التعارف عليها دوليا، وتتحصر إجمالاً في الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والليبرالية الاقتصادية والتسوية السلمية للمنازعات، لكن كل ذلك لا يعني انقضاء العقبات والعراقيل أمام هذه مجموعة من القيم، حيث انبعثت بالموازاة مع تلك القيم جملة من التحديات العالمية، التي لم تسلم من تأثيراتها الكثير من الدول، وهي بالأساس تنامي النزعة العرقية والتمييز العنصرين ومكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من أن تركيا منذ تأسيسها حاولت إدماج كل الأعراق ضمن الكيان التركي الموحد، إلا أن أسلوب الإدماج القسري كان نقطة الأساس لتصعيد الملف العرقي وساعدته في ذلك مجموعة القيم السابقة الذكر، حيث باتت تلك القيم أساس تحركات تلك العرقيات سواء تحت طائلة الحفاظ على خصوصياتها الثقافية، أو عن طريق التحريك الدولي لهذه الأقليات في داخل الدول لخدمة مصالح اجنبية، فتركيا اخذت حظها من هذا النقاش بل كانت من بين الدول التي تآثرت تآثرا بالغا باللعنة العرقية التي تصاعدت في مراحل متعددة لدرجة الافكار الانفصالية وما خلف ذلك، من تشنيت للمقدرات التركية الذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية والامنية التركية، خاصة ما يتعلق بالمسألة الكردية. وإذا كانت تركيا الكمالية منذ 1923 وحتى الآن، قد نجحت في الحيلولة دون تحول واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عوامل تقنيت وتجزئة للكيان التركي، إلا أن واقع التطورات والاحداث طوال هذه الفترة، يظهر بوضوح أن مسألة الأقليات، ووعي افرادها المتزايد

المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عام غط وبقوة على النظام في تركيا، وأركان الايديولوجية الكمالية، في اتجاه البحث عن اشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للأقليات العرقية والدينية والمذهبية، وبين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا ومجتمعاً. ومثلما يحتدم النقاش والتأثيرات والتغييرات في السياسة الخارجية التركية على المستوى الداخلي، يحتدم كذلك بين السياسة والجغرافيا على المستوى الخارجي.

فعلى المستوى الخارجي: الدولة التركية، التي كانت قطبا رئيسيا في الحرب الباردة ، قد تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، غير أن الأحداث الدولية الجارية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أحدثت انعكاسات وتأثيرات جذرية على السياسة الخارجية وموقعها الجيو استراتيجي . حيث انكشف أمام تركيا عالم جديد بدأ بالتشكل في مجموعة عوالم متعددة (القوقاز، البلقان، الشرق الأوسط) والذي كان ناجم عن التداخل والتماس الجغرافي بالسياسة، وذروة هذا التحول تمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كانت لها هي الأخرى انعكاسات بالغة في إدارة تركيا لعلاقتها مع مختلف الدوائر الجيوسياسية الحساسة . أظهرت البيئة الخارجية والأمنية الجديدة للسياسة الخارجية التركية، تعقيد عملية اجتراف خطة شاملة لتحقيق مصالح الدولة القومية في إطار السياسة الدولية، حيث انطوى زوال الاتحاد السوفياتي على تحديات جديدة إلى جهة الشرق على صعيد المناورات الجغرافية - السياسية ، حول مصادر الطاقة في بحر قزوين كما على مستوى إقامة نظام سياسي طويل المدى في اسيا الوسطى والبلقان، ومنذ حرب الخليج ووصولاً إلى احتلال العراق، زادت هذه الأحداث من انجرار تركيا إلى عملية إعادة تشكيل هندستها السياسية الإقليمية، عبر مواجهتها بمسألة مستقبل العراق والمشكلة الكردية، ومن خلال توفير الفرص للحفاظ على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط ترجح لصالح تركيا، وهذا ما يجسد الاندفاع التركي ليكون النموذج المثالي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، هذا الوضع الدولي الجديد أدى أيضا إلى وضع ركيزة جديدة في طبيعة علاقات تركيا بالغرب، وهو يمثل رسالة تسعى من خلالها تركيا لكي تصبح قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك في البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضا ، في حال إدارة الأمر بصورة بناء بين الغرب وتركيا، ان يساهم ذلك في توفير الاستقرار لاكثر المناطق اضطرابا في العالم.

وبعبدا عن السعي لحل المشكلات الراهنة التي تعاني منها تركيا، على الصعيد الداخلي والخارجي، ومن منظور تفسيري نظري يتبنى التحليل الموضوعي البعيد عن التصورات والمواقف الذاتية سواء المتعاطفة او المناوئة لتقييم إسهامات السياسة الخارجية التركية، وما إذا كانت فعلا ناجحة ام فاشلة على اصعدة معينة، حرص هذا البحث إلى إعادة تقييم نظري وفكري من خلال المعطيات المادية والفكرية الموجودة، إلى تحديد ما مدى تأثير وتوثر السياسة الخارجية التركية بالوقائع والاحداث التي اعادت تحديد مكانة تركيا في المنظومة السياسية الجديدة التي لا تزال قيد التشكل والحركية، وعلى الرغم من تعدد توجهات وفعاليات السياس

الخارجية التركية، إلا أنها تستند إلى عدد من الركائز الأساسية يمكن حصرها إجمالاً، في المقاربات التفسيرية المقدمة . البحث التي تراوحت بين المقاربة الواقعية (الأمنية) من خلال احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، بقدر يجعل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتحالفات الإستراتيجية لضمان أمن الحدود ومواجهة النزعات الانفصالية لأي جماعة أو مذهب أو أقلية من بين الركائز المحورية للأدوار التركية الإقليمية القادمة، كما أنه لا يمكن تجاوز التحليلات الليبرالية (المقاربة التعاونية) ، من خلال دعم الوحدة الإقليمية، المبني على أساس التعاون والمصالح المشتركة مع الكثير من الدوائر الجيوسياسية الحساسة، كما تشكل مقارنة توازن القوى في الشرق الأوسط، قدرة تفسيرية مؤقتة مرتبطة بلعبة التوازنات الإقليمية التي تتشكل في المنطقة وفق الترتيبات الأمنية الجديدة الحاصلة في المنطقة ، والتي تعطي تفسيراً منطقياً للكثير من الأحداث والتحولات المتصاعدة في المنطقة.

قائمة المراجع

1/ باللغة العربية:أ/ الكتب:

- (1) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا. مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت/ لبنان. 2004.
- (2) الجميل السيار العرب والآتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1997.
- (3) السيد عبد المنعم المراكبي. حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة. معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية. دراسات إستراتيجية ومستقبلية 2001.
- (4) إدريس محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة 2001.
- (5) إدريس محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت شباط/فبراير 2000.
- (6) بيتر تيلور و كولن فلنت بت. عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد. الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات. عالم المعرفة مطابع السياسة الكويت. يونيو 2002.
- (7) جون بيليس وستيفن سميث. عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للابحاث. الإمارات العربية المتحدة. 2004.
- (8) حامد محمود عيسى. القومية الكردية في تركيا. مكتبة مدبولي للنشر. القاهرة 2002.
- (9) حسين دلي خورشيد. تركيا وقضايا السياسة الخارجية: دراسة. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. 1999.
- (10) رضا هلال السيف والهلال. تركيا من اتاتورك إلى اربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي. دار الشروق. ط1 القاهرة. 1999.
- (11) رمزي سلا. مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية. منشأة المعارف بالإسكندرية. 2001.
- (12) سيد سليم محمد. تحليل سياسته الخارجية. ط2 مكتبة النهضة المصرية القاهرة. 1998.

- 13) عبد الصادق علي. إيران - تركيا والحرب الأمريكية - العراقية مركز زايد للتنسيق والمتابعة. الإمارات العربية المتحدة. أبريل. 2003.
- 14) عادل محمد العضايلة. الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام. دار الشروق. عمان 2005.
- 15) فيكن تشيتريان. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. دراسات عالمية العدد 18. الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي.
- 16) محمد نور الدين. تركيا في زمن متحول: قلق الهوية وصراع الخيارات. ط1 رياض الريس للكتاب بيروت. 1997.
- 17) محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. الط 1 بيروت لبنان. 1998.
- 18) محمد طه بدوي. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. المكتب المصري الحديث. القاهرة 1989
- 19) معوض جلال عبد الله. صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. أوت. 1998.
- 20) موسى الزعبي. دراسات الفكر الاستراتيجي والسياسي. من منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق - 2001.
- 21) مجموعة باحثين العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي. مركز دراسات الوحدة العربية ط1 لبنان بيروت. 1995.
- 22) نوري النعيمي احمد. السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية. دار الحرية للطباعة. بغداد. 1975.
- 23) ناجي ابي عاد و ميشيل جرينون. ت. محمد النجاري. النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الامنية. الاهلية للنشر والتوزيع. ط1. الاردن. عمان. 1999
- 24) هاينكس كرامر. تر. : فاضل جتكر. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. العبيكان. ط1. السعودية 2001.
- 25) يوسف حتى ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية. ط1. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. 1985.

ب/ المجلات والدوريات:

- 1- احمد خضير الزهراني. دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. (مجلة الدبلوماسية. معهد الدراسات الدبلوماسية. عدد 15. يونيو 1992).

- 2- بدر أحمد عبد العاطي. "إيران و تركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب". مجلة السياسة الدولية العدد/104/أفريل/1991).
- 3- جانك بلاك. "تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين" (مجلة شؤون الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. العدد 109، شتاء 2003).
- 4- حسن المنقوري. "دولة تركيا". (مجلة الدبلوماسية. معهد الدراسات الدبلوماسية. عدد 112، ديسمبر 1989).
- 5- حمد مصطفى شحاته. "الحركة الكردية في العراق و تركيا". (مجلة السياسة الدولية العدد/107، يناير 1997).
- 6- سعد ناجي جواد، منعم صاحي حسين. "الأمن التركي بين مهيتين: دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج". (السياسة الدولية العدد/116، يناير 1994).
- 7- صالح سالم. "المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة" (مجلة السياسة الدولية العدد/116، أفريل 1994).
- 8- طاشهان سيفي. "جيو بولتيكا تركيا". (مجلة شؤون الأوسط. العدد 108، 2002).
- 9- عبد المعطي أحمد عمران. "الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية السعودية". (مجلة الدبلوماسية. معهد الدراسات الدبلوماسية. عدد 05، أفريل 1985).
- 10- محمد نور الدين. "تركيا والحرب العراقية". (مجلة شؤون الأوسط. العدد 111، 2003).
- 11- محمد نور الدين. "تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة". (مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. عدد 287، 2003).
- 12- هاني رسلان. "تركيا وامن الخليج". (مجلة السياسة الدولية. العدد 105، جويلية 1991).

ج/ الموسوعات :

- 1- عبد الوهاب الكيالي. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسة و النشر. مجلد 1، بيروت، 1979.

د/ مطبوعات غير منشورة:

- 1- عز الدين حمايدي. "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. علاقات دولية) جامعة قسنطينة، 2005.

1. أحمد عبد السلام. 'موازن القوى'. موسوعة الشباب السياسية. نقلا عن:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/YOUN66.HT> .--
2. أيمن عبد الوهاب. 'مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها'. عن مركز الأهرام للدراسات
الإستراتيجية.
<http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/YOUN51.HTM>
3. إدريس بووانو. "الإسلاميون الجدد في تركيا : معادلات خفية في الصراع بين التيار
الإسلامي والتيار العلماني". المحور الخامس. نقلا عن:
http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-2005/Edrees5.htm#_ftn1
4. تريز منصور. "تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر". نقلا عن مجلة
الجيش اللبنانية عن:
<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9337>
5. ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم. "العلاقات التركية - الأمريكية و الشرق الأوسط في
عالم ما بعد الحرب الباردة ". (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
دراسات إستراتيجية العدد 95. عن موقع:
<http://www.alriyadh.com/Contents/26-08-2004/RiyadhNet/index.ph>
6. حسن نافعة. "احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات". نقلا عن:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm>
7. حسن الامين. محمد الارناؤوط. محمد نور الدين. "مسلموا البلقان بين عدوان الصرب
واطماع الغرب" (مجلة المنهاج العدد 14) نقلا عن: [http://www.islamicfeqh.com/m-](http://www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm)
[almenhaj-a.htm](http://www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm)
8. سامح راشد. "حرب افغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين" نقلا عن:
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/09/article35.shtml>
9. عمار جفال. عرض وتحليل - علي القحيص، التنافس التركي - الإيراني في اسيا الوسطى
والقوقاز ". نقلا عن : <http://www.alriyadh.com/2005/05/19/article65561.html>
10. عبد الله تركماني، (تركيا ومحيطها الإقليمي-01-). ، نقلا عن :
18 : --> <http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923>
تشرين الثاني. 2006 .
11. عبد الله تركماني. "تركيا ومحيطها الإقليمي (2): اهم الازمات التركية مع دول
الجوار". نقلا عن: <http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html>

12. عبير ياسين. "الأمن والجغرافيا السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية". نقلا عن: المصدر: **Insight Turkey, Vol. 3, No. 4**, نقلا عن: [./http://www.ahram.org.eg/acpss](http://www.ahram.org.eg/acpss)
13. عبد الرحمن السبعوي. "قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا" عن: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65CD9DB6-7F15-49FC-B71C-F286DD2B7299.htm#2>
14. غازي دحمان. 'تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي' . نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0862A4B-BBD5-4B2B-B31C-EC222B25C269.htm>
15. غراهام ايفانز. جيفري نوبنهام. 'قاموس بنغوين للعلاقات الدولية'. مركز الخليج للأبحاث. سبتمبر 1997. نقلا عن : <http://elibrary.grc.to/ar/penguin.php>
16. محمد نور الدين. "الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات" . نقلا عن: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4413>
17. محمد نور الدين. "الدور التركي في الشرق الأوسط: محدّدات أساسية" نقلا عن: <http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=20752>
[2007/05/19](http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=20752)
18. محمد عبد القادر. "تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي" 2003/01/13. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/01/article07.shtml> لا عن:
19. مصطفى زين. 'العثمانيون الجدد عائدون إلى الشرق الأوسط' نقلا عن: <http://www.alarabiya.net/views/2006/09/02/27104.html>
20. نادية مصطفى. "مصر وتركيا والشرق الأوسط الكبير: الدور المصري والتركي في ظلل الشرق الأوسط الكبير". الثلاثاء. مارس. 30, 2004. عن موقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877905914&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
21. نوزات صواش. "ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد". 2002/03/21م. عن: <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/03/article20.shtm>

2/ باللغة الأجنبية: الإنجليزية والفرنسية

A/ books/ livres:

- 1) Guller Graham. **Future of Turkish-Western Relations : Toward A Strategic Plan** (Rand publication 1992).
- 2) Kirisci Kemal. **Turkey's foreign policy in turbulent times.** .chailot paper . Institute for Security studies .N92 (European Union).September 2006.
- 3) Lore G. Martin , Dimitri Keridis . **The Future of Turkish Foreign Policy.** Belfer Center Studies in International Security. The MIT Pr ess.
- 4) Michael Emerson and Nathalie Tocci . **Integrating EU and Turkish Foreign.** CEPS Turkey in Europe Monitor No. 7, July 2004 .
- 5) Stephen Larrabee. Ian O Lesser. **Turkish foreign policy in the age of uncertainty.**(Rand publications , N-y USA 2003).

b/ working papers:

1. Detlef Nolte." **Regional Powers in International Relations: Analytical Concepts and Research Approaches "**. GIGA German Institute of Global and Area Studies . Working Paper. N° 30. October 2006.
2. Gareth Stansfield." **The Changing Parameters of Kurdish Statehood: Between Brussels and Baghdad "**. International Studies Association2004.
3. Gergiev Adrian." **The Black Sea region EU's Black Sea region policies and Bulgaria's potential contribution"**. COLLEGE OF EUROPE BRUGES CAMPUS EUROPEAN POLITICAL AND ADMINISTRATIVE STUDIES. Degree of Master of European Studies Academic Year 2005-2006.
4. Michael Emerson and Nathalie Tocci." **Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy"**. Centre for European Policy Studies .EU-Turkey Working Papers No. 1/August 2004.

5. Nasuh USLU. "**The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period**". Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4,. Fall & Winter 2003.
6. Volker Rittberger. "**Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories**". Centre of international relations .institute of political science. Ebrhard karls university of tubingen. new orleans.la.march 24-27.2002.

c/ internet links:

1. Alexandre Toumarkine." **La politique turque dans les Balkans:Volonté d'intégration, risque de marginalisation** ".
http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=CPE&ID_NUMPUBLIE=CPE_039&ID_ARTICLE=CPE_039_0040.PDF.
2. Ayse B. Celik." **The Viability of the Nation-State: Turkish State and Kurdish Problem** ". International Studies Association. March 18 -21, 1998. <http://www.ciaonet.org/conf/cea01/cea01.html>.
3. Brent Sasley. "**Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era** " Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998), <http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf>.
4. Bilge criss and pinar bilgin." **Turkish foreign policy toward the middle east**" .meria .journal volume.1.no.1 January 1997.
<http://meria.biu.ac.il/journal/1997/issue1/jv1n1a3.html> -->
5. Bjørn Møller." **Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis**
<http://www.ciaonet.org/wps/mob06/index.html#11> . ** .
6.) Brent Sasley. "**Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era** " Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998), <http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf>.

7. Constantine Arvanitopoulos." **The Geopolitics of Oil in Central Asia** ".
A Journal of Foreign Policy Issues. Site:
<http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.html>
8. Dogu Ergil. **A Synopsis of the Kurdish Problem**.
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99erd01.html.
9. Elliot Hen-Tov ."**The Political Economy of Turkish Military Modernization**". Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004.
<http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html>.
10. Gulnur Aybet. **Turkey and European Institutions**.
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99ayg01.html
11. Gareth Jenkins." **Turkey and northern Iraq ; an overview** ".
Jamestown foundation. Occasional paper.
<http://www.jamestown.org/docs/Jamestown-JenkinsTurkeyNIraq.pdf>.
12. Gareth Jenkins." **non-Muslim minorities in turkey: progress and challengers on the road eu accession** ". site:
<http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2004-01-evasivecrescent/TPQ2004-1-jenkins.pdf>.
13. H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " **military government: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics** <http://www.isanet.org>
archive.allacademic.com/one/isa/isa07/index.php?click_key=1/.
- 14.) HEINZ KRAMER . " **will central Asia become turkey's sphere of influence**". <http://sam.gov.tr/perceptions/Volume1/March>
15. Ian O. Lesse. **Turkey's Strategic Options** .
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99lei01.htm.
16. Kemal Kirisci." **turkey and the united states: ambivalent allies**".
Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998) PDF <http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jv2n4a3.html> -->.
17. Mumtaz Soysal." **The Kurdish Issue: A Turkish Point of View** ". The International Spectator. Volume XXXIV No. 1 (January -March 1999).
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99som01.html

18. Mustafa Kibaroglu." **Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided**".
<http://www.jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid=2373529>
19. Mirella Galletti. **The Kurdish Issue in Turkey**.
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99gam01.html.
20. Mesut Ozcan." **an overview of turkey's policy in the Balkans and middle east in the 1990's**". <http://www.obiv.org.tr/2004/Balkanlar/002-MESUT%20OZCAN.pdf>.
21. Nasuh USLU. " **The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period** ". Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4,. Fall & Winter 2003http://www.ciaonet.org/olj/tjir/v2n3_4/tjir_v2n3_4usn01.pdf.
22. Philip Robins. **Turkish Foreign Policy**.
<http://www.biu.ac.il/SOC/besa/publications/mfa3.html>
23. Rajan Menon and S. Enders Wimbush." **Is The United States Losing Turkey?**". Hudson Institute. 25 March 2007.
http://www.hudson.org/files/pdf_upload/Turkey%20PDF.pdf
24. Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy ." **Pivotal States and U.S. Strategy**".<http://www.foreignaffairs.org/19960101faesay4170/robert-chase-emily-hill-paul-kennedy/pivotal-states-and-u-s-strategy.html>
25. Roberto Alibon." **the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations** ". Istituto Affari Internazionali.
www.iai.it/sections/biblioteca/bibliografie/iraq.doc PDF.
26. Soner Cagaptay, Düden Yegenoglu, and Ekim Alptekin ." **Turkey and Europe's Problem with Radical Islam** ". The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch #1043. November 2, 2005.
<http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2391>
27. Shireen Hunter. **Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture**. http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99hus01.html.
28. William Hale. **Turkey's Domestic Political Landscape: A Glance at the Past and the Future**.
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99haw01.html

29. Yücel Bozdağlıoğlu." **Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach**". <http://www.questia.com/read/106192540>.
30. Ziya Onis.(**turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences**). Maria .journal volume 5, No. 2 - June 2001 <http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue2/onis> .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| | |
|---------|--|
| 1..... | الم |
| 10..... | الفصل الأول: البعد الإقليمي لتركيا: |
| 11..... | المبحث الأول: المحيط الإقليمي لتركيا: |
| 12..... | المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية. |
| 12..... | أولاً: مفهوم الإقليم |
| 14..... | : تعريف النظام الإقليمي |
| 18..... | المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا. |
| 21..... | المبحث الثاني: الدور المحوري لتركيا: |
| 21..... | المطلب الأول: تركيا كدولة محورية. |
| 24..... | المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية). |
| 32..... | المبحث الثالث: نهاية الحرب الباردة و بروز التوجه الإقليمي التركي: |
| 32..... | المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي. |
| 34..... | المطلب الثاني: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي. |
| 38..... | المبحث الرابع: مقارنة دور تركيا في محيطها الإقليمي: |
| 39..... | المطلب الأول: المقارنة الواقعية (الأمنية). |
| 43..... | المطلب الثاني: المقارنة الليبرالية النفعية (مقارنة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة). |
| 46..... | المطلب الثالث: مقارنة ميزان القوى (في الشرق الأوسط). |
| 50..... | الفصل الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية. |
| 51..... | المبحث الأول: الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية: |
| 51..... | المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي. |
| 55..... | المطلب الثاني: العثمانية الجديدة. |

فهرس المحتويات

- 58.....المبحث الثاني: النظام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية:
- 58.....المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي.
- 61.....أولاً: دور المؤسسة العسكرية
- 65.....المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية.
- 65.....أولاً: مشكلة الهوية
- 67.....: صعود الإسلام السياسي
- 72.....المبحث الثالث: الطاقة ومشكلة المياه:
- 73.....المطلب الأول: الطاقة.
- 78.....المطلب الثاني: عامل المياه.
- 80.....المبحث الرابع: الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:
- 82.....المطلب الأول: الأقليات في تركيا.
- 87.....المطلب الثاني: الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال.
- 92.....الفصل الثالث: الدوائر الجيوسياسية لتوجهات الإقليمية التركية:
- 94.....المبحث الأول: الدائرة الجيوسياسية لدول لآسيا الوسطى والقوقاز:
- 95.....المطلب الأول: أهمية دائرة آسيا الوسطى والقوقاز لتركيا.
- 98.....المطلب الثاني: القضايا التي يفرزها هذا التوجه.
- 99.....أولاً: مشاريع النفط والاستقرار الإقليمي
- 104.....: قضايا النفوذ والتنافس الإستراتيجي
- 108.....المبحث الثاني: الدائرة الجيوسياسية لدول البلقان:
- 109.....المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان.
- 111.....المطلب الثاني: المسعى التركي نحو دول البلقان.
- 112.....أولاً: مسار التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف
- 117.....: مسار الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي
- 121.....المبحث الثالث: الدائرة الجيوسياسية الأوروبية-الأمريكية:
- 122.....المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و تركيا.

فهرس المحتويات

- أولا: مكانة أوروبا والإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية.....123
- 125.....: العضوية في الإتحاد الأوروبي و التحول في طبيعة العلاقات
- 128.....: البعد الثقافي (الحضاري) كأساس لتحول العلاقات الأوروبية - التركية ...
- المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية..... 130
- أولا: خلفية العلاقات التركية - الأمريكية..... 130
- 133.....: الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية
- المبحث الرابع: الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية:..... 137
- المطلب الأول: العلاقات التركية - ال..... 138
- أولا: مشكلة التعاون التركي - الإسرائيلي..... 142
- 144.....: مشكلة المياه
- المطلب الثاني: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير..... 146
- أولا: مكانة تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير..... 146
- 149.....: دور تركيا في هذا المشروع
- الفصل الرابع: احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية:..... 153
- المبحث الأول: دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003:..... 154
- المطلب الأول: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه..... 154
- أولا: الموقف التركي من الحرب..... 154
- 156.....: نتائج حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على تركيا
- المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003..... 159
- المبحث الثاني: مكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال:..... 165
- المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا..... 166
- المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق..... 169
- المبحث الثالث: المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي:..... 175
- المطلب الأول: التعامل التركي مع المشكلة الكردية..... 176
- المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام "كيان كردي" بعد احتلال العراق..... 180

فهرس المحتويات

- المبحث الرابع: تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليميا ودوليا:.....187
- المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية- الأمريكية.....188
- المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا- عربيا و أوروبا.....192
- أولا: تداعياته على العلاقات التركية- العربية.....192
- : تداعياته على العلاقات التركية- الأوروبية.....193
- الخاتمة.....200
- قائمة المراجع.....205